مجلة كلية الآداب
"دوريَّةٌ – أكاديميَّةٌ – علميَّةٌ – مُحَكَّمةٌ"
العدد (٤١)، الجزء الثاني، أكتوبر ٢٠١٦م ص ص: ١٧٥ - ٢٣٩
جامعة سوهاج
كلية الآداب

خريطة الصناعات التحويلية في محافظة بنى سويف – تحليل في التنظيم المكاني

د. حسام الدين جاد الرب أحمد (*)

مقدمة:

تقوم فكرة الصناعات التحويلية (Manufacturing Industries)(**) على تحويل المادة الخام من صورتها الأولية إلى صورة أكثر ملائمة لحاجات الإنسان ورغباته، وهى صناعات معقدة تتأثر بظروف كثيرة، وقد اتسع مفهومها ليشمل بعد ذلك كافة العمليات والوسائل الميكانيكية والكيمائية والطبيعية التي تتعرض لها المواد الخام المتنوعة الزراعية والحيوانية والمعدنية لتغيير طبيعتها وشكلها، ولجعلها صالحة لاستخدامات جديدة(١).

ومع تزايد اهتمام الدولة بالصناعة خلال العقود الخمسة الماضية كان نتيجته التركز الشديد للإنتاج الصناعي في منطقتي القاهرة الكبرى والإسكندرية، وارتفاع حجم الإنتاج الصناعي بهما بالمقارنة بباقي أقاليم ومحافظات مصر، ومن هنا لابد من بذل الجهد لتغيير نمط التركز الصناعي، ونشر الصناعة جغرافيا في معظم مدن ومحافظات مصر.

وتعد المناطق الصناعية والمدن الصناعية الجديدة في محافظة بنى سويف إحدى سياسات التنمية الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة المصرية لحل مشاكلها الاقتصادية والعمرانية، حيث انتهجت الدولة سياسة إنشاء المدن الجديدة والتي تضم المناطق الصناعية الجديدة باعتبارها ضرورة تفرضها المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وباعتبارها من أفضل أدوات السياسة الاقتصادية المتبعة في العالم لمعالجة اختلال نمط التوزيع السكاني للسكان والنشاط الاقتصادي، ومن ثم لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة(٢).

وينتشر بمحافظة بنى سويف العديد من المناطق الصناعية حيث يوجد بها 8 مناطق مخصصة للصناعة حيث تم تخصيص ٤ مناطق منها للصناعات الثقيلة، بالإضافة إلى منطقة بياض العرب الصناعية، ومنطقتين للصناعات الخفيفة والمتوسطة وتقع تلك المناطق شرقي نهر النيل في الظهير الصحراوي للمحافظة، فضلاً عن منطقة كوم أبو راضي الصناعية غربي نهر النيل.

تقع محافظة بنى سويف بظهيرها الصحراوي شكل (١) فلكيًا بين دائرتي عرض (١٠' ٢٨°)، (٢٠' ٢٩°) شمالاً، وبين خطى طول (٤٥' ٢٩°)، (٢٠' ٣٢°) شرقًا، وتنتمي المحافظة إلى إقليم شمال الصعيد والذى يضم محافظات (الفيوم، بنى سويف، المنيا) هذا الإقليم الذي يربط شمال مصر بجنوبها وشرقها وغربها، ومن هذه الموقع الجغرافي المتميز تظهر شخصيتها الجغرافية والسكانية والحضارية والاقتصادية، ويشكل هذا الموقع عامل قرب جغرافي لكثير من محافظات مصر مما يحقق لها إمكانية وصول عالية على مستوى محافظات الجمهورية.

ويعتبر الموقع والجوار الجغرافي الذي تتمتع به المحافظة بجانب العديد من المحافظات الحيوية مثل محافظة القاهرة العاصمة ومحافظة الجيزة وكلاهما يشكل ثقل تجارى واقتصادي وسكاني ضخم

(*) أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد – كلية الآداب – جامعة أسيوط.

(**) يطلق على الصناعات التحويلية عادة لفظ الصناعة Industry، وهى تدخل ضمن ما يعرف باسم جغرافية الصناعة، وهى إحدى فروع الجغرافيا الاقتصادية والتي تهتم بدراسة الصناعة من حيث توزيعها الجغرافي والعوامل المؤثر فيها والتي تعرف باسم مقومات التوطن الصناعي.

(١) محمد محمود الديب: الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٦م، ص ص٨١٠-٨١١.

(٢) سميحة فوزي، الصناعة في مدينة العاشر من رمضان، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٥.

ومحافظات البحر الأحمر والسويس والفيوم والإسماعلية السياحية كل هذا يساعد على تسويق المنتجات الصناعية الموجودة بالمحافظة، وتبلغ مساحة المحافظة الكلية نحو ١٠٩٥٤ كم^{٢} تشمل المناطق الصحراوية شرقي وغربي النيل، في حين تبلغ المساحة المأهولة من المحافظة نحو ١٣٩٦,٤كم^{٢}، وهو ما يوازي ١٢,٧٪ من إجمالي المساحة الكلية للمحافظة، وتتوسط محافظة بنى سويف خمس محافظات حيث يحدها شمالاً محافظة الجيزة ومن الشمال الشرقي محافظة السويس وشرقا محافظة البحر الأحمر وغربًا محافظة الفيوم وجنوبًا محافظة المنيا.

وتتكون المحافظة من سبعة مراكز رئيسة تضم ٣٩ وحدة محلية قروية تضم ٢٢٥ قرية، ٨٠٩ عزبة ونجع، بجانب عواصم المراكز التي اعتبرت مدنًا بالقرارات الإدارية المختلفة (القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٩٠م)[(١)]، وهذه المراكز موزعة من الشمال إلى الجنوب: مركز الواسطى، مركز ناصر، مركز بنى سويف، مركز أهناسيا، مركز ببا، مركز سمسطا، ومركز الفشن في جنوب المحافظة.

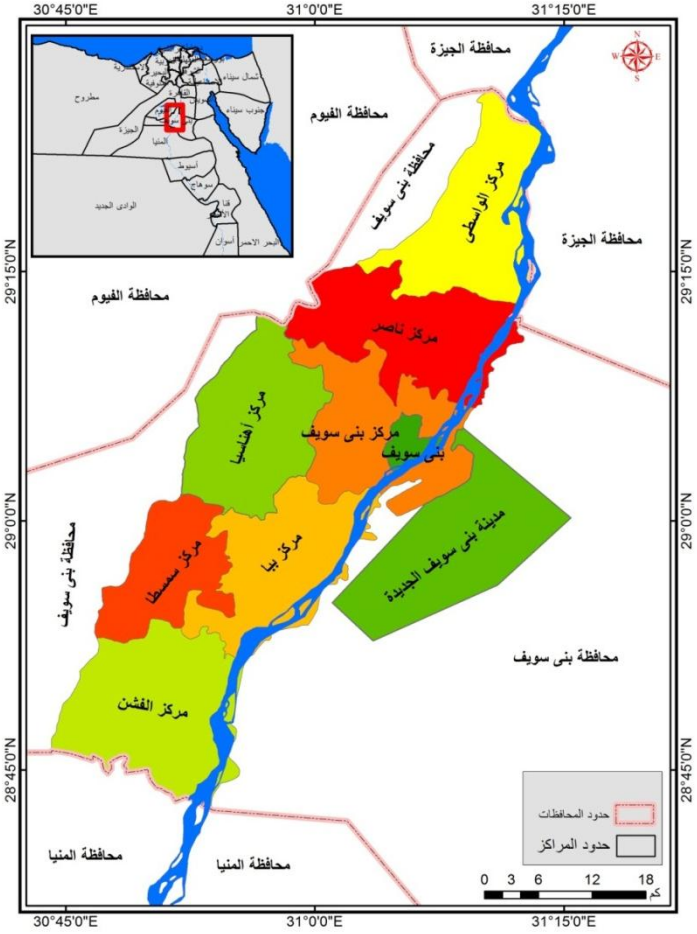

المصدر:

١- الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخريطة الطبوغرافية لمحافظة بني سويف، مقياس ١:٥٠٠٠٠، القاهرة ١٩٩٦.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وحدة نظم المعلومات الجغرافية، الخريطة الرقمية لمحافظة بني سويف، القاهرة ٢٠١٤.

شكل (١) الأقسام الإدارية لمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٤

(١) محافظة بنى سويف، إدارة التخطيط والمتابعة، التعديل المقترح للقرار الجمهوري ٢٤ سنة ١٩٩٤م، محافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، بني سويف ٢٠٠٥م.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف وأهم هذه الأهداف هي:

١- التعرف على أهم الأنشطة الصناعية المنتشرة بمحافظة بنى سويف.

٢- دراسة أهم العوامل التي أثرت في توطن الصناعة وتنظيمها المكاني، وتحديد أنسب مناطق التوطن الصناعي بالمحافظة.

٣- دراسة التركيب الحجمي والنوعي للصناعة بالمحافظة.

٤- رصد المشكلات التي تواجه الصناعات والمناطق الصناعية بمحافظة بنى سويف من جوانبها المختلفة، ومحاولة وضع بعض الحلول المقترحة لحل هذه المشكلات وذلك من واقع الدراسة الميدانية للمناطق الصناعية بالمحافظة.

٥- رسم خريطة للصناعة في محافظة بنى سويف توضح أهم مناطق الثقل الصناعي، والمناطق التي تحتاج للتنمية الصناعية.

٦- إعداد قاعدة بيانات جغرافية عن الصناعة في محافظة بنى سويف باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية بغرض مساعدة متخذي القرار في الوصول إلى القرار السليم بشأن الصناعة في المحافظة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات والتي من أهمها:

١- ما المناطق الصناعية بمحافظة بني سويف؟ وماهي العوامل الجغرافية المؤثرة في اختيار مواقع الصناعة وتوطينها؟

٢- ما مدى قدرة الصناعة في جذب الاستثمارات في النشاط الصناعي بالمحافظة؟ وما مدى فاعليتها في تحقيق التنمية الإقليمية بها؟

٣- هل توجد معوقات للتنمية الصناعية بمحافظة بنى سويف؟ وماهي هذه المعوقات التي تحول دون استغلال تلك الإمكانات؟ وسبل التغلب عليها؟

٤- هل هناك إمكانات لتوطين الصناعة في المحافظة بنى سويف ليكون القطاع الصناعي قطاعا قائدًا ورائدًا في الاقتصاد المحلي.

٥- هل هناك خريطة صناعية تحدد نوعية الأنشطة الصناعية وأولوياتها؟

منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الإقليمي على اعتبار أننا نتناول الصناعة في إقليم محدد وهو محافظة بنى سويف، كما يتم الاعتماد على المنهج الأصولي الذي يهتم بتحليل الظاهرة الجغرافية وعناصرها المختلفة والعوامل المؤثرة فيها، فضلاً عن المنهج التاريخي بهدف لتتبع تطور النشاط الصناعي بالمحافظة. وقد قام الباحث بدراسة ميدانية للمحافظة خلال الفترة بين شهرى يناير وأبريل عام ٢٠١٦، وذلك لاستكمال البيانات الإحصائية غير المتاحة، والتعرف من المسئولين على نوع النشاط الصناعي القائم، والمشكلات التي تواجه هذا النشاط، وزيارة بعض المصانع التي وقع عليها الاختيار.

تم تجميع البيانات اللازمة لهذة الدراسة الميدانية طبقًا لاستمارة الاستبيان المعدة لهذا الغرض حيث، أجرى الباحث استبيانًا من ١٩ سؤالاً. وقد بلغ عدد الاستبيانات ٦٠ استبيانًا منها ٩ استبيانات غير صحيحة، في حين بلغ عدد الاستبيانات الصحيحة ٥١ استبيانًا شملت نفس العدد من المنشآت الصناعية، وهو ما يشكل ١٦,٨٪ من إجمالي المنشآت الصناعية بالمحافظة البالغ عددها (٣٠٣منشأة) عام ٢٠١٥، وعلى ذلك تكون العينة ممثلة لمنطقة الدراسة والنشاط الصناعي بها.

وتتلخص خطة البحث في إلقاء الضوء على النقاط التالية:

أولاً: تطور الصناعة في محافظة بنى سويف.

ثانيًا: التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥م.

ثالثًا: معامل قوة الصناعة في محافظة بنى سويف مقارنة بمحافظات شمال الصعيد عام ٢٠١٥م.

رابعًا: مقومات التوطن الصناعي في محافظة بنى سويف.

خامسًا: التركيب الحجمي للمنشآت الصناعية في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥م.

سادسًا: المشكلات التي تواجه الصناعة في محافظة بنى سويف ووسائل علاجها.

سابعًا: مستقبل التنمية الصناعة في محافظة بنى سويف.

الخاتمة.

أولاً- تطور الصناعة في محافظة بنى سويف

يمكن التعرف على الصناعة في محافظة بنى سويف من خلال دراسة التطور العددي للمنشآت الصناعية والعاملين بالنشاط الصناعي والاستثمارات الصناعية، حيث طرأت على الصناعة العديد من التغيرات الصناعية من حيث أعداد المنشآت والعاملين والنشاط الصناعي والاستثمارات حيث زادت أعداد المصانع مما اتبعها زيادة في أعداد العاملين ورأس المال المستثمر في المواقع الصناعية المختلفة بالمحافظة، وذلك خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠)، وهى فترة زمنية ليست قصيرة تمتد إلى حوالى ٣٠ عامًا (١) شهدت خلالها تطورًا صناعيًا مستمرًا وزيادة كبيرة جدًا في أعداد المنشآت، وكذلك العاملين، فضلاً عن زيادة رأس المال المستثمر، وسوف تتناول الدراسة الفترة من عام ٢٠١٠ وحتي عام ٢٠١٥ عند تناول التوزيع الجغرافي للصناعة، وبذلك تستعرض الدراسة النشاط الصناعي في المحافظة على مدار ٣٥ عامًا.

أ- التطور العددي للمنشآت(*) الصناعية حسب القطاع الصناعي بالمحافظة خلال الفترة (١٩٨٥- ٢٠١٠).

تظهر المنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف منذ نشأتها، وهى في ازدياد وتطور مستمر، والجدول التالي يوضح مدى التطور العددي والنسبي الذى طرأ على هذه المنشآت الصناعية موزعة حسب القطاعات الصناعية المختلفة بالمحافظة.

---

(١) سوف تعتمد الدراسة بصفة أساسية على بيانات المصانع المسجلة داخل المواقع الصناعية فقط والمسجلة بقاعدة بيانات السجل الصناعي بالهيئة العامة للتنمية الصناعية، حتى نهاية عام ٢٠١٥.

(*) سوف نستخدم في هذا البحث مصطلح مصنع أو منشأة صناعية كمرادفين تؤديان المعنى نفسه.
والمنشأة الصناعية هي المكان الذي يتم فيه نشاط صناعي من أي نوع، ولها كيان جغرافي مستقل، أو دفاتر حسابية مستقلة. وقد تضم المنشأة في موقعها نفسه مكاتب الإدارة، أو المخازن أو محطات توليد الكهرباء.
راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: دليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي، مرجع رقم ٣-١١٣، القاهرة، فبراير ١٩٧٠، ص١.

جدول (١) التطور العددي والنسبي للمنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠)

القطاع / السنة	١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥		٢٠١٠	
	منشأة	٪	منشأة	٪	منشأة	٪	منشأة	٪	منشأة	٪	منشأة	٪
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٦	٦٦,٧	١٦	٣٤,٨	٢٥	٣٦,٢	٣٧	٣٩,٤	٤٨	٣٨,١	٦٤	٣٥,٤
صناعة الغزل والنسيج والملابس	١	١١,١	١	٢,٢	٢	٢,٩	٣	٣,٢	٦	٤,٨	٧	٣,٩
صناعة الخشب ومنتجاته	–	–	٥	١٠,٩	١١	١٥,٩	١١	١١,٧	١١	٨,٧	١٥	٨,٣
صناعة الورق ومنتجاته	–	–	٥	١٠,٩	٨	١١,٦	٨	٨,٥	٨	٦,٣	٨	٤,٤
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	١	١١,١	٢	٤,٣	٣	٤,٣	٦	٦,٤	١١	٨,٧	٢٣	١٢,٧
الصناعات المعدنية الأساسية	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٠,٨	٥	٢,٨
الصناعات الهندسية والكهربائية	–	–	٢	٤.٣	٣	٤.٣	٦	٦.٤	١٤	١١.١	٢١	١١.٦
صناعة مواد البناء والحراريات	١	١١.١	١٤	٣٠.٤	١٥	٢١.٧	٢١	٢٢.٣	٢٥	١٩.٨	٣٦	١٩.٩
الصناعات المتنوعة	–	٠.٠	١	٢.٢	٢	٢.٩	٢	٢.١	٢	١.٦	٢	١.١
الإجمالي	٩	١٠٠	٤٦	١٠٠	٦٩	١٠٠	٩٤	١٠٠	١٢٦	١٠٠	١٨١	١٠٠

المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول اعتمادًا على بيانات:

- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية والإسكان والمرافق، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مركز المعلومات: بيان بعدد المصانع المنتجة بمحافظة بنى سويف عام ١٩٩٥.
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، قطاع المتابعة الفنية والتنسيق، مركز المعلومات: بيان بإجمالي المشروعات الصناعية المنتجة حتى عام ٢٠٠٥.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١١.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١١.
- الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث لمصانع المحافظة.

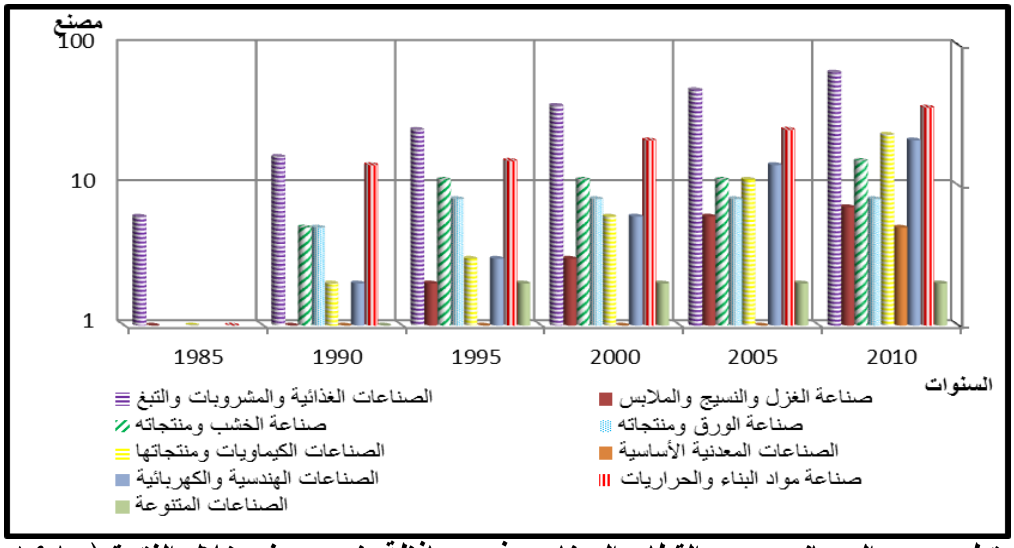

شكل (٢) تطور عدد المصانع حسب القطاع الصناعي في محافظة بنى سويف خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠)

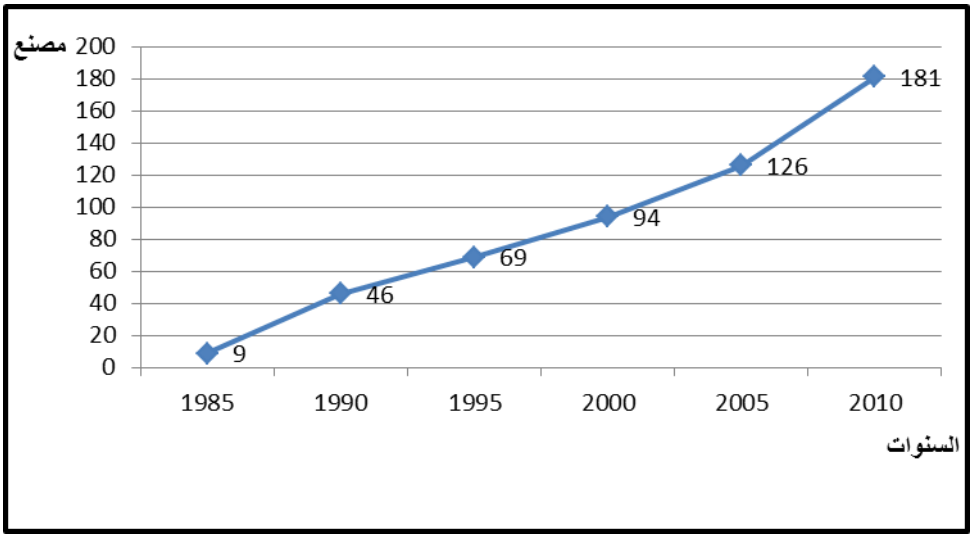

شكل (٣) التطور العددي للمصانع في محافظة بنى سويف خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠)

يتضح من الجدول (١) والأشكال (٢)، (٣) ما يلى:

١- تزداد أعداد المنشآت الصناعية بالمحافظة بشكل مستمر فبعد أن كانت لا تتجاوز ٩ مصانع عام ١٩٨٥، وصلت إلى ٤٦ مصنعًا عام ١٩٩٠، ثم زادت إلى ٦٩ مصنعًا عام ١٩٩٥، ثم زادت إلى ٩٤مصنعًا عام ٢٠٠٠، ثم زادت إلى ١٢٦ مصنعًا عام ٢٠٠٥، ثم زادت لتصل إلى ١٨١مصنعًا عام ٢٠١٠، وذلك على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة بالمحافظة، وهى زيادة طبيعية نتيجة الطلب على الأراضي الصناعية، والاتجاه نحو الاستثمارات الصناعية نتيجة تخصيص العديد من المواقع والمناطق الصناعية.

٢- حققت الصناعات الغذائية والمشروبات المرتبة الأولى بنسبة ٣٥.٤٪ من إجمالي المنشآت الصناعية في المحافظة، حيث ظهر عام ١٩٨٥ نحو ٦ مصانع، ثم زادت إلى ١٦ مصنعًا في ١٩٩٠، وزادت بعدها عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٣٧ مصنعًا، وفى عام ٢٠٠٥ زادت إلى ٤٨مصنعًا، ثم وصلت إلى ٦٤ مصنعًا في عام ٢٠١٠ نتيجة الطلب على الأراضي الصناعية المخصصة للصناعات الغذائية بالمنطقة الصناعية شرقي مدينة بنى سويف، فضلاً عن الاستفادة من المنتجات الزراعية التي تتوافر بالمحافظة حيث تعد محافظة بنى سويف من المحافظات الزراعية.

٣- جاءت صناعة مواد البناء والحراريات في المرتبة الثانية بنسبة ١٩.٩٪ من إجمالي المنشآت الصناعية على مستوى المحافظة، حيث ظهر عام ١٩٨٥ مصنع واحد فقط، ثم زادت إلى ١٤ مصنعًا في ١٩٩٠، وزادت بعدها عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢١ مصنعًا، وفى عام ٢٠٠٥ زادت إلى ٢٥ مصنعًا، ثم وصلت إلى ٣٦ عام ٢٠١٠، مما يعطى مؤشرًا على زيادة الطلب على العمران بالمحافظة، فضلاً عن توافر مقومات توطن صناعات مواد البناء والحراريات بالمحافظة نتيجة وجود ظهير صحراوي كبير تتمتع به المحافظة يعمل على إمداد تلك الصناعات بالمواد الخام.

٤- حققت الصناعات الكيماوية ومنتجاتها المرتبة الثالثة في المحافظة بنسبة ١٢.٧٪ من إجمالي المنشآت الصناعية على مستوى المحافظة، وظهر عام ١٩٨٥ مصنعًا واحدًا فقط، ثم زادت إلى ١١مصنعًا عام ٢٠٠٥ زادت إلى ٢٣ مصنعًا عام ٢٠١٠ نتيجة الطلب المتزايد على الأراضي المخصصة للنشاط الكيماوي.

٥- جاءت الصناعات الهندسية والكهربائية في المرتبة الرابعة بنسبة ١١,٦٪ من إجمالي المنشآت الصناعية في المحافظة، حيث لم يتجاوز عدد المصانع عام ١٩٩٠مصنعان، ثم تطورت لتصل إلى ١٤ مصنعًا عام ٢٠٠٥، ثم زادت مصانع القطاع لتصل إلى ٢١مصنعًا، ويرجع ذلك إلى دخول بعض الشركات الكبرى بمناطق المحافظة

خاصة منطقة كوم أبو راضي الصناعية والتي تم تخصيص بعض الأراضي الصناعية بها للصناعات الهندسية والكهربائية.

٦- حققت صناعة الخشب ومنتجاته المرتبة الخامسة بنسبة ٨,٣٪، من إجمالي المنشآت الصناعية بالمحافظة، وتطور عدد المصانع من ٥ مصانع عام ١٩٨٥ ليصل إلى ١١ مصنعًا عام ١٩٩٥، ليصل إلى ١٥ مصنعًا عام ٢٠١٠.

٧- احتلت صناعة الورق ومنتجاته المرتبة السادسة بنسبة ٤,٤٪، من إجمالي المنشآت الصناعية بالمحافظة، وزاد عدد المصانع من ٥ مصانع عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٨ مصانع عام ٢٠١٠.

٨- شكلت باقي القطاعات الصناعية الأخرى نسب ضئيلة جداً حيث لم تتعد صناعة الغزل والنسيج نسبة ٣.٩٪، والصناعات المعدنية الأساسية نسبة ٢,٨٪، ونسبة الصناعات المتنوعة ١,١٪ من إجمالي المنشآت الصناعية بالمحافظة.

(ب) تطور عدد العاملين حسب القطاع الصناعي بمحافظة بني سويف خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠):

تهدف دراسة تطور توزيع العاملين حسب القطاع الصناعي جدول (٢) إلى معرفة أكثر القطاعات الصناعية تطورًا وجذبًا للعاملين بالمحافظة، ودراسة الفترات الزمنية التي تطورت فيها أعداد العاملين سواءً كان هذا التطور بالزيادة أو النقصان، ومعرفة الأسباب الرئيسة وراء ذلك.

جدول (٢) التطور العددي والنسبي للعمالة حسب القطاع الصناعي في محافظة بنى سويف خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠)

السنة / القطاع	١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥		٢٠١٠	
	عامل	٪	عامل	٪	عامل	٪	عامل	٪	عامل	٪	عامل	٪
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٨٢	٢٨,٢	٨١٩	٣١,٥	١٠٨٨	٣٣,٠	٢٠٤٥	٤٥,٨	٢٥٩٤	٤٠,٣	٣١١٨	٢٩,٠
صناعة الغزل والنسيج والملابس	١٢٠٠	٧٠,٢	١٢٠٠	٤٦,٢	١٢٠٤	٣٦,٥	١٢٣٤	٢٧,٧	١٢٧٧	١٩,٩	١٣٦١	١٢,٧
صناعة الخشب ومنتجاته	–	٠,٠	١٥	٠,٦	٣٥	١,١	٣٥	٠,٨	٣٥	٠,٥	١٠٢	٠,٩
صناعة الورق ومنتجاته	–	٠,٠	١٣	٠,٥	١٩	٠,٦	١٩	٠,٤	١٩	٠,٣	١٩	٠,٢
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	١٤	٠,٨	٢٥	١,٠	٣٠	٠,٩	٧٠	١,٦	٤٩٩	٧,٨	٧٨٢	٧,٣
الصناعات المعدنية الأساسية	–	–	–	–	–	–	–	–	١٤	٠,٢	١٥٦	١,٥
الصناعات الهندسية والكهربائية	–	٠,٠	٩٩	٣,٨	١١٩	٣,٦	١٣٦	٣,٠	٢٩٥	٤,٦	٥٢٤	٤,٩
صناعة مواد البناء والحراريات	١٤	٠,٨	٣٨٧	١٤,٩	٧٥٨	٢٣,٠	٨٧٥	١٩,٦	١٦٥١	٢٥,٧	٤٦٤٦	٤٣,٢
الصناعات المتنوعة	–	٠,٠	٤١	١,٦	٤٧	١,٤	٤٧	١,١	٤٧	٠,٧	٤٧	٠,٤
الإجمالي	١٧١٠	١٠٠,٠	٢٥٩٩	١٠٠,٠	٣٣٠٠	١٠٠,٠	٤٤٦١	١٠٠,٠	٦٤٣١	١٠٠,٠	١٠٧٥٥	١٠٠,٠

المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول اعتمادًا على بيانات:

- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية والإسكان والمرافق، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مركز المعلومات: بيان بعدد المصانع المنتجة بمحافظة بنى سويف عام ١٩٩٥.
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، قطاع المتابعة الفنية والتنسيق، مركز المعلومات: بيان بإجمالي المشروعات الصناعية المنتجة حتى عام ٢٠٠٥.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١١.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١١.
- الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث لمصانع المحافظة.

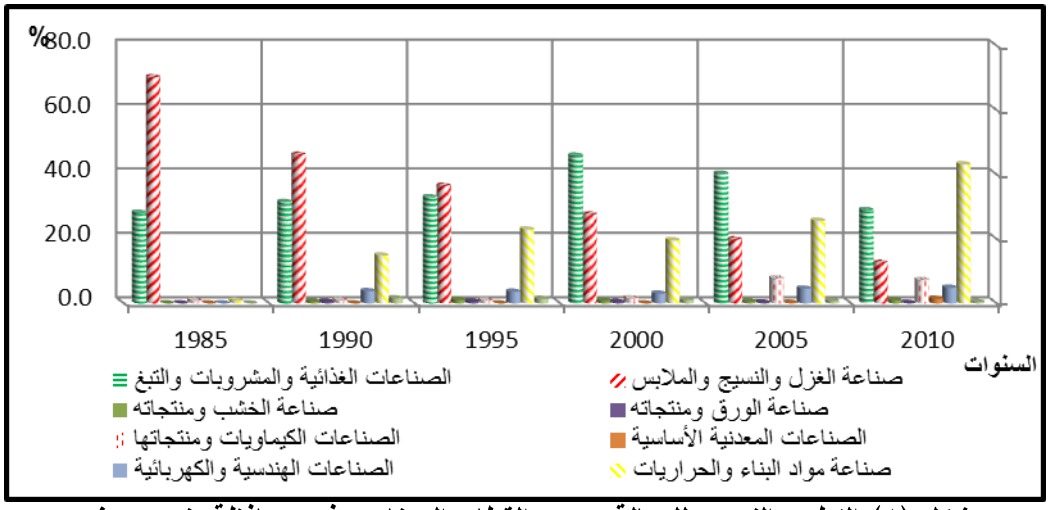

شكل (٤) التطور النسبي للعمالة حسب القطاع الصناعي في محافظة بنى سويف خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠)

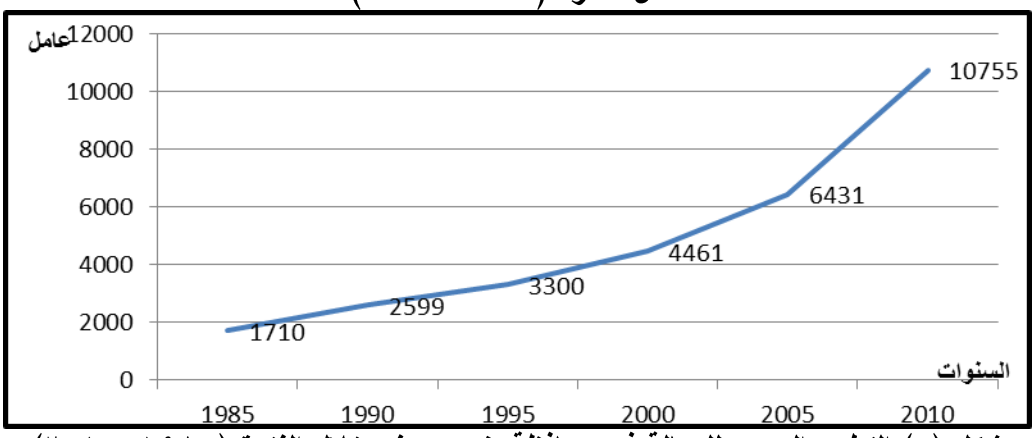

شكل (٥) التطور العددي للعمالة في محافظة بنى سويف خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠)

يتضح من الجدول (٢) والأشكال (٤)، (٥) ما يلي:

١- زيادة أعداد العاملين على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة بالمحافظة خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠) بمعدل زيادة بلغ ٥٢٨,٩٪ فبعد أن كان لا يتجاوز عددهم ١٧١٠عاملاً عام ١٩٨٥ زاد إلى ما يقرب من ٢٦٠٠ عاملاً في عام ١٩٩٠، ثم واصل الزيادة عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٤٤٦١ عاملاً ثم زاد عدد العمال في عام ٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ٦٤٣١ عامل ثم أزداد هذا العدد ليصل إلى قرابة ١١ ألف عامل في عام ٢٠١٠ مما يعنى الزيادة المضطردة في أعداد العاملين بصفة مستمرة في المحافظة نتيجة التوسع في إنشاء المواقع الصناعية الجديدة.

٢- استحوذ قطاع صناعات مواد البناء والحراريات على النسبة الأكبر من أعداد العاملين حيث وصل عدد العاملين بالقطاع إلى ٤٦٤٦ عاملاً عام ٢٠١٠، وهو ما يوازي ٤٣,٢٪ من إجمالي عدد العاملين بالمحافظة، ويرجع ذلك نتيجة الطلب المتزايد على التوسع في الاستخدام العمراني والسكني، واتجاه المستثمرين إلى استغلال المقومات المتوفرة بصناعات مواد البناء والحراريات.

٣- شغل قطاع الغزل والنسيج المركز الثالث من بين القطاعات الجاذبة لعدد العاملين، فبعد أن عدد العاملين بالقطاع لا يتجاوز ١٢٠٠ عاملاً عام ١٩٨٥ زاد إلى ١٣٦١ عاملاً عام ٢٠١٠ حيث ارتفع بمعدل زيادة

بلغ ١١,٣٪ خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠)، وهى زيادة طفيفة نتيجة تقلص المساحات المنزرعة بالقطن بالمحافظة.

٤- استحوذ قطاع الصناعات الكيماوية ومنتجاته على المركز الرابع في جذب أعداد العاملين فبعد أن كان عدد العاملين لا يتجاوز ١٤ عاملاً عام ١٩٨٥ أقترب من ٨٠٠ عاملاً عام ٢٠١٠، ويرجع قلة عدد العاملين بهذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى إلى إنها تعد من الصناعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال واستثمارات كبيرة وخبرات فنية غير متوفرة بالمحافظة.

٥- شكلت قطاعات الورق ومنتجاته، الخشب ومنتجاته، الصناعات المعدنية الأساسية، والصناعات الهندسية والكهربائية أقل القطاعات جذبًا للعمالة بسبب أنها قطاعات صناعية غير كثيفة العمالة بطبيعة الحال، وان كان قطاع الصناعات الهندسية والكهربائية أكثر عددًا من حيث العاملين حيث تطور العدد من ٩٩عاملاً عام ١٩٨٥ إلى ٥٢٤ عاملاً عام ٢٠١٠ مما يعنى زيادة الطلب على المنتجات الهندسية والكهربائية بالمحافظة خلال فترات الدراسة.

يتضح مما سبق أن القطاعات الصناعية الرئيسة التي تستحوذ على أعداد العمالة تنحصر في قطاع صناعة مواد البناء والحراريات في المركز الأول يليه قطاع الصناعات الغذائية في المركز الثاني، وقطاع صناعات الغزل والنسيج في المركز الثالث حيث تعد تلك القطاعات ذات عمالة كثيفة بطبيعة الحال خاصة قطاع الغزل والنسيج الذى يحتاج إلى عمالة كبيرة وقطاع الصناعات الغذائية الذى يعتمد في بعض الفترات على العمالة الموسمية خاصة مع تزايد الطلب على المنتجات الغذائية في فصل الصيف.

(ج) تطور قيمة الاستثمارات حسب القطاع الصناعي بمحافظة بنى سويف خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠):

ترجع أهمية دراسة تطور رأس المال المستثمر في معرفة الدور الذى يؤديه رأس المال في توطين وجذب الصناعات المختلفة، ومدى تطورها، ويقصد بها التكاليف الاستثمارية التي تتكلفها المنشأة منذ بدايتها وحتى وصولها إلى مرحلة الإنتاج، وهى تكاليف ثابتة متمثلة في شراء الأرض الصناعية وتكاليف البناء والتشييد، وتكاليف متداولة مثل تكاليف (الإنشاء، التراخيص، التشغيل، العمالة)، ويوضح الجدول التالي، تطور قيمة رأس المال المستثمر بالصناعة في المحافظة خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠).

جدول (٣) تطور قيمة الاستثمارات على مستوى القطاع الصناعي في محافظة بنى سويف خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠) (القيمة بالألف جنيه)

السنة / القطاع	١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥		٢٠١٠	
	رأس المال	٪	رأس المال	٪	رأس المال	٪	رأس المال	٪	رأس المال	٪	رأس المال	٪
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٢٢٣٥	٢٤,٦	٧٥٢٨٣,٩	٣٩,٠	١٢٩٢٦٣	٤,٠	٢٧٤٩٢٧,٨	٨,٠	٣٥٦٧٧٣	٥,٩	٤٩١١٤٧,٧	٦,٢
صناعة الغزل والنسيج والملابس	٣٣٨٤٤	٦٨,١	٣٣٨٤٤	١٧,٥	٣٤٠١٢,٧	١,٠	٤٤١٤٩,٦٨	١,٣	٤٥١٠٩,٢	٠,٧	٧٤٩٣٣,١٨	٠,٩
صناعة الخشب ومنتجاته	–	–	٥٣,٥٣٩	–	١٦٦,٨٤٥	–	١٦٦,٨٤٥	–	١٦٦,٨٤٥	٠,٠	١٤٩٠٢,٨٥	٠,٢
صناعة الورق ومنتجاته	–	–	١٢٦,٤١٦	٠,١	١٩٤,٦٠٨	٠,٠	١٩٤,٦٠٨	–	١٩٤,٦٠٨	٠,٠	١٩٤,٦٠٨	٠,٠
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	٣٢٥٣	٦,٥	٣٢٦٥,٤	١,٧	٣٢٧٤,٤٤	٠,١	٦١٧٤,٤٣٥	٠,٢	٧٧٨٣٤,٤	١,٣	١٣٨٦٧١,٦	١,٧
الصناعات المعدنية الأساسية	–	–	–	–	–	–	–	–	٦٠٠٠	٠,١	٣٥٧٠٠	٠,٤
الصناعات الهندسية والكهربائية	–	٠,٠	١١٤٠٦,٨	٥,٩	١١٧٥٦,٨	٠,٤	١٢٥٥٣,٧٥	٠,٤	١٦٣٩٨,١	٠,٣	١٣٠٧٦٧,٤	١,٧
صناعة مواد البناء والحراريات	٣٦٣,٧	٠,٧	٥٦٣٦٤,٧	٢٩,٢	٣٠٧٥٤٥١	٩٤,١	٣١٠٢٦٣٧	٨٩,٨	٥٥٠٢٧٨٧	٩١,٤	٧٠٤٦٣٢٦	٨٨,٧
الصناعات المتنوعة	–	–	١٢٨٢٧,٣	٦,٦	١٣٩١٢,٤	٠,٤	١٣٩١٢,٣٩	٠,٤	١٣٩١٢,٤	٠,٢	١٣٩١٢,٣٩	٠,٢
الإجمالي	٤٩٦٩٦	١٠٠	١٩٣١٧٢	١٠٠	٣٢٦٨٠٣٢	١٠٠	٣٤٥٤٧١٦	١٠٠	٦٠١٩١٧٥	١٠٠	٧٩٤٦٥٥٥	١٠٠

المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول اعتمادًا على بيانات:

- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية والإسكان والمرافق، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مركز المعلومات: بيان بعدد المصانع المنتجة بمحافظة بنى سويف عام ١٩٩٥.
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، قطاع المتابعة الفنية والتنسيق، مركز المعلومات: بيان بإجمالي المشروعات الصناعية المنتجة حتى عام ٢٠٠٥.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١١.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١١.
- الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث لمصانع محافظة.

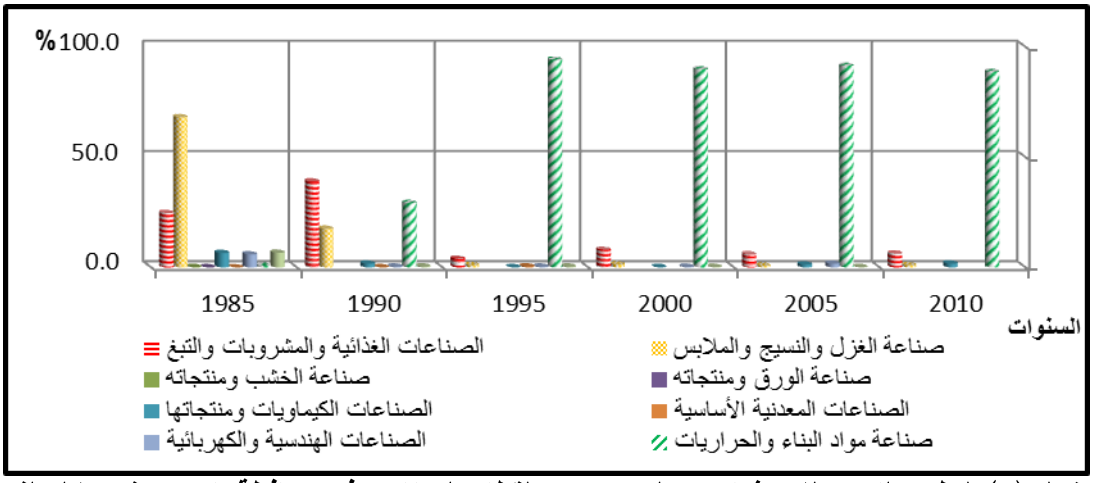

شكل (٦) التطور النسبي للاستثمارات على مستوى القطاع الصناعي في محافظة بنى سويف خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠)

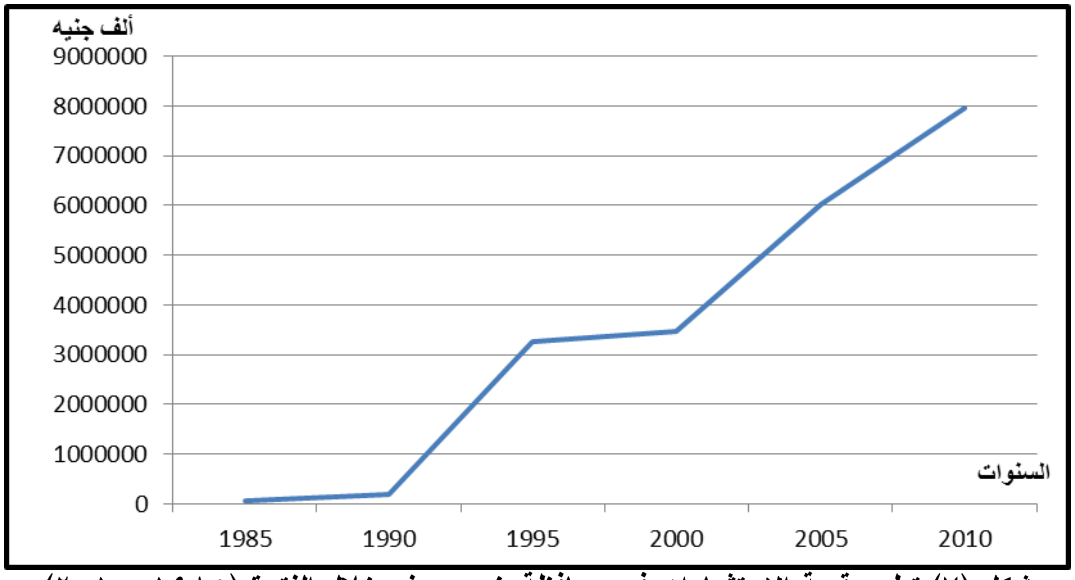

شكل (٧) تطور قيمة الاستثمارات في محافظة بنى سويف خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٠)

يتضح من الجدول (٤) والأشكال (٦)، (٧) ما يلي:

١- زيادة قيمة الاستثمارات على مستوى القطاعات الصناعية بالمحافظة من ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٥، إلى ما يزيد على ١٩٣ مليون جنيه عام ١٩٩٠، ثم زادت إلى ٣.٣ مليار جنيه عام ١٩٩٥، نتيجة ظهور منشآت صناعية في تلك الفترة خاصة صناعات مواد البناء والحراريات والصناعات الغذائية التي وصلت إلى ٢٥ منشأة، ثم زادت إلى ٣.٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٠، ثم تضاعفت الاستثمارات إلى حوالى ٦مليار جنيه عام ٢٠٠٥، ثم زادت مرة أخرى لتصل إلى ما يقرب من ٨ مليار جنيه عام ٢٠١٠، مما يؤكد على تطور ونمو الاستثمارات بصفة مستمرة خلال فترة الدراسة نتيجة تطور الصناعة ونشأة مناطق صناعية جديدة، وزيادة الطلب على المنشآت الصناعية بالمحافظة.

٢- استحوذ قطاع مواد البناء والحراريات على المركز الأول في نمو الاستثمارات على مستوى المحافظة، حيث زادت نسبة الاستثمارات بالقطاع من ٠,٧٪ عام ١٩٨٥، إلى ٢٩,٢٪ عام ١٩٩٠، ثم زادت تلك النسبة إلى ٨٨,٧٪ عام ٢٠١٠ من إجمالي الاستثمارات بالمحافظة، وهو نتيجة طبيعية لزيادة حركة العمران.

٣- جاءت استثمارات قطاع الصناعات الغذائية في المركز الثاني، حيث زادت قيمة الاستثمارات من ١٢ مليون جنيه عام ١٩٨٥، حتى وصلت إلى أكثر من ٤٩١ مليون جنيه في عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية، ووفرة الموارد والمحاصيل الزراعية التي تأتى من الأراضي الزراعية بالمحافظة مما جعلها تحتل تلك المكانة المتقدمة على باقي القطاعات الصناعية الأخرى بالمحافظة.

٤- حققت الاستثمارات في قطاع الصناعات الكيماويات المركز الثالث، حيث زادت من ٣.٢ مليون جنيه عام ١٩٨٥، إلى ٦.٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٠، ثم وصلت إلى ١٣٨ مليون جنيه عام ٢٠١٠، ويرتبط زيادة أو نقص الاستثمارات في هذا القطاع بتخصيص الأراضي الصناعية

للصناعات الكيماوية داخل المواقع الصناعية بالمحافظة فكلما تم تخصيص قطع أراضي صناعية جديدة للصناعات الكيماوية ومنتجاتها تجذب العديد من الاستثمارات الجديدة.

٥- تطور قيمة الاستثمارات في باقي القطاعات الصناعية حيث نجد أنها زادت في الصناعات الهندسية والكهربائية، الورق ومنتجاته، الخشب ومنتجاته، والمعدنية الأساسية، ولكن بنسب أقل من القطاعات الأخرى.

ثانيًا- التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥:

تهدف دراسة التوزيع الجغرافي للأنشطة للصناعة بالمحافظة إلى إيضاح الاختلافات المكانية للأنشطة الصناعية، والتعرف على قطاعاتها الصناعية المختلفة، وطبيعة كل صناعة، فضلاً عن معرفة أنماط التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة الصناعية وتوضيح الصورة العامة للتوزيع المكاني(١).

وتعتبر صورة التوزيع الجغرافي لكافة فروع قطاعات الصناعة التحويلية (بمحافظة الفيوم) نتاج تفاعل مجموعة عوامل اشتركت معًا بنسب متباينة لرسم ملامح هذه الصورة، وتنحصر مهمة الجغرافي هنا في تفسير صورة هذا التوزيع وإذا أمكنه ملاحظة أنماط الصورة العامة للتوزيعات المكانية فإن عليه أن يرجع هذه الأنماط إلى العوامل المسببة لها لأن هذه الأنماط نتاج تفاعل عوامل متعددة(٢).

ولدراسة التوزيع الجغرافي للصناعة في المحافظة سوف نعتمد على عدة معايير وهى: عدد المنشآت، عدد العمالة، قيمة الاستثمارات الصناعية) وذلك على مستوى مراكز المحافظة.

(أ) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥م:

ترجع أهمية دراسة التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية، والعاملين بها، وقيمة الاستثمارات جدول (٤) إلى معرفة الصورة العامة التي تبدو عليها الصناعة، ومدى انتشارها وتباينها مما يساعد في معرفة مناطق التركز والتخلخل داخل المحافظة، وهذا يساعد بدوره في عملية إعادة تقييم المناطق الصناعية، والتخطيط الصناعي بالمحافظة.

جدول (٤) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات في محافظة بنى سويف ٢٠١٥

المركز	المنشآت		العمالة		الاستثمارات	
	العدد	٪(*)	العدد	٪(*)	القيمة مليون جنيه	٪(*)
مدينة بنى سويف	١٣٧	٤٥,٢	٦٦٦٠	٣٦,٨	٥٧٨٨٥٤٨	٤٠,٩
مدينة بنى سويف الجديدة	٦٠	١٩,٨	٤٢١٦	٢٣,٣	١٦٠٠٥٠٦	١١,٣
مركز بنى سويف	٢٨	٩,٢	١٦٥٥	٩,١	٢٣٢٥٧٩٥	١٦,٤
مركز أهناسيا	٦	٢,٠	١٢٨	٠,٧	١٩٥١٧	٠,١
مركز الفشن	٢	٠,٧	١٢	٠,١	٤٣٠	–
مركز الواسطى	٤٧	١٥,٥	٣٩٨٠	٢٢,٠	١٢٤٧٠٥٥	٨,٨
مركز ببا	٤	١,٣	٧٥٢	٤,٢	٢٣٨٢٩٥٢	١٦,٨
مركز سمسطا	١	٠,٣	١١	٠,١	٩٢٠	–
مركز ناصر	١٨	٥,٩	٧٠٣	٣,٩	٧٩٦٥٨٣	٥,٦
الإجمالي	٣٠٣	١٠٠	١٨١١٧	١٠٠	١٤١٦٢٣٠٤	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٦. (*) النسب المئوية من حساب الباحث.

(١) حسام الدين جاد الرب: المناطق الصناعية غرب الإسكندرية خلال السنوات الـ٢٥ سنة الأخيرة دراسة جغرافية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة،القاهرة ٢٠٠١، ص٣٠.

(٢) إبراهيم علي عبد الهادي غانم: الصناعات التحويلية في مدن الدلتا- دراسة جغرافية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٥، ص٣٩.

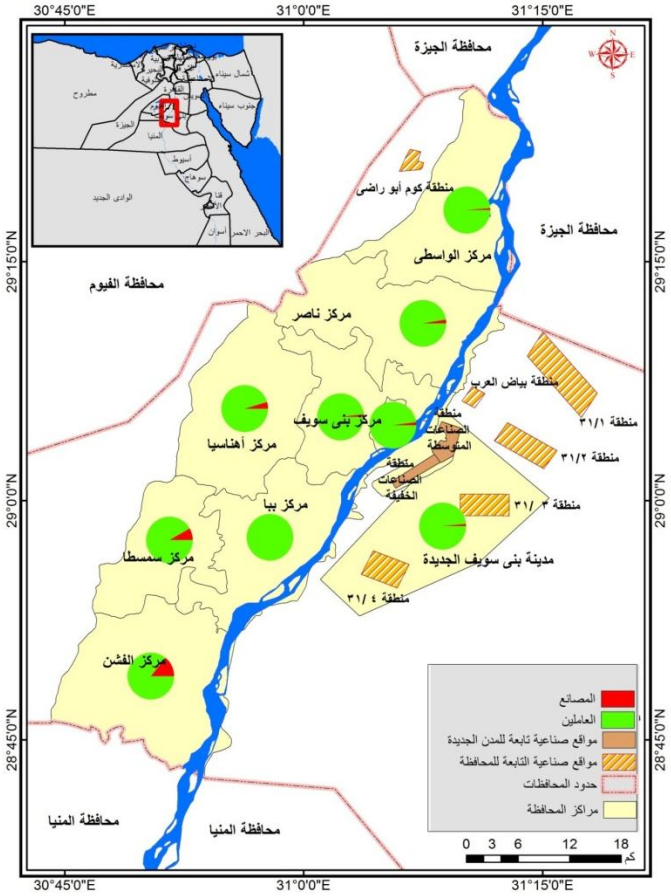

شكل (٨) التوزيع الجغرافي للمصانع والعاملين بها في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث اعتمادًا على: [١] الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخريطة الطبوغرافية لمحافظة بني سويف، مقياس ١:٥٠٠٠٠٠، مرجع سبق ذكره. [٢] هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، المناطق الصناعية، مرجع سبق ذكره. [٣] تم الحصول على بيانات المصانع و العاملين والاستثمارات بالنشاط الصناعي اعتمادًا على بيانات الجدول (٤) باستخدام برنامج (ARC GIS 10.2).

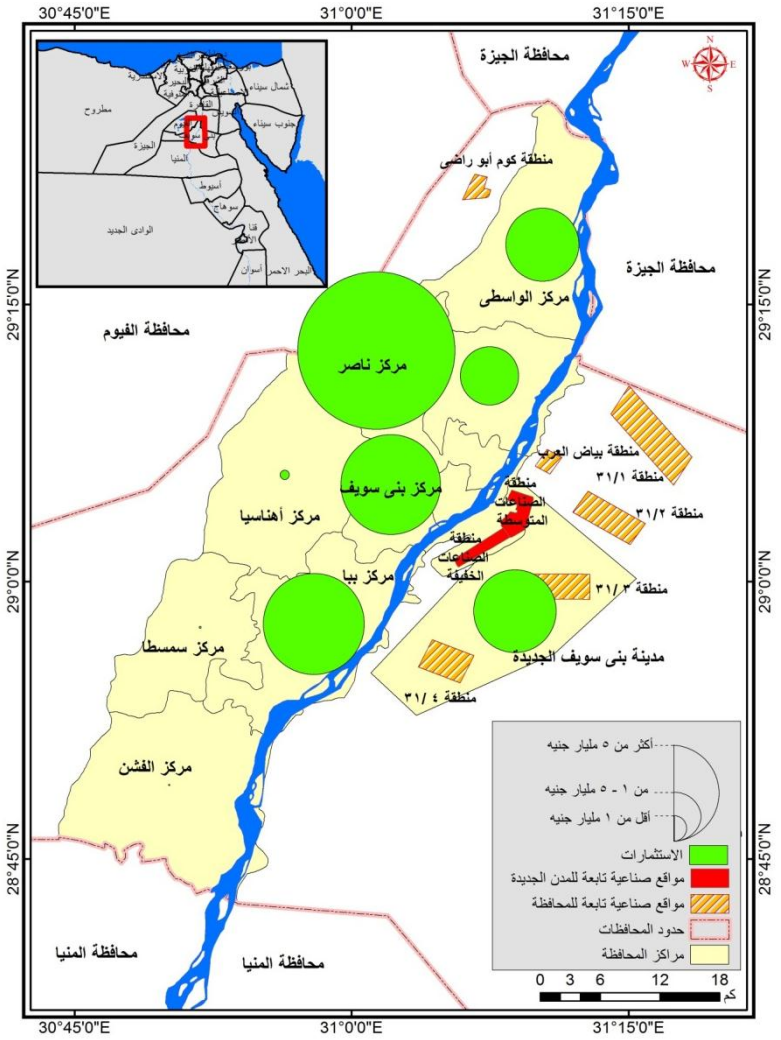

شكل (٩) التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصناعية في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث اعتمادًا على: [١] الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخريطة الطبوغرافية لمحافظة بني سويف، مقياس ١:٥٠٠٠٠٠، مرجع سبق ذكره.

[٢] هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، المناطق الصناعية، مرجع سبق ذكره.

[٣] تم الحصول على بيانات الاستثمارات بالنشاط الصناعي اعتمادًا على بيانات الجدول (٤) باستخدام برنامج (ARC GIS 10.2).

يتضح من الجدول (٤) والأشكال (٨)، (٩) ما يلى:

١- بلغ عدد المنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف ٣٠٣ منشأة صناعية عام ٢٠١٥ يعمل بها ما يزيد عن ١٨ألف عامل، باستثمارات تبلغ حوالي ١٤,٢ مليار جنيه، تتوزع على مراكز المحافظة المختلفة، إلا أن هناك تباينًا كبيرًا في نصيب كل مركز من المراكز من حيث عدد المنشآت والعمالة والاستثمارات الصناعية، ويرتبط هذا التباين في الأساس إلى تاريخ نشأة المناطق الصناعية بالمحافظة ومدى جاهزيتها بالمرافق والخدمات العامة لكل منطقة على حدة.

٢- يتميز نمط التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي بالمحافظة بالتركز حيث استحوذت مدينة بنى سويف على المركز الأول بعدد منشآت وذلك بنسبة ٤٥٪ أي أقل قليلاً من نصف عدد المنشآت الصناعية بالمحافظة، ويعمل بها نحو ٦٦٦٠ عاملاً أي ما يوازي ٣٦,٨٪ من إجمالي العاملين بالمحافظة، ورأس مال مستثمر

بلغ ٥.٨مليار جنيه، وهو ما يوازي ٤٠,٩٪ من إجمالي رأس المال المستثمر بالمحافظة، ومن المميزات التي أسهمت في تركز الصناعة بمدينة بنى سويف توفر قطع الأراضي الصناعية في منطقة بياض العرب والتي تتبعه إداريًا، كما ساعد توافر المرافق والخدمات في هذه المنطقة منذ نشأتها في جذب عدد كبير من المنشآت الصناعية والعمالة بها للاستفادة من هذه البنية الأساسية والخدمات المتوفرة بها بالإضافة إلى قربها من الأحياء السكنية بمدينة بنى سويف حاضرة المحافظة والتي تسهل من رحلة العمل اليومية.

٣- استحوذت مدينة بنى سويف الجديدة على المركز الثاني من حيث أعداد المنشآت الصناعية والعاملين بها حيث يوجد به ٦٠ منشاة صناعية، وهو ما يوازي ١٩,٨٪ من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها ما يزيد على ٤ الاف عامل، وهو ما يوازي ٢٣,٣٪ من إجمالي العاملين، أما الاستثمارات الصناعية فقد جاءت المدينة في المرتبة الرابعة باستثمارات بلغت حوالى ١,٦مليار جنيه أي ما يوازي ١١,٣٪ من إجمالي الاستثمارات، ويرجع ارتفاع أعداد المنشآت والعمالة بمدينة بنى سويف الجديدة إلى نشأه المنطقة الصناعية الجديدة بالمدينة، فضلاً عن منطقة الصناعات الخفيفة.

٤- احتل مركز الواسطى المرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت الصناعية حيث يوجد به ٤٧ منشأة تمثل ١٥,٥٪ من إجمالي عدد المنشآت، ويحتل نفس المرتبة في أعداد العاملين حيث يعمل به ما يقرب من ٤٠٠٠ عامل وذلك بنسبة ٢٢٪ من إجمالي عدد العاملين، وتخطى رأس المال المستثمر بها حاجز ١,٢مليار جنيه، أي ما يوازي ٨,٨٪ من إجمالي رأس المال المستثمر، ويرجع ذلك إلى وقوع منطقة كوم أبو راضي الصناعية بالمركز.

٥- شغل مركز بنى سويف المرتبة الرابعة من حيث عدد المنشآت الصناعية حيث يوجد به ٢٨ منشأة وهو ما يوازي ٩,٢٪ من إجمالي عدد المنشآت، ويعمل به ما يزيد على ١٦٠٠ عاملاً، وهو ما يوازي ٩,١٪ من إجمالي العاملين بالصناعة في المحافظة، وذلك برأس مال مستثمر تخطى ٢,٣مليار جنيه وذلك بنسبة ١٦,٤٪ من إجمالي رأس المال المستثمر، وهو ثالث مراكز المحافظة من حيث الاستثمارات، ويرجع ذلك إلى توفر الخدمات والمرافق مما جعله مركز جذب وتوطن للصناعات المختلفة حيث يمثل المركز الثقل السكاني للمحافظة.

٦- جاء مركز ناصر في المركز الخامس بنحو ١٨ منشأة أي ما يوازي (٥,٩٪) من إجمالي نسبة المنشآت، ويعمل به أقل من ٧٠٣ عامل أي ما يوازي ٣,٩٪ من إجمالي نسبة العاملين باستثمارات تبلغ ما يقرب من ٨٠٠ مليون جنيه وهو ما يوازي ٥,٦٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات.

٧- تشكل باقي مراكز المحافظة (أهناسيا، ببا، الفشن، سمسطا) المراكز من السادس وحتى التاسع بأعداد منشآت صناعية قليلة، حيث لا يوجد بها مناطق صناعية مخططة تجتذب الصناعات المختلفة والعمالة والاستثمارات حيث تم تخصيص أغلب المناطق الصناعية الجديدة بعيدًا في الظهير الصحراوي للمحافظة.

(ب) التوزيع القطاعي للصناعات التحويلية في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥م:

تنقسم الصناعات التحويلية في محافظة بنى سويف حسب القطاع الصناعي إلى تسعة قطاعات صناعية مختلفة هي كما يلى:

١-الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ. ٢-صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود.

٣-صناعة الخشب والمنتجات الخشبية. ٤- صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر.

٥-الصناعة الكيماوية والمطاطية والبلاستيكية والبترولية. ٦- الصناعات المعدنية.

٧-الصناعات الكهربائية والهندسية. ٨- صناعة مواد البناء والحراريات.

٩-الصناعات المتنوعة.

جدول (٥) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات حسب القطاع الصناعي بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

القطاع الصناعي	المنشآت الصناعية		العمالة		الاستثمارات	
	عدد	٪	عدد	٪	قيمة	٪
الصناعات الغذائية والمشروبات	١٠٨	٣٥.٦	٤٥٩٩	٢٥.٤	١٣٩٢٣٧٨.٧	٩.٨
صناعة الغزل والنسيج والملابس	١٢	٤.٠	٣٦٢٠	٢٠.٠	٢٩٢٦٩٠.٢	٢.١
صناعة الخشب ومنتجاته	٢٠	٦.٦	١٥١	٠.٨	٢١٤٨٣.٨	٠.٢
صناعة الورق ومنتجاته	١٢	٤.٠	٢٥٧	١.٤	١٤٦١٩٤.٦	١.٠
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	٣٩	١٢.٩	١١٤١	٦.٣	٢٧٠٢٩٩.٤	١.٩
الصناعات المعدنية الأساسية	٩	٣.٠	٢٠٠	١.١	١٤٤١٠٠.٠	١.٠
الصناعات الهندسية والكهربائية	٤١	١٣.٥	٢٣٦٨	١٣.١	٢٥٠٠٧٠٢.٤	١٧.٧
صناعة مواد البناء والحراريات	٦٠	١٩.٨	٥٧٣٤	٣١.٦	٩٣٨٠٥٤٢.٩	٦٦.٢
الصناعات المتنوعة	٢	٠.٧	٤٧	٠.٣	١٣٩١٢.٤	٠.١
الإجمالي	٣٠٣	١٠٠	١٨١١٧	١٠٠	١٤١٦٢٣٠٤.٤	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات: - الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٦م.

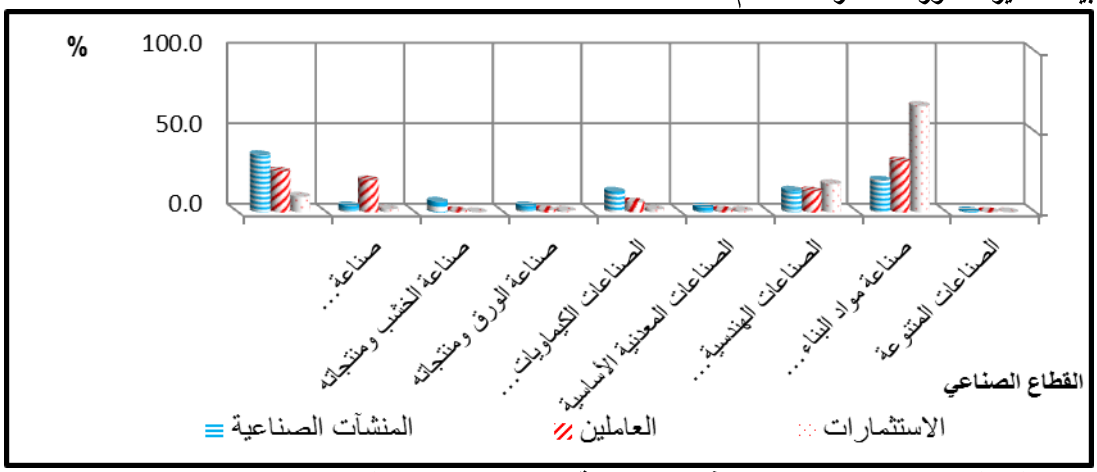

شكل (١٠) التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية والعاملين والاستثمارات حسب القطاع الصناعي بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

يتضح من الجدول (٥) والشكل (١٠) ما يلي:

١- بلغ عدد المنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف ٣٠٣ منشأة موزعة على تسعة قطاعات صناعية مختلفة يعمل بها ما يزيد على ١٨ ألف عامل باستثمارات تزيد على ١٤ مليار جنيه عام ٢٠١٥م.

٢- استحوذت الصناعات الغذائية والمشروبات على المركز الأول في أعداد المنشآت الصناعية والمركز الثاني في أعداد العاملين بها حيث يوجد بتلك الصناعات ١٠٨ منشأة، وهو ما يوازي ٣٥,٦٪ من إجمالي المنشآت، يعمل بها ما يقرب من ٤٦٠٠ عامل وهو ما يمثل أكثر من ربع العاملين بالمحافظة أي ما يوازي ٢٥,٤٪ من إجمالي نسبة العاملين، وذلك باستثمارات تصل إلى حوالى ١,٤ مليار جنيه أي ما يوازي ٩,٨٪ من إجمالي الاستثمارات بالمحافظة، ويرجع ذلك إلى استغلال المنتجات الزراعية التي تشتهر بها المحافظة حيث تعد من المحافظات الزراعية.

٣- جاءت صناعات مواد البناء والحراريات في المركز الثاني من حيث أعداد المنشآت والمركز الأول في أعداد العمالة والاستثمارات الصناعية حيث يوجد بها ٦٠ منشأة صناعية، وهو ما يوازي ١٩,٨٪ من إجمالي المنشآت الصناعية، يعمل بها ٥٧٣٤ عاملاً، باستثمارات تصل إلى ٩,٤ مليار جنيه، وهو ما يوازي ٦٦,٢٪ من إجمالي الاستثمارات بالمحافظة، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على مواد البناء نتيجة زيادة الطلب على العمران بالمحافظة فضلاً عن استغلال الموارد الطبيعية والمتوفرة في الظهير الصحراوي للمحافظة شرقي وغربي النيل، بالإضافة إلى توافر الأيدي العاملة.

٤- احتلت الصناعات الهندسية والكهربائية المرتبة الثالثة من حيث أعداد المنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات على مستوى المحافظة حيث تضم تلك الصناعات نحو ٤٢ منشأة وهو ما يمثل ١٣,٥٪ من إجمالي المنشآت، ويعمل بها ٢٣٦٨ عامل بما يمثل ١٣,١٪ من إجمالي العاملين بالمحافظة، وذلك باستثمارات تصل إلى حوالى ٢,٥ مليار جنيه، وهو ما يوازي ١٧,٧٪ من إجمالي الاستثمارات، ويرجع احتلالها تلك المكانة المتقدمة إلى وجود بعض الشركات العالمية في منطقة كوم أبو راضي خاصة شركة سامسونج إليكترونيكس العالمية للأجهزة الكهربائية والإلكترونية.

٥- جاءت صناعة الغزل والنسيج والملابس في المرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت الصناعية حيث يعمل بها ٣٦٢٠ عامل، وهو ما يمثل ٢٠٪ من إجمالي العاملين بالمحافظة، وهو أمر طبيعي حيث تعد من الصناعات كثيفة العمالة، باستثمارات تقترب من ٣٠٠ مليون جنيه. كما جاءت صناعة الورق ومنتجاته في نفس المركز أيضًا من حيث عدد المنشآت الصناعية، حيث بلغ عدد منشآتها ١٢ منشأة وذلك بنسبة ٤٪ من إجمالي المنشآت، يعمل بها ٢٥٧ عامل وهو ما يمثل ١,٤٪ من إجمالي عدد العاملين بالمحافظة.

٦- استحوذت الصناعات الكيماوية ومنتجاتها على المركز الرابع من حيث أعداد المنشآت الصناعية حيث تضم ٣٩ منشاة صناعية بما يمثل ١٢,٩٪ من إجمالي المنشآت، يعمل بها ١١٤١ عاملاً باستثمارات تزيد على ٢٧٠ مليون جنيه بما يوازي ١,٩٪ من إجمالي الاستثمارات بالمحافظة.

٧- شكلت باقي القطاعات الأخرى مراكز متأخرة من حيث أعداد المنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات خاصة صناعة الخشب ومنتجاته، والورق ومنتجاته، الصناعات المعدنية الأساسية، والصناعات المتنوعة.

(ج) التوزيع الجغرافي للمساحات الصناعية حسب القطاع الصناعي بالمحافظة عام ٢٠١٥.

ترجع أهمية دراسة التوزيع الجغرافي للمساحات التي تشغلها المنشآت الصناعية حسب نوع الصناعة جدول (٦) بالمحافظة؛ وتصنيفها النوعي إلى أنها يمكن أن تشكل معيارًا لإظهار أهمية كل صناعة وضخامة منشآتها تبعًا لمساحات منشآتها، كما إنه يمكن أن يكون مؤشرًا قويًا على سيطرة بعض الأنشطة على المساحات الكبيرة مما يساعد متخذي القرار في توفير تلك المساحات عند إضافة مناطق جديدة في

المستقبل بمحافظة بنى سويف، ويساعد كل ذلك على إدراك علاقات التوزيع بين الصناعة والظاهرات الجغرافية الأخرى بمنطقة الدراسة، حيث يسهل فهم هذه العلاقات المتبادلة مهمة المخططين من أجل إتباع التوزيع السليم للمشروعات الصناعية المستقبلية(١).

جدول (٦) التوزيع الجغرافي للمساحات التي تشغلها المنشآت حسب نوع الصناعة بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

القطاع	المساحة م٢	المساحة بالكم٢	٪	الرتبة	عدد العاملين	٪	الرتبة	كثافة الصناعة متر مربع/ عامل(**)
الصناعات الغذائية والمشروبات	١٥٥٦٥٥٢,٢	١,٦	١٠,٣	٢	٤٥٩٩	٢٥,٤	٢	٣٣٨,٥
صناعة الغزل والنسيج والملابس	٣١٤٧٤٢,٩	٠,٣	٢,١	٨	٣٦٢٠	٢٠,٠	٣	٨٦,٩
صناعة الخشب ومنتجاته	٢٤٧٥٤٨,٩	٠,٢	١,٦	٩	١٥١	٠,٨	٨	١٦٣٩,٤
صناعة الورق ومنتجاته	٤١٥٩٧٣,٢	٠,٤	٢,٧	٧	٢٥٧	١,٤	٦	١٦١٨,٦
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	٧٢٧٥٠٠,١	٠,٧	٤,٨	٦	١١٤١	٦,٣	٥	٦٣٧,٦
الصناعات المعدنية الأساسية	١٣٧٠٤٨٦,٦	١,٤	٩,١	٤	٢٠٠	١,١	٧	٦٨٥٢,٤
الصناعات الهندسية والكهربائية	٧٦٧٩٣٧,٩	٠,٨	٥,١	٥	٢٣٦٨	١٣,١	٤	٣٢٤,٣
صناعة مواد البناء والحراريات	٨٢٢٣١٥٥,٨	٨,٢	٥٤,٤	١	٥٧٣٤	٣١,٦	١	١٤٣٤,١
الصناعات المتنوعة	١٥٠٢٦٧٣,٨	١,٥	٩,٩	٣	٤٧	٠,٣	٩	٣١٩٧١,٨
الإجمالي	١٥١٢٦٥٧١,٤	١٥,١	١٠٠		١٨١١٧	١٠٠		٨٣٤,٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

أ- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة المناطق الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٦.

ب ديوان عام محافظة بني سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة، بنى سويف ٢٠١٦.

ج – مركز معلومات جمعية مستثمري بياض العرب، بيانات غير منشورة، بنى سويف٢٠١٦.

(**) يتم حساب كثافة الصناعة على النحو التالي: كثافة الصناعة = إجمالي المساحة بالمتر المربع ÷ عدد العمال.

راجع: محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية١٩٩٠، ص ٣٨.

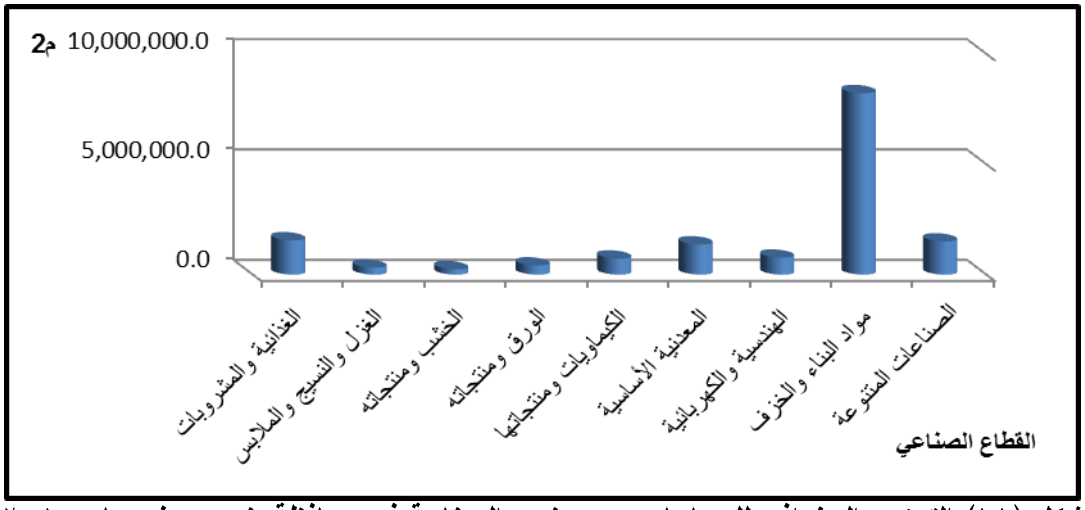

شكل (١١) التوزيع الجغرافي للمساحات حسب نوع الصناعة في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

يتضح من الجدول (٦) والشكل (١١) ما يلى:

١- بلغت مساحة الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي بمحافظة بنى سويف أكثر من ١٥,١ مليون م٢ أي ما يوازي ١٥,١ كم٢ عام ٢٠١٥ تتوزع على العديد من الأنشطة الصناعية الرئيسية بالمحافظة.

(١) محمد زكى السديمى، محافظة الاسماعيلية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة طنطا، طنطا١٩٩١، صص٨٧-٨٩.

٢- احتلت صناعة مواد البناء والحراريات المركز الأول من حيث المساحة التي تشغلها، بمساحة تقدر بنحو ٨,٢ مليون م٢، أي أكثر من نصف المساحة المخصصة للنشاط الصناعي (٥٤,٤٪)، ويرجع ذلك إلى أنه تم تخصيص أكثر من موقع ومنطقة صناعية لصناعة مواد البناء والحراريات شرقي محافظة بنى سويف يعمل بها العديد من شركات الإسمنت خاصة في المناطق (٣١/١، ٣١/٢، ٣١/٣، ٣١/٤) مثل شركة وادى النيل للإسمنت بمساحة ١مليون م٢، وشركة جنوب الوادي للإسمنت بمساحة ١ مليون م٢، فضلا عن زيادة الطلب على مواد البناء والحراريات لسد احتياجات الطلب المتزايد عليها، وبلغت كثافة الصناعة بها (١٤٣٤,١ م٢) لكل عامل.

٣- شغلت صناعة المواد الغذائية المركز الثاني من حيث المساحة، وذلك بمساحة بلغت نحو ١,٦مليون م٢ أي ما يوازي ١٠,٣٪ من إجمالي المساحة، ويرجع ذلك إلى تخصيص مساحات كبيرة لتك الصناعة لزيادة العاملين بها وزيادة الطلب عليها، حيث تحتل تلك الصناعة المركز الثاني من حيث عدد المنشآت، ويعمل بها ربع العاملين بالمحافظة، وبلغت كثافة الصناعة بها (٣٣٨,٥ م٢).

٤- تأتى الصناعات المتنوعة في المركز الثالث من حيث المساحة، وذلك بمساحة تقدر بنحو ١,٥ مليون م٢ أي ما يوازي ٩,٩٪ من إجمالي المساحة، ويرجع ذلك إلى أنه تم تخصيص مناطق صناعية كبيرة المساحة للصناعات الثقيلة في الظهير الصحراوي شرقي المحافظة، وتلك الصناعات تحتاج إلى مساحات كبيرة خاصة وإنها تحتاج إلى تخزين المواد التي تستخدم في عمليات الإنتاج، وكذلك منتجاتها لفترات طويلة لحين تصريفها، فضلا عن زيادة الطلب على تلك الصناعات، وبلغت كثافة الصناعة بها (٣١٩٧١,٨م٢) لكل عامل.

٥- استحوذت الصناعات المعدنية الأساسية على المركز الرابع من حيث المساحة، وذلك بمساحة تقترب من ١,٤ مليون م٢ أي ما يوازي ٩,١٪ من إجمالي المساحة المخصصة للنشاط الصناعي، ويرجع ذلك إلى احتياج بعض هذه الصناعات المعدنية إلى مساحات كبيرة، مثل مصنع حديد المصريين، وبلغت كثافة الصناعة في ذلك النشاط (٦٨٥٢,٤م٢) لكل عامل، ويرجع ذلك إلى زيادة المساحات المخصصة لتلك الصناعة مع قلة عدد العاملين بها حيث تعتمد على الآلات والمعدات التكنولوجية الحديثة في بعض مراحل الإنتاج المختلفة.

٦- جاءت الصناعات الهندسية والكهربائية في المركز الخامس بمساحة تقدر بنحو ٧٦٧,٩ ألف م٢ أي ما يوازي ٠,٨٪ من إجمالي المساحة، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب عليها، وبلغت كثافة الصناعة بها نحو (٣٢٤,٣م٢) لكل عامل.

٧- شغلت باقي الصناعات مثل: الصناعات الكيماوية ومنتجاتها، الورق ومنتجاته، صناعة الغزل والنسيج، وصناعة الخشب) المراكز من السادس حتى التاسع من حيث المساحة التي تشغلها حيث جاءت مساحة تلك الصناعات كالتالي: ٧٢٧,٥ألف م٢، ٣١٤,٧ ألف م٢، ٤١٥,٩ ألف م٢، و٢٤٧,٥ ألف متر٢.

ثالثاً: معامل قوة الصناعة في محافظة بنى سويف مقارنة بمحافظات شمال الصعيد عام ٢٠١٥:

تهدف دراسة معامل قوة الصناعة[١]، إلى بيان مدى وضع الصناعة بإقليم شمال الصعيد لمقارنة قوة الصناعة بمحافظة بنى سويف بباقي محافظات إقليم شمال الصعيد الذى تقع به محافظة بنى سويف، حيث تم استخدام المعامل بهدف قياس وبيان قوة الصناعة، وبالتالي إبراز أهميتها، والوقوف على مدلولاتها؛ وتحديد خصائصها وتحديد النطاق الصناعي بها، وذلك من خلال تناول العديد من المعايير مثل (عدد المنشآت، العمال، رأس المال المستثمر، قيمة الإنتاج، الأجور) والتي تم توقيعها بالجدول (٧).

جدول (٧) معامل قوة الصناعة في محافظات إقليم شمال الصعيد عام ٢٠١٥ (القيمة بالألف جنيه)

المحافظة	المصانع	معامل قوة المصانع	قيمة الإنتاج	معامل قوة الإنتاج	رأس المال	معامل قوة رأس المال	عدد العمال	معامل قوة العمال	الأجور	معامل قوة الأجور	معامل قوة الصناعة
بنى سويف	٣٠٣	٩٢,٥	١٧٢٣١٨٨١	١٩٨,١	١٤١٦٢٣٠٤	١٩١,٨	١٨١١٧	١٢٦,٩	٢١٣٢٥١	١٤٥,٥	٤٢٤,٣
الفيـــوم	٢٢٧	٦٩,٣	٤٨٥٣٥٠٣	٥٥,٨	٢٥٦١٦١٦	٣٤,٧	١٢٨١٦	٨٩,٨	١٥٥١٧٣	٦٧,١	٩٠,٢
المنيـــا	٤٥٣	١٣٨,٢	٤٠١٣١٦٤	٤٦,١	٥٤٢٣٣٤٣	٧٣,٥	١١٨٩٨	٨٣,٣	١٧٣٠٧٠	٨٧,٤	٥٥,٦
الإجمالي	٩٨٣	٣٠٠	٢٦٠٩٨٥٤٨	٣٠٠	٢٢١٤٧٢٦٣	٣٠٠	٤٢٨٣١	٣٠٠	٥٤١٤٩٥	٣٠٠	–

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:
أ- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٦.
ب- مركز معلومات ديوان عام محافظة بني سويف، بيانات غير منشورة، بنى سويف، ٢٠١٥.

(١) يتم حساب معامل قوة الصناعة في أي منطقة على النحو التالي:
تحسب قوة المعيار المراد قياسه (المصانع مثلا) بتطبيق الصيغة التالية:

$$\text{قوة عدد المصانع} = \frac{\text{عدد المصانع في أي منطقة}}{\text{إجمالي عدد المصانع في منطقة الدراسة}} \times \text{محدد القوة} \times ١٠٠$$

حيث: محدد القوة = عدد أقسام منطقة الدراسة (وهي هنا ٣ مراكز (محافظات) صناعية) وبالمثل تطبق الصيغة السابقة على باقي المعايير قيد الدراسة وهي: عدد العاملين وقيمة الاستثمارات. وينبغي أن يكون إجمالي قوة المعيار الواحدة قيد الدراسة في مناطق البحث مساويًا لناتج ١٠٠ × محدد القوة (عدد أقسام منطقة الدراسة وهي ٣ مراكز (محافظات) صناعية).

$$\text{ثم يتم حساب معامل قوة الصناعة} = \frac{\text{المجموع الكلي لقوة المعايير قيد الدراسة في المنطقة الواحدة}}{\text{عدد هذه المعايير}}$$

وكلما زادت قيمة معامل قوة الصناعة دل ذلك على توافر مقومات الإنتاج والعكس صحيح. ويدل انخفاض معامل قوة الصناعة في جميع مناطق الدراسة على انتشار المنشآت الصناعية وعدم تركزها أو توطنها في منطقة دون غيرها.
راجع: محمد إبراهيم رمضان، المراكز الصناعية في مصر، (نظرة جغرافية حديثة)، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن والثلاثون، الجزء الثانى، ١٩٩٠، الإسكندرية، ص ص٥١٧-٥١٨.

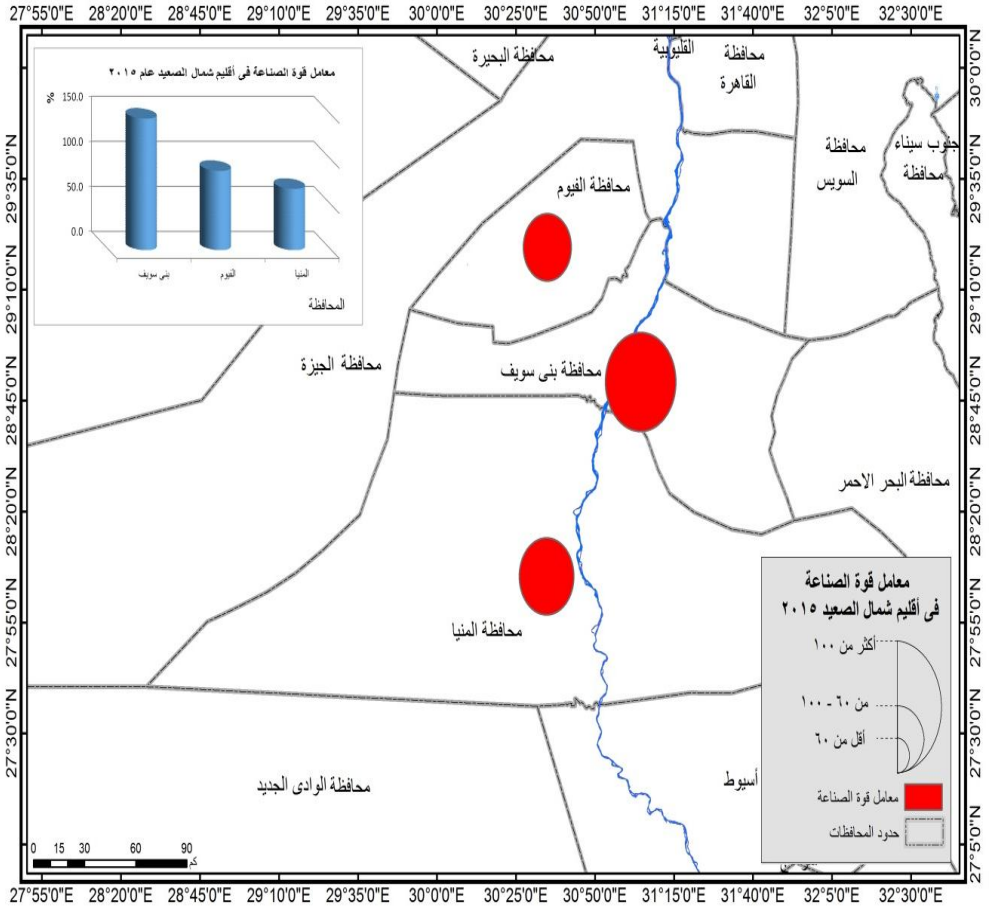

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادًا على ما يلى:

١- الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخريطة الطبوغرافية لمحافظة بني سويف، مقياس ١:٥٠٠٠٠٠، مرجع سق ذكره

٢- تم حساب معامل قوة الصناعة بناءً على بيانات الجدول (٧) باستخدام برنامج (ARC GIS 10.2).

شكل (١٢) معامل قوة الصناعة في محافظات إقليم شمال الصعيد عام ٢٠١٥

يتضح من الجدول (٧)، والشكل (١٢) ما يلى:

١- تستحوذ محافظة بنى سويف على المرتبة الأولى على مستوى محافظات إقليم شمال الصعيد الذى تنتمى إليه المحافظة حيث بلغ معامل قوة الصناعة (١٤٥,٥٪)، مما جعلها تأتى في الرتبة الأولى، حيث أن المحافظة بها أقدم المدن الصناعية بالإقليم (مدينة بنى سويف الجديدة) حيث نشأت عام ١٩٨٦ كأحد مدن الجيل الأول(١)، كما تعد من أكبر المحافظات الصناعية بالإقليم حيث يوجد بها ٨ مناطق صناعية، وبلغ إجمالي عدد المنشآت الصناعية بها ٣٠٣ مصنعًا، ويعمل بها أكثر من ١٨ألف عامل، وذلك برأس مال مستثمر بلغ حوالى ١٤,١مليار جنيه، وتتمتع المحافظة بموقع متميز تتوفر به كل المرافق والخدمات العامة التي تساعد على توطن الصناعات، فضلاً عن قربها من الأسواق الرئيسية الكبيرة، كل تلك الأسباب جعلها تحتل المركز الأول بين محافظات إقليم شمال الصعيد.

٢- تشغل محافظة المنيا المركز الثاني على مستوى محافظات الإقليم، حيث بلغ معامل قوة الصناعة بها (٨٧.٤٪)، وتضم المحافظة ٤٥٣ مصنعًا، ويعمل بها ما يقرب من ١٢ ألف عامل وذلك برأس مال مستثمر بلغ أكثر من ٥.٤ مليار جنيه. ويرجع ذلك لوفرة مقومات التوطن الصناعي في المحافظة.

٣- تشغل محافظة الفيوم المركز الثالث على مستوى محافظات الإقليم، حيث بلغ معامل قوة الصناعة بها (٦٧.١٪)، وتضم المحافظة ٢٢٧ مصنعًا، يعمل بها ما يقرب من ١٣ ألف عامل، وذلك برأس مال مستثمر بلغ نحو٢.٦ مليار جنيه، وذلك لقربها من مدينة القاهرة أحد الأسواق الرئيسة للاستهلاك، وتركز مواد الخام الزراعية والحيوانية بالمحافظة.

رابعًا- مقومات التوطن الصناعي في محافظة بنى سويف:

تخضع الصناعة في قيامها وتوطنها في أي موقع أو منطقة صناعية لعوامل ومقومات متعددة ومتباينة تحكم توزيع الصناعة، وتتمثل هذه العوامل في المواد الخام، مصادر الطاقة، رأس المال، الأيدي العاملة، وسائل النقل، الأسواق، و السياسات الحكومية، وتختلف أهمية كل عامل من هذه العوامل في التوطن الصناعي تبعًا لاختلاف أنواع الصناعة أو لتباين المواقع الجغرافية(٢) وفيما يلى دراسة لهذه المقومات:

[١] المواد الخام:

تتنوع المواد الخام اللازمة للصناعة ما بين خامات زراعية وحيوانية ومحجرية، ويعد القرب من المادة الخام وضمان الحصول عليها أمر بالغ الأهمية في توطن الصناعة، حيث تتوطن معظم الصناعات بالقرب من مصادر المواد الخام، وتعتمد مقدرة المادة الخام على جذب الصناعة إلى جوارها بشكل كبير على أهمية تكاليف نقل المادة الخام بالنسبة لتكاليف الإنتاج عامة، وعادة ما يقل

(١) حسام الدين جاد الرب، جغرافية الصناعة في مدينة السادات، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد ٤٢، السنة ٣٥، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ٢٠٠٣، ص١٩.

(٢) محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص١١.

عنصر نقل المادة الخام إذا تعددت أصناف المادة المستخدمة في الصناعة الواحدة[١]. وتنقسم المواد الخام المستخدمة في الصناعة إلي: مواد خام من أصل زراعي، مواد خام من أصل حيواني، ومواد خام من أصل معدني.

(أ) المواد الخام الزراعية:

تؤثر المواد الخام الزراعية تأثيرًا مباشرًا على توطن الصناعة في المحافظة وخاصة الصناعات الغذائية التي تعتمد كليًا على المنتجات الزراعية، حيث تقوم بعض الصناعات على الخامات الزراعية مثل صناعة تعليب الخضراوات والفاكهة، وتعد المحاصيل الحقلية من أهم المنتجات الزراعية التي تزرع في محافظة بنى سويف جدول (٨) وتعتمد عليها الصناعة في المحافظة بشكل أساسي، حيث تصل مساحة الأراضي الزراعية بالمحافظة ٢٧٧ ألف فدان، وتبلغ المساحة المحصولية أكثر من ٦٠٠ ألف فدان، كما يوجد أراضي صالحة للزراعة تبلغ مساحتها حوالى ٣٥ ألف فدان[٢].

جدول (٨) أهم المحاصيل الزراعية والمساحات المنزرعة بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

المحصول	المساحة ألف فدان	٪
الذرة الشامية	١٤٦	٢٤,٢
القمح	١٣٠	٢١,٦
القطن	١١	١,٨
البطاطس	٤٠	٦,٦
البنجر	٢٠	٣,٣
البصل	٨	١,٣
الثوم	١٦	٢,٧
البرسيم	٧٣	١٢,١
النباتات الطبية والعطرية	١٣	٢,٢
الخضر	٢١	٣,٥
الفاكهة	٢٥	٢٠,٧
المساحة المحصولية	٦٠٣	١٠٠

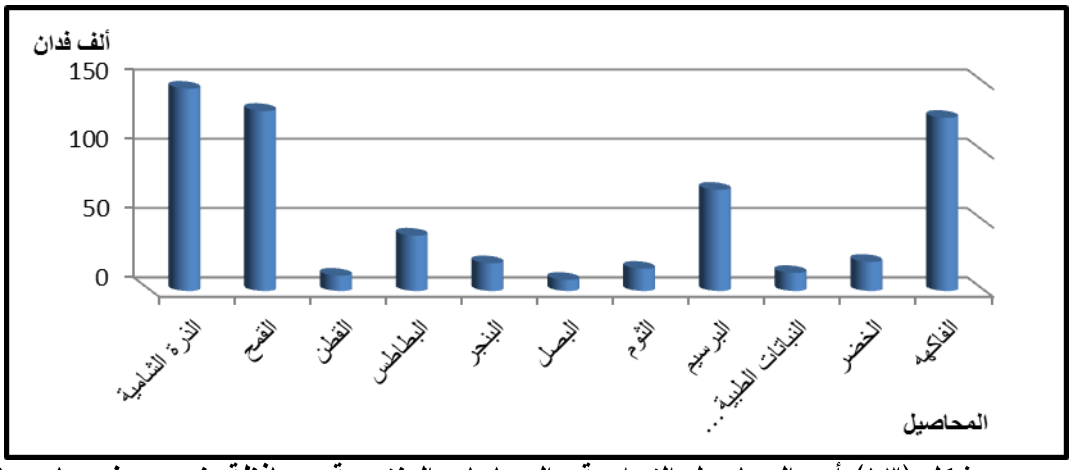

شكل (١٣) أهم المحاصيل الزراعية والمساحات المنزرعة بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

(1) Dennison, S, the location of Industry and the depressed Areas, London 1993, p. 45.

(٢) ديوان عام محافظة بنى سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة، بنى سويف ٢٠١٤.

يتضح من الجدول (٨) والشكل (١٣) ما يلي:

تزرع المحافظة العديد من المحاصيل المهمة والتي تعتمد عليها بعض الصناعات الهامة مثل القطن والقمح والذرة والفول فضلاً عن الخضراوات والفاكهة، وتتميز المحافظة في زراعة هذه المحاصيل حيث يزرع ما يقرب من ٦٠٣ ألف فدان سنويًا كمساحة محصولية، ويعد القطن والذى يبلغ المتوسط العام للفدان سنويًا ٧ قنطار أهم المحاصيل، وأهم الأصناف المنزرعة منه جيزة ٨٠ حيث قامت العديد من الصناعات اعتمادًا على هذه المواد الخام مثل صناعة حلج القطن، وتوطنت هذه الصناعة اعتمادًا على محصول القطن الذى يتوفر إنتاجه في المحافظة، كما يعد القمح من أهم المحاصيل الشتوية حيث تصل المساحة المنزرعة سنويًا بالمحافظة إلى أكثر من ١٣٠ ألف فدان، ومتوسط إنتاج الفدان ٢٠ أردب تقريبًا، ومن أهم الأصناف المنزرعة بالقمح:. بني سويف ١، بني سويف ٣، وتدخل هذه الأصناف في صناعة المكرونة، أما الأصناف (سدس ١)، (جيزة ــ ١٦٨)، (سخا ٩٣).

فتدخل في صناعة الخبز. أما الذرة الشامية فتصل المساحة المنزرعة سنويًا بها إلى ما يقرب من ١٤٦ ألف فدان، ولذلك انتشرت صناعة طحن الحبوب في المحافظة بسبب توافر القمح كمادة خام.

كما تشتهر محافظة بنى سويف بزراعة النباتات الطبية والعطرية وتعتبر من المحافظات التي لها ميزة نسبية في إنتاج وتصدير النباتات الطبية والعطرية، ويصل إجمالي المساحات المنزرعة في المحافظة من النباتات الطبية و العطرية سنويًا نحو ١٣ ألف فدان في فصل الشتاء، ٢٥٠٠ فدان في فصل الصيف، ٣٠٠ فدان نيلي، وأهم هذه المحاصيل الطبية والعطرية المنزرعة هي: الكسبرة ــ العطر ــ الشيح ــ الشبت ــ البردقوش ــ البقدونس ــ النعناع ــ حشيشة الليمون ــ الريحان ــ الياسمين، وتقوم مصانع الأدوية بالمحافظة بتصنيع بعض هذه النباتات وطرحها في الأسواق.

تعتمد بعض المصانع على محصول البطاطس في إنتاج منتجات عديدة خاصة إنتاج البطاطس الشيبسي والمقرمشات، كما تعتمد بعض الصناعات الغذائية على منتجات البصل والثوم والذى تصل مساحتيهما نحو ٢٤ ألف فدان في المحافظة حيث يتم تجفيف البصل والثوم خاصة في منطقة الصناعات الخفيفة والعمل على تصديره للخارج. كما تعتمد بعض الصناعات على توافر الفاكهة بالمحافظة والتي تصل مساحتها إلى ٢٥ ألف فدان خاصة الموالح بأنواعها المختلفة والعنب والتفاح والخوخ.

(ب) المواد الخام الحيوانية:

تتمتع المحافظة بإنتاج حيواني مميز من حيث الكمية سواء كانت لحوم بيضاء أو لحوم حمراء أو البان أو إنتاج سمكي متعدد الأنواع، وتمثل الثروة الحيوانية جدول (٩) بالمحافظة أحد الركائز الأساسية في مجال الإنتاج الزراعي حيث أن تربية الحيوانات تعد أحد الأنشطة الهامة للسكان، وتقوم عليها العديد من الصناعات الغذائية الهامة مثل صناعة الألبان ومنتجاتها المختلفة، وحفظ اللحوم، كما تدخل في صناعة دباغة الجلود وصناعاتها والصوف والغراء.

جدول (٩) التوزيع العددي والنسبي للثروة الحيوانية والداجنة في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

النوع	العدد	٪
ابقار	٣٨١٥٣٦	٤١.٠
جاموس	١٥٤٦٠٧	١٦.٦
الخراف	١٥٣١٢٤	١٦.٥
الماعز	٢٣٩٤٠١	٢٥.٧
الإبل	١٨٤٢	٠.٢
إجمالي الماشية	٩٣٠٥١٠	١٠٠.٠
الدواجن	١٦٢٩٩٥٧	٦٦.٩
طيور أخرى	٨٠٧٠٥٤	٣٣.١
إجمالي الدواجن	٢٤٣٧٠١١	١٠٠.٠

المصدر: مديرية الطب البيطري بمحافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، بني سويف ٢٠١٦.

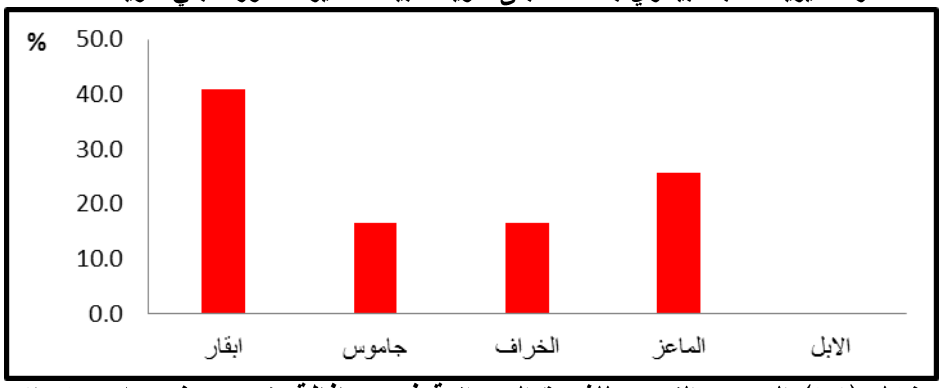

شكل (١٤) التوزيع النسبي للثروة الحيوانية في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

يتضح من الجدول (٩) والشكل (١٤) أن جملة أعداد الثروة الحيوانية من المواشي المنتجة للبروتين الحيواني بالمحافظة تصل إلى أكثر من ٩٣٠ ألف رأس عام ٢٠١٥[(١)]، وتشمل أنواعًا مختلفة من الحيوانات منها الأبقار (٤١,٠٪) والجاموس (١٦,٦٪) والأغنام (١٦,٥٪ والماعز (٢٥,٧٪)، من إجمالي أعداد الثروة الحيوانية بالمحافظة، وتنتشر الثروة الحيوانية في كل مراكز المحافظة، كما توجد بالمحافظة نحو ١,٦ مليون دجاجة، وما يقرب من ٨٠٧ الف رأس من الطيور الأخرى والتي تربى غالبا في المناطق الريفية, كما يوجد بالمحافظة ٢٠ مزرعة سمكية تبلغ إجمالي مساحتها نحو ٩٢ فدان وتنتج نحو ٣٦٧ طن من الأسماك سنويًا، بخلاف الكميات التي تأتى من نهر النيل والترع والقنوات المائية بالمحافظة.

(ج) المواد الخام المحجرية:

تتميز محافظة بنى سويف بتوطن العديد من الموارد الطبيعية من الخامات المتعددة، حيث تتمثل في بعض الموارد من الثروة المحجرية والتعدينية بالمحافظة خاصة خامات المحاجر التي تحتوي علي كميات كبيرة من الحجر الجيري والطفلة والرمال، والزلط، والسن الطبيعي والصناعي، وكلها خامات تساهم إلي حد كبير في توطين الأنشطة الصناعية المختلفة، حيث تستخدم في صورتها الأولية كمواد بناء مثل الحجر الجيري والرمل والزلط، أو يتم إجراء عمليات صناعية عليها مثل صناعة الطوب الأحمر والحرارى والطوب الفرعوني، والذى يتم إنتاجه عن طريق خلط الرمال والطفلة مع الماء بنسب معينة، وكذلك صناعة الإسمنت

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٦.

من خلط بعض أنواع الحجر الجيري مع الطفلة، فضلاً عن استخدام بعض أنواع الرمال البيضاء في إنتاج الزجاج وفصل العديد من مكوناتها لتدخل في عمليات صناعية أخرى متعددة.

يستخدم الحجر الجيري في العديد من الصناعات مثل صناعة الإسمنت والذى ساعد على توطن ٦ مصانع للإسمنت بالمحافظة في مناطق الصناعات الثقيلة حيث يمثل الحجر الجيري المادة الأساسية لهذه الصناعة حيث يخلط مع المواد المعدنية اللافلزية التي تعد وتعالج كيميائيًا. ويشكل الجير المادة الرئيسة في هذه الصناعة بحيث لا تقل نسبته عن ٧٦٪، كما يستخدم في صناعة كربونات الصوديوم اللامائية أو رماد الصودا، حيث يستخدم الحجر الجيري النقي لإنتاج هذه المادة الهامة لصناعة الزجاج وصناعة التنظيف والتطهير، وتتم العملية بتفاعل ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الكلسنة مع كلوريد الصوديوم والأمونيا. كما يستخدم كمادة مساعدة في صناعة صهر الحديد والفولاذ، ويدخل في الصناعات الغذائية حيث يستخدم الحجر الجيري النقي والخالي من الرصاص والنحاس والعناصر السامة في صناعة غذاء الطيور الداجنة وأيضًا كمادة معالجة لاستخلاص السكر من البنجر، ويدخل في صناعة كتل البناء حيث يستخدم الحجر الجيري في صناعة أحجار البناء وفى صناعة كسر الحصى وفى الخرسانة وفى صناعة بالوعات الصرف الصحي وفى رصف الطرق بعد خلطه بمادة القار، ويفضل الحجر الجيري المحتوى على نسبة عالية من ثاني أكسيد السيليكون. كما يعد الحجر الجيري من أهم المعادن المستخدمة.

وتقوم على هذه المواد المعدنية العديد من صناعات مواد البناء والحراريات مثل الطوب الرملي والطوب الطفلي والبلاط والإسمنت والجبس والزجاج، وقد توطنت هذه الصناعات في محافظة بنى سويف على وجه التحديد في الجهة الشرقية من المحافظة حيث أنشئت العديد من مصانع الإسمنت في المناطق الصحراوية التي تتوافر بها المواد اللازمة لهذه الصناعة.

[٣] مصادر الطاقة:

تعد الكهرباء والغاز الطبيعي هما المصدران الرئيسان للوقود والقوى المحركة التي يستخدمها القطاع الصناعي في محافظة بنى سويف، ويتم الحصول على الكهرباء من خلال الشبكة الكهربائية الموحدة للجمهورية حيث تحصل المحافظة علي الكهرباء في الوقت الحالي من ١٠مصادر مختلفة من الشبكة القومية للكهرباء وتستهلك الصناعات من هذه الكهرباء ما يقرب من ٨٥ مليون (ك.و.س) موزعة على قطاعات الصناعات المختلفة عام ٢٠١٥[(١)].

يوجد بمحافظة بنى سويف ٩ محطات رئيسة وهى: (بنى سويف، الكوم الأحمر، ناصر، قشيشة، الواسطى شرق النيل، أهناسيا، ببا، سمسطا، والفشن الجديدة) ويعد استخدام الكهرباء مباشرة من محطات المحولات فائقة الجهد (٥٠٠) ألف فولت أمرًا لا يمكن حدوثة فنيًا وتقنيًا[(٢)]، لذا تخفض إلي جهود أقل حتى يتسنى استخدامها، فيتم تخفيضها من (٥٠٠ ألف فولت إلي ١٣٢ ألف فولت) ثم إلي (٣٣ ألف فولت)، ثم تغذي محطات المحولات المتوسطة الجهد (١١/٣٣ألف فولت) لوحات التوزيع، والتي يمكن التحكم المباشر بواسطتها في عملية توزيع الكهرباء، ويبلغ عدد هذه اللوحات ٢٩ لوحة، والتي تقوم بتغذية شبكة الجهد

(١) جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٦.

(٢) أحمد موسى: الصناعة في محافظة المنيا، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٠، ص٩٨.

(١١ ألف فولت) من كابلات أرضية داخل المناطق الآهلة بالسكان وخطوط هوائية خارج هذه المناطق، ويغذي كبار المستهلكين والمصانع الكبيرة، وذلك علي جهد (١١ ألف فولت) مباشرة. أما الصناعات الصغيرة والاستخدامات المنزلية والإنارة والأنشطة التجارية والخدمية فتغذي علي جهد (٣٨٠/ ٢٢٠ فولت إلي ٣٨٠/ ٢٢٠ فولت) بواسطة محولات تركب داخل أكشاك التوزيع بالقرب من مناطق الاستهلاك. والتي تنتشر في جميع مناطق المحافظة، فلا تكاد تخلو قطعة أرض صناعية من كشك توزيع لوحة موزعة على أجزاء مختلفة بالمحافظة[١].

جدول (١٠) توزيع الكهرباء المستهلكة حسب النشاط بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥م(*)
(الكمية بالألف كيلوات/ساعة)

المركز	صناعي	٪	منزلي	٪	خدمي	٪	الإجمالي	٪
مركز بنى[٢] سويف	١٦٤٠٦٠	٢٩,٣	١٥٩٨٧	٣٥,٧	٢٥٣٠	٤٣,٦	١٨٢٥٧٧	٣٠,٠
مركز الواسطى	٨١٧٠٠	١٤,٦	٦٤٨٥	١٤,٥	٣٧٠	٦,٤	٨٨٥٥٥	١٤,٥
مركز ناصر	٥٨٥٠٠	١٠,٥	٤٢٤٣	٩,٥	٦٠٠	١٠,٣	٦٣٣٤٣	١٠,٤
مركز أهناسيا	٥٦٤٠٠	١٠,١	٣٩٢١	٨,٨	٦٠٠	١٠,٣	٦٠٩٢١	١٠,٠
مركز ببا	٧٦٢٠٠	١٣,٦	٥١٢٣	١١,٤	٧٠٠	١٢,١	٨٢٠٢٣	١٣,٥
مركز سمسطا	٤٢٩٠٠	٧,٧	٢٩٣٧	٦,٦	٥٥٠	٩,٥	٤٦٣٨٧	٧,٦
مركز الفشن	٧٩٢٢١	١٤,٢	٦١٠٣	١٣,٦	٤٥٤	٧,٨	٨٥٧٧٨	١٤,١
الإجمالي	٥٥٨٩٨١	٩١,٧	٤٤٧٩٩	٧,٣	٥٨٠٤	١,٠	٦٠٩٥٨٤	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:
١- شركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء، الشئون الفنية بيانات غير منشورة، بنى سويف، ٢٠١٦.
٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، بني سويف ٢٠١٦

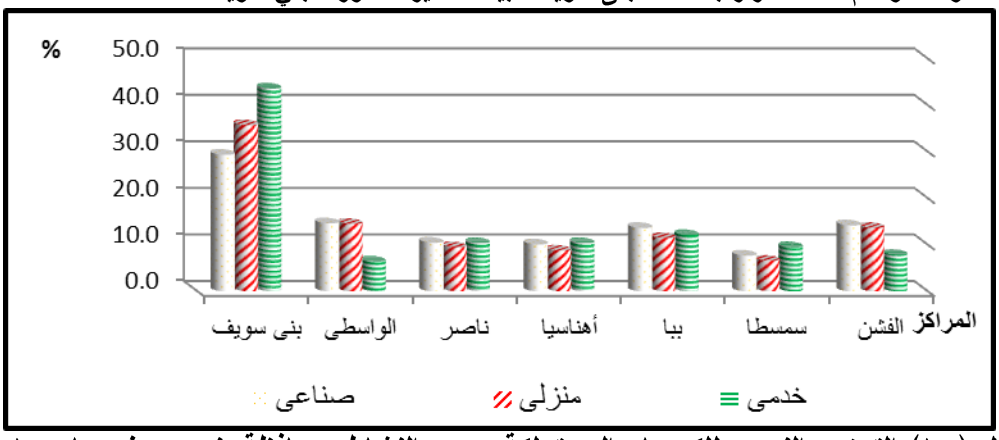

شكل (١٥) التوزيع النسبي للكهرباء المستهلكة حسب النشاط بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

يتضح من الجدول (١٠) والشكل (١٥) ما يلي:

١- تستهلك محافظة بنى سويف ٦٠٩٥٨٤ ألف كيلو وات/ساعة عام ٢٠١٥، وهذه الكمية تتوزع على العديد من الأنشطة المختلفة بالمحافظة، وتحتل الصناعة المركز الأول بنحو ٥٥٨٩٨١ كيلو وات، وهو ما يوازي ٩١,٧٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة، ثم يليها الاستهلاك المنزلي بنحو ٤٤٧٩٩ كيلو

(١) شركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء، الشئون الفنية، بيانات غير منشورة، بني سويف، ٢٠١٦م.
(٢) تشمل هذه البيانات على الكميات المستهلكة من الكهرباء داخل مدينة بني سويف الجديدة بما فيها المناطق الصناعية والمجمعات الصناعية، والأحياء السكنية، والخدمات التجارية المختلفة، والخدمات والمرافق العامة بما فيها دور العبادة والحدائق العامة والمتنزهات بالمدينة.

وات/ساعة وهو ما يوازي ٧,٣٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة، ثم يليها في المركز الثالث القطاع الخدمي بنسبة ١٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة.

٢- يستحوذ مركز بنى سويف على المركز الأول في الطاقة المستهلكة، وذلك بنسبة ٣٠٪، حيث يوجد به مدينة بنى سويف الجديدة والتي تضم منطقتين صناعيتين إحداهما للصناعات الخفيفة والأخرى للصناعات المتوسطة هذا فضلاً عن مناطق الصناعات الثقيلة، يليها مركز الواسطي في المركز الثاني بنسبة ١٤.٥٪، ويوجد به منطقة كوم أبو راضي الصناعية، ثم يليه مركز الفشن في المرتبة الثالثة بنسبة ١٤.١٪، ثم يليه في المركز الرابع مركز ببا بنسبة ١٣.٥٪، من إجمالي الطاقة المستهلكة بالمحافظة، وهو ما يعنى أن المراكز التي يوجد بها المناطق الصناعية تستحوذ على النسبة الأكبر من الاستهلاك.

٣- تشكل باقي المناطق الصناعية بالمحافظة نسب استهلاك قليلة مثل مراكز: ناصر، أهناسيا، وسمسطا، ويرجع ذلك إلى عدم وجود مناطق صناعية بتلك المراكز، فضلاً عن قلة عدد المنشآت الصناعية بها.

٤- تبين من خلال الدراسة الميدانية لمصانع محافظة بني سويف امتلاك بعض المنشآت الصناعية الكبيرة لمحطات كهربائية خاصة بها مثل مصنع أسمنت بني سويف والذي يمتلك محطة جهد ١١/٦٦ (ك. ف) بسعة ٦٠ (م. ف. أ)، ومصنع مصر بني سويف للإسمنت والذي يمتلك أيضًا محطة جهد ١١/٦٦ (ك. ف) بسعة ٦٠ (م. ف. أ)، وفي نفس الوقت اشتكي الكثير من أصحاب المصانع من ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية، وذكر البعض الأخر عن توقف بعض المصانع عن الإنتاج في ظل ارتفاع أسعار الطاقة المستمر.

[٣] رأس المال:

يعد رأس المال أحد العناصر الهامة التي تحتاجها التنمية الصناعية في الدول النامية (ومن بينها مصر) لكي تتمكن من الاستمرار كمصدر للدخل في المستقبل، ويمكن الحصول على هذه الأموال عن طريق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة لخدمة المنشآت الصناعية التي تتبع القطاعين العام والخاص[١].

ويمثل رأس المال المستثمر في محافظة بنى سويف أحد أهم العوامل الرئيسة في التوطن الصناعي، وهو لا يقل أهمية عن عوامل التوطن الأخرى مثل المواد الخام أو العمالة، إذ بواسطته يمكن الحصول علي مثل هذه العوامل[٢]، حيث يعد رأس المال أحد المقومات الصناعية المهمة لإتمام العملية الإنتاجية، ويتم ذلك بخطوات تبدأ بتوفير احتياجات الصناعة من الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام وأثمان الأرض والوقود وأجور العمال وهذا كله يستدعي توفر رأس المال قبل القيام بالنشاط الصناعي[٣].

(1) Kirkpatrik, C.N., et al, Industrial structure , and policy in less-developed countries, George Allan & Unwin, London, 1984, p. 142.

(٢) محمود محمد سيف، مرجع سبق ذكره، ص٥٨.

(٣) محمد أزهر السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران، عمان، ١٩٨٨، ص٨٥.

جدول (١١) توزيع الاستثمارات المنفذة في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

القطاع الصناعي	رأس المال المستثمر		الرتبة
	قيمة	٪	
الصناعات الغذائية والمشروبات	١٣٩٢٣٧٩	٩,٨٣	٣
صناعة الغزل والنسيج والملابس	٢٩٢٦٩٠,٢	٢,٠٧	٤
صناعة الخشب ومنتجاته	٢١٤٨٣,٨٥	٠,١٥	٨
صناعة الورق ومنتجاته	١٤٦١٩٤,٦	١,٠٣	٦
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	٢٧٠٢٩٩,٤	١,٩١	٥
الصناعات المعدنية الأساسية	١٤٤١٠٠	١,٠٢	٧
الصناعات الهندسية والكهربائية	٢٥٠٠٧٠٢	١٧,٦٦	٢
صناعة مواد البناء والحراريات	٩٣٨٠٥٤٣	٦٦,٢٤	١
الصناعات المتنوعة	١٣٩١٢,٣٩	٠,١٠	٩
الإجمالي	١٤١٦٢٣٠٤	١٠٠	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:
أ- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، إدارة السجل الصناعي، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٦.
ب- ديوان عام محافظة بنى سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة، بني سويف ٢٠١٦.

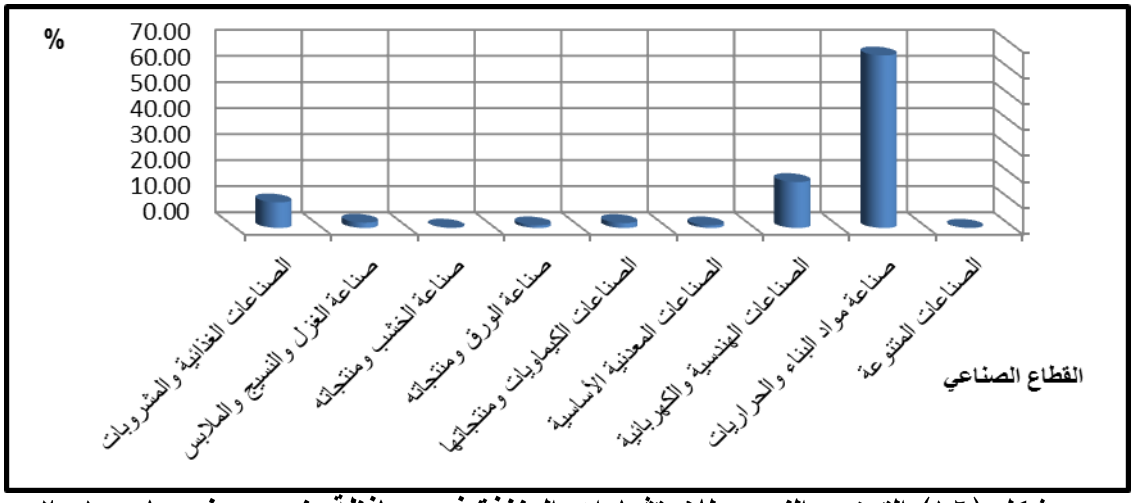

شكل (١٦) التوزيع النسبي للاستثمارات المنفذة في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

يتضح من الجدول (١١)، والشكل (١٦) ما يلى:

١- بلغت جملة الاستثمارات المنفذة في محافظة بنى سويف ما يزيد على ١٤ مليار جنيه عام ٢٠١٥، وتستحوذ الاستثمارات المنفذة بقطاع صناعات مواد البناء والحراريات على المركز الأول بإجمالي استثمارات بلغت ٩,٤ مليار جنيه، وهو ما يوازي ٦٦,٢٪ من إجمالي الاستثمارات، مما يعنى أن أغلب الاستثمارات توجهت إلى صناعات مواد البناء والحراريات لما لها من أهمية كبرى في منطقة الدراسة حيث تتركز صناعة الإسمنت والحديد والصلب في مناطق الصناعات الثقيلة شرقي المحافظة.

٢- احتلت الصناعات الهندسية والكهربائية المرتبة الثانية باستثمارات بلغت نحو ٢.٥ مليار جنيه، أي ما يوازي ١٧,٧٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة، ويرجع احتلالها لتلك المكانة المتقدمة إلى زيادة الطلب عليها في حركة العمران المتنامية بالمحافظة، فضلاً عن دخول بعض الشركات العالمية مجال التصنيع في المحافظة خاصة شركة سامسونج العالمية للإلكترونيات في منطقة كوم أبو راضي.

٣- حققت الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعات الغذائية المركز الثالث باستثمارات بلغت ١,٤ مليار جنيه، وهو ما يوازي ٩,٨٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة بالمحافظة، ويرجع ذلك إلى أن منطقة الدراسة من المحافظات الزراعية والتي تنتج العديد من المحاصيل التي تقوم عليها الكثير من الصناعات الغذائية.

٤- استحوذت الاستثمارات في قطاع صناعة الغزل والنسيج على المرتبة الرابعة في حجم الاستثمارات المنفذة بما قيمته نحو ٢٩٢,٧ مليون جنيه، وهو ما يوازي ٢,٠٧٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة بالمحافظة حيث تعتمد تلك الصناعة على المنتجات الواردة من زراعة القطن بالمحافظة.

٥- شكلت باقي القطاعات الصناعية مثل صناعة الورق ومنتجاته، الخشب ومنتجاته، و الصناعات المعدنية الأساسية، باقي المراكز المتأخرة من حيث الاستثمارات المنفذة بالمحافظة حيث التركيز على الصناعات الثقيلة، وتخصيص المناطق العديدة لتلك الصناعات.

٦- وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الاستثمارات المنفذة في المحافظة بصفة عامة يتم توجيها إلى الصناعات الثقيلة مثل صناعات مواد البناء خاصة صناعة الإسمنت والحديد والصلب والصناعات التي لا غنى عنها بصفة يومية للسكان مثل الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والكهربائية.

[٤] الأيدي العاملة:

تعتبر الأيدي العاملة العنصر البشري الحيوي المسؤول عن الأداء في العمليات الصناعية، ويمكن القول بأنها تمثل الأساس الذي يجسد عنصرًا مهمًا من عناصر الجذب الصناعي المباشر للتوطن الصناعي، ويتوقف تأثير هذا الجذب على عدد من العوامل أهمها: كثافة السكان، حجم العمالة المتوفرة على مستوى تدريبها، مناطق استقرارها، تكلفة الحالة الصناعية، ومدى كفاية أساليب استخدام الأرض القائمة لفترة العمل المتاحة بالمحافظة أو المنطقة(١).

وتختلف الصناعات التحويلية من حيث حاجتها للأيدي العاملة من جهة ومدى مهارتها من جهة أخرى ففي دراسة قام بها الأستاذ ريموند لام ساندرز sanders, Jr Raymondl(٢) بجامعة تكساس الأمريكية بخصوص أثر الأيدي العاملة على التوطن الصناعي، حيث قسمت الدراسة الصناعة من حيث طبيعة العمالة إلى نوعين:

أ- الصناعات كثيفة العمل، وتمثل تكلفة العمل جزء كبير من إجمالي تكاليف الإنتاج، وتعتمد هذه الصناعات على العمالة الماهرة، والتي تنتج كميات قليلة من السلع ذات قيمة عالية مثل الحاسب الآلي والكاميرات والساعات، وفيها يضع أصحاب المصانع عدة اعتبارات لتوطن مصانعهم وأهم هذه الاعتبارات هي: إمكانية الحصول على العمالة الماهرة، متوسط الأجور، وإنتاجية العامل.

وتشير الدراسة إلى أن الصناعات عالية التكنولوجيا غالبًا ما تتوطن بالقرب من مراكز البحث العلمي والجامعات، وهي تعتمد بشكل كبير على المعروض من العمالة الماهرة، كما أنها تعتمد على الابتكارات والاختراعات الخلاقة لكي تستمر.

---

(١) إبراهيم شريف وآخرون: جغرافية الصناعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد ١٩٨١، ص ص٧٢-٧٩.

(2) Sander's, R., Industrial Geography, university of Texas Austin 2002, pp. 28-33.

ب- الصناعات التي تعتمد على عدد كبير من العمالة غير الماهرة، حيث تميل هذه الصناعات إلى التوطن في المناطق الريفية، حيث يمكن للمنشآت الصناعية الحصول على العمالة الرخيصة وتدريبها، وتكون النتيجة المزيد من الأرباح الكبيرة لهذه المنشآت الصناعية[1]. كذلك تختلف خصائص العمالة الصناعية تبعًا لمواقع استقرارها، فإن كانت سوق العمل المحلي ذات تأثير على الصناعة فإن هذا التأثير يتضح من خلال التعرف على خصائص العاملين في هذا السوق[2].

ولقد كان لوفرة الأيدي العاملة في محافظة بنى سويف أثر كبير في توطن الصناعات التحويلية فيها، حيث بلغ عدد سكان المحافظة نحو ٢٩٥٣١٤٩ نسمة حسب تقديرات عام ٢٠١٥، وبلغ إجمالي السكان ذوى النشاط الاقتصادي ٩٠٣٣٨٣ نسمة، في حين بلغ إجمالي المشتغلون منهم في القطاع الصناعي١٨١١٧ نسمة.

جدول (١٢) توزيع قوة العمل (١٥-٦٥ سنة) بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥[*]

القسم / المركز	إجمالي السكان		قوة العمل		المشتغلون		نسبة المشتغلون من قوة العمل٪
	نسمة	٪[*]	نسمة	٪	عامل	٪	
مركز بنى سويف[**]	٦٣٥٩٧٧	٢١,٥	٢٠٠٩٩٢	٢٠,٤	١٢٥٣١	٦٩,٢	٦,٢
مركز أهناسيا	٣٧٣٥٤٦	١٢,٦	١١٢٥١٥	١١,٤	١٢٨	٠,٧	٠,١
مركز الفشن	٤٣١٦١٦	١٤,٦	١٤١٨٧٢	١٤,٤	١٢	٠,١	٠,٠
مركز الواسطى	٤٧٢٠٤٤	١٦,٠	١٢٥٣٤٨	١٢,٧	٣٩٨٠	٢٢,٠	٢,٠
مركز ببا	٤٢٢٦٧١	١٤,٣	١٢٠٨٩٠	١٢,٣	٧٥٢	٤,٢	٠,٤
مركز سمسطا	٢٥٨٦٨٢	٨,٨	٨٢٢٢٧,٣	٨,٤	١١	٠,١	٠,٠
مركز ناصر	٦١٣ ٣٥٨	١٢,١	١١٩٥٣٨	١٢,١	٧٠٣	٣,٩	٠,٣
الإجمالي	٢٩٥٣١٤٩	١٠٠	٩٠٣٣٨٣	١٠٠	١٨١١٧	١٠٠	٩,٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات:
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للمناطق الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة٢٠١٦.
- محافظة بنى سويف، مكتب خدمة المستثمرين، بيانات غير منشورة، بنى سويف ٢٠١٥.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقديرات السكان في عام ٢٠١٥، محافظة بنى سويف، القاهرة ٢٠١٦.

(*) النسب المئوية من حساب الباحث.

(**) يشتمل مركز بنى سويف على بيانات مدينة بنى سويف الجديدة، ومدينة بنى سويف والقرى التابعة لمركز بني سويف.

يتضح من الجدول (١٢) ما يلى:

١- يحتل مركز بنى سويف، المركز الأول بين مراكز المحافظة بالنسبة لعدد السكان والعمالة (١٢٥٣١عاملاً) وهو ما يوازي نسبة ٦٩,٢٪ من إجمالي العاملين بالمحافظة، ويرجع ذلك إلى وقوع أغلب المناطق الصناعية بهذا المركز خاصة مناطق الصناعات الثقيلة مثل مصانع الإسمنت ومصانع الحديد والصلب فضلا عن وقوع منطقة بياض العرب بالإضافة إلى توطن منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة بنى سويف الجديدة.

٢- يأتي مركز الواسطى في المركز الثاني من حيث عدد العمالة (٣٩٨٠عاملاً) وذلك بنسبة ٢٢٪ من إجمالي العاملين، ويرجع السبب في ذلك إلى كونه أكبر المراكز المأهولة بالسكان على مستوى المحافظة بعد مركز بنى سويف، كما تقع به منطقة كوم أبو راضي الصناعية.

(1) Ibid, pp. 28-33.

(2) Watts, H. D., Industrial Geography, Longman Group Limited, New York 1987, pp. 93-94.

٣- تشكل باقي مراكز المحافظة المراتب من الثالث وحتى السابع بنسب عمالة تقل عن ٥٪ من إجمالي العاملين بالمحافظة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود مواقع صناعية تضم عاملين بالصناعة.

٤- وإذا كانت كثرة السكان تعد أحد أهم أسباب توافر الأيدي العاملة ورخصها مما يقلل من تكاليف الإنتاج، إلا أن العبرة ليست بوفرة الأيدي العاملة بل كفاءتها الإنتاجية، ويعتمد مستوى الكفاءة بالدرجة الأولى على درجة التدريب الفني للعمال ومهارتهم(١)، كما تتوقف كفاءة العامل ومستوى إنتاجيته على مستوى تعليمه حيث يساهم التعليم في زيادة مستوى الإنتاجية والكفاءة في الأنشطة الصناعية، ولذلك يعتبر قطاع التعليم أحد قطاعات البنية الأساسية لأنشطة التوطن الصناعي في مصر بوجه عام ومحافظة بني سويف على وجه الخصوص(٢). ويمكن توفير الأيدي العاملة المتنوعة لمدة طويلة في منطقة الانتشار الصناعي بالتدريب المهني اللازم، حيث تتطلب الصناعة الأيدي العاملة ذات التأهيل المهني(٣)، ويوضح الجدول التالي مراكز التدريب المهني بالمحافظة.

جدول (١٣) مراكز التدريب المهني بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

اسم المركز	عدد الفصول	عدد الورش	الطاقة التدريبية للدورة الواحدة
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي	٣	٦	٢٠
مركز تكوين مهني بنى سويف	٢	١٣	٣٠
مركز تكوين مهني الفشن	٢	٢	٢٠
مديرية القوى العاملة	٠	١٣	٢٧٠
مركز التدريب على حرف التشييد والبناء ببنى سويف	٠	١٠	٤٥٠
مركز التدريب على حرف التشييد والبناء بالفشن	٤	٦	١٧١
مركز التدريب على حرف التشييد والبناء بالواسطى	١٠	١٠	١٢٠
الإجمالي	٢١	٦٠	١٠٨١

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات: محافظة بنى سويف، البوابة الإلكترونية، بنى سويف في أرقام ٢٠١٥.

يتضح من الجدول (١٣) توافر مراكز التدريب المهني بالمحافظة والتي بلغ عددها ٢١ مركز لتدريب شباب الخريجين بعدد ١٠٨١ متدرب في الدورة الواحدة، بالإضافة إلى وجود نحو ٦٠ فصل تدريبي داخل هذه المراكز المهنية بهدف التدريب على العديد من الأنشطة المختلفة مثل أعمال التبريد والتكييف، وميكانيكا السيارات، إصلاح الأجهزة الكهربائية، أعمال السباكة، النجارة، الحدادة، أعمال الخراطة، الكهرباء، والتفصيل والحياكة والتريكو. كما توجد ٣ مراكز للتدريب على حرف التشييد والبناء في مراكز بنى سويف، الفشن، والواسطى، كما يوجد ببعض المصانع الكبرى مراكز لتدريب العاملين بالمصانع، مثل مصانع الإسمنت والحديد والصلب فضلاً عن وجود المدارس الصناعية والمهنية التي تمد النشاط الصناعي بالأيدي العاملة المدربة التي تساهم في زيادة الإنتاج، كما توفر كلية الهندسة جامعة بنى سويف الأيدي العاملة الماهرة التي تحتاجها الصناعة بالمحافظة.

اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن المصانع في محافظة بني سويف تعتمد على الأيدي العاملة المحلية وخاصة مناطق: بياض العرب (مركز بني سويف)، المنطقة ٣١/٢ (مركز ناصر)، المنطقة ٣١/٣ (مدينة بني سويف الجديدة)، المنطقة ٣١/٤ (مركز ببا)، في حين تستعين المصانع في منطقة كوم أبو

(١) محمد أزهر السماك، عباس على التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها،، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٨٧، ص١١٤.

(٢) حسين طه الفقير، التوطن الصناعي في مصر حتى عام ٢٠٠٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٨٨، ص٥٢.

(٣) محمد محمود الديب، تصنيع مصر (١٩٥٢-١٩٧٢)، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٤.

راضي (مركز الواسطي) بعمالة وافدة ماهرة ومدربة من المحافظات الأخرى مثل القاهرة والجيزة والإسكندرية، حيث يقع في هذه المنطقة على سبيل المثال مصنع سامسونج إلكترونيكس مصر، والذي يعمل به ٣٥٠٠ عامل منها ١٦١٣ عامل من المحافظات الأخرى، ويقوم نحو ٧٨٤ عمل منهم برحلة يومية من المصنع إلى مقر إقامتهم، في حين يقوم نحو ٨٢٩ برحلة أسبوعية، وكذلك الحال تستعين المصانع في المنطقة ٣١/١ (مركز ناصر) بعمالة وافدة على الأخص من محافظات القليوبية والقاهرة والجيزة والإسكندرية، وخاصة مصنع حديد المصريين والتابع لشركة أي أي سي لإدارة مصانع الصلب ويعمل بالمصنع ٢٧٠٠ مهندس وفني منهم ١٣٣٩ عامل من محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية، والباقي ١٣٦١ عامل من أبناء المحافظة شاملة العمالة الإدارية.

[٥] النقل:

يعد النقل ركنًا أساسيًا من أركان قيام الصناعة ونجاحها، إذ تتطلب العملية الصناعية نوعين من أنواع النقل: الأول نقل المواد الخام والطاقة من مناطق استخراجها إلى حيث توجد المنشأة الصناعية، والثاني نقل المنتج من موقع المنشأة الصناعية إلى السوق المحلية أو الأجنبية حيث يتم تصريف المنتجات الصناعية[١]، فضلاً عن نقل الأيدي العاملة من وإلى مواقع الإنتاج. ، حيث توجد علاقة طردية بين شبكات النقل والنشاط الاقتصادي فكلما توافرت شبكات النقل ساعد ذلك على الاستغلال والعكس صحيح[٢].

تتميز محافظة بنى سويف نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز في إقليم شمال الصعيد أن أصبحت تمتلك شبكة جيدة من الطرق البرية، والسكك الحديدية التي تربط بين أجزائها المختلفة بعضها ببعض من ناحية وبمحافظات الوجهين القبلي والبحري من ناحية أخرى، وكان ذلك أحد أسباب قيام الصناعة بها، كما أن شبكة الطرق والسكك الحديدية تقوم بنقل الخامات المختلفة (زراعية، معدنية، حيوانية) إلي المصانع ومن ثم توزيع المنتجات النهائية إلي الأسوق المختلفة. وترتبط المحافظة بالعديد من الطرق الرئيسية والثانوية، وكذلك خطوط السكك الحديدية، وهو ما تتناول كما يلي:

(أ) الطرق البرية:

تعد شبكة الطرق البرية كما يتضح من الجدول (١٤) والشكل (١٧) أحد أهم قواعد البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية[٣]، حيث يتم من خلالها تجميع المواد الخام إلى مناطق الإنتاج ثم تصريف المنتجات إلى الأسواق، فقد أصبح استخدام النقل على الطرق البرية المرصوفة بكفاءة جزء لا يتجزأ من عملية الإنتاج، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالصناعة فمجرد إنشاء بعض الطرق بالقرب من التجمعات السكنية الضخمة إلا وكانت عامل جذب في توطن بعض المصانع على امتدادها وبالقرب منها[٤].

(١) إبراهيم زيادي، ملامح جغرافية جمهورية مصر العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٦، ص٤٠٤.
(٢) سعيد عبده: أسس جغرافية النقل، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٤، ص١٥١.
(٣) محمد زكى السديمى، النقل والتنمية في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، العدد ١٤، طنطا، ٢٠٠٠، ص٢٨.
(٤) محمد محمود الديب، كيف تختار موقع المشروع الصناعي، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩، ص٢٠.

جدول (١٤) التوزيع الجغرافي لشبكة الطرق في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

المركز	الطرق الحرة	الطرق السريعة	الطرق الرئيسية المرصوفة	الطرق الإقليمية المرصوفة	الطرق الداخلية المرصوفة	
					المرصوفة	الترابية
مركز بنى سويف	٧٠	٢٦	٥٢	١٧٣	١٧٣	٤
مركز ناصر	٠		٢٨	١٤٦	١٠٦	١٣
مركز الواسطى	٠	٢٢	٢١	١٤٤	٢٢٦	٧٥
مركز اهناسيا	٠	٦	٨	١٩٦	٣١٠	٧
مركز ببا	٠	٢٤	٢٣	١٦٤	١٧٥	١٦
مركز سمسطا	٠	٢١	٨	١٨٣	١٦	٥
مركز الفشن	٠	٣٢	٢٣	١٦٩	١٨٩	٨٤
الإجمالي	٧٠	١٣١	١٦٣	١١٧٥	١١٩٥	٢٠٤

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: الهيئة العامة للطرق والكباري، محافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، بني سويف٢٠١٦

يتضح من الجدول (١٤) والشكل (١٧) ما يلي:

تعتمد محافظة بنى سويف على شبكة طرق جيدة تربطها بباقي أجزاء الجمهورية، وتصل أطوال تلك الشبكة إلى ٢٩٣٨ كم، ويرجع طول شبكة الطرق إلى اتساع مساحة المحافظة ووجود ظهير صحراوي كبير، تتوزع على عدة مستويات وذلك على النحو التالي: ٧٠كم طرق حرة، ١٣١كم طرق سريعة، و١٦٣كم طرق رئيسة، أما الطرق الإقليمية فيصل مجموع أطوالها داخل المحافظة نحو ١١٧٥ كم، أما شبكة الطرق الداخلية بالمحافظة فتنقسم إلى نوعين: الأول الطرق المرصوفة ويصل أطوالها إلى ١١٩٥ كم، والنوع الثاني الطرق الترابية ويصل إلى ٢٠٤ كم، وأهم الطرق الرئيسة بالمحافظة هي[1]:

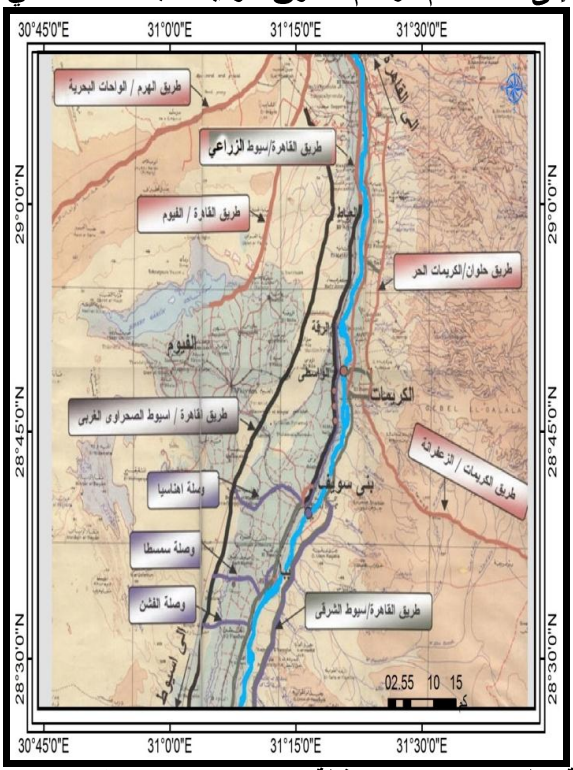

المصدر: الهيئة العامة للطرق والكباري، محافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، بني سويف٢٠١٦.

شكل (١٧) التوزيع الجغرافي لشبكة الطرق في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

(١) الهيئة العامة للطرق والكبارى، محافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، بني سويف، ٢٠١٦.

١- طريق (القاهرة/أسيوط الغربي): وهو طريق رئيسي يعد من أهم الطرق في مصر حيث تم رصفه ليربط العاصمة بمحافظات الصعيد، ويمر هذا الطريق غرب النيل ويصل طوله من القاهرة حتى أسيوط بطول ٤٠٠ كيلو متر، وهو طريق حديث الإنشاء ويتكون من حارتين، ويبدأ من خلال وصلة من طريق الفيوم/ القاهرة الصحراوي عند دهشور عند الكيلو ٣٣ من القاهرة. ويبلغ طوله في محافظة بنى سويف أكثر من ٧٠ كم، ويساهم الطريق في خدمة الصناعة من خلال نقل البضائع والمنتجات والمواد الخام خاصة وأن منطقة كوم أبو راضي الصناعية تم تخطيطها بالقرب منه مباشرة، وتتزايد الأهمية الاقتصادية للعديد من النطاقات التي يمر بها خاصة بعد إنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية على طول امتداده من جهة القاهرة، ونجاح مشاريع الاستصلاح الزراعي المنتشرة على طول مسافات عديدة من الطريق والتي من أهمها النطاقين الجنوبي والشمالي لمركز الواسطى غربي محافظة بنى سويف.

٢- طريق (القاهرة/ أسيوط الشرقي): يمر هذا الطريق شرق النيل، ويبلغ طوله ٣٧٥ كم بعرض ١٢ متر، ويمتد من بداية محافظة بنى سويف عند بلدة الكريمات شمالاً مارًا بمعظم مراكز المحافظة من الشمال إلى الجنوب، وهو من الطرق القديمة ذات الاتجاه الواحد، ويبدأ عند بلدة الكريمات، ويسير في اتجاه الجنوب، ويربط الطريق محافظات الصعيد مثل بنى سويف والمنيا حتى ينتهى عند ساحل سليم بأسيوط، وتصل مسافته في المحافظة حوالي ٦٠كم، و يتعامد الطريق على العديد من مجارى الأودية بواسطة عدد من المواسير أو الفتحات الخراسانية التي يصل قطرها إلى المتر تسمح بمرور مياه السيول وقت حدوثها.

ويعد هذا الطريق من المحاور الرئيسة التي تخدم النشاط الصناعي في المحافظة إذ تتفرع منه معظم الطرق التي تؤدي إلى المناطق الصناعية الجديدة في المحافظة إلى الشرق من النيل وهي: مدينة بنى سويف الجديدة، ومناطق الصناعات الثقيلة. كما يتميز هذا الطريق بسهولة انسياب الحركة المرورية حيث يخلو من التقاطعات العرضية بسبب انعدام التجمعات السكنية والعمرانية، إلا أنه يعيبه قلة الخدمات العامة مثل الاستراحات ومحطات البنزين ونقاط الإسعاف والاتصالات وغيرها.

٣- طريق (حلوان/ الكريمات الحر): يمر جزء كبير منه داخل الظهير الصحراوي شرقي محافظة بنى سويف، ويعد من أهم الطرق الرئيسة الحديثة بالدولة، والذى يخترق وسط الصحراء الشرقية، وهو طريق مزدوج، ويبدأ الطريق من شرقي عرب أبو مساعد جنوب حلوان، حيث يعتبر امتداد لطريق (الأوتوستراد/ الملك خالد / حلوان)، ويصل طوله في محافظة بنى سويف نحو ٧٠ كم، ويمتد الطريق موازيًا لطريق القاهرة أسيوط الشرقي، ويتفرع من الطريق عدد من الطرق الثانوية القصيرة (المخارج) التي تعمل على ربطه بطريق القاهرة أسيوط الشرقي الذى يسير موازيًا له ولا تزيد أطوال هذه النزلات في المتوسط عن ١٠كم.

(ب) السكك الحديدية:

تخترق السكك الحديدية محافظة بنى سويف من خلال خط السكك الحديدية الرئيس (القاهرة/أسوان) والذي يمر بمعظم مراكز المحافظة من الواسطى شمالاً حتى سمسطا والفشن جنوبا وذلك بطول ٩٠ كيلو متر، ولا يبعد خط السكة الحديد عن منطقة كوم أبو راضي الصناعية بأكثر من ٢٠ كم، حيث تلعب السكك

الحديدية دورًا كبيرًا في خدمة النشاط الصناعي بالمحافظة من خلال نقل الكثير من المواد الخام إلى المصانع ونفل المنتجات الصناعية إلى الأسواق.

ويقوم على عاتق السكك الحديدية نقل السلع الرخيصة الثمن والتي لا تستطيع تحمل أعباء إضافية عن طريق نقلها بوسائل النقل الأخرى وعلى رأسها السيارات وخاصة بالنسبة للمسافات المتوسطة والطويلة، أما في حالة المسافات القصيرة فيفضل نقلها عن طريق السيارات والتي تؤدي خدمة نقل السلعة فيما يعرف بخدمة من الباب إلى الباب **from door to door**. وتتوطن المنشآت الصناعية بوجه عام في المناطق التي تنخفض فيها تكلفة النقل، وفي هذه الحالة تقوم هذه المنشآت بالحصول على أرباح وحوافز إضافية نتيجة خفض تكاليف النقل نتيجة التوطن في المناطق التي تتميز بإمكانية وصول **Accessibility** جيدة بالنسبة للأسواق المحلية والخارجية، وتعد إمكانية الوصول إلى الأسواق هي الدافع القوي لجذب المنشآت الصناعية تجاه هذه المواقع(١).

ج – النقل النهري:

يلعب النقل النهري دورًا لا بأس به بالنسبة للنشاط للصناعي في محافظة بنى سويف حيث يخترق نهر النيل أراضي المحافظة من جنوبها إلى شمالها، حيث يشق النهر المحافظة إلى شطرين الشطر الشرقي ويضم مدينة بنى سويف الجديد، وأجزاء من مركز ناصر، والشطر الغربي يضم مراكز ومدن: الواسطي، ناصر، أهناسيا، سمسطا، الفشن، ببا.

كما يربط النقل النهري محافظة بنى سويف بمحافظات المنيا والجيزة والقاهرة والوجه البحري شمالاً، ومحافظات جنوب الصعيد جنوبًا، ويقوم النقل النهري بنقل السلع والخامات الرخيصة الثمن إلى المصانع وعلى رأسها الحاصلات الزراعية مثل القطن والقمح إلى المحالج والمطاحن، فضلاً عن قيامه بنقل بعض السلع الأخرى مثل منتجات الفخار وبعض مواد البناء والتي لا تتحمل تكلفة نقل عالية.

(د)النقل البحري:

يلعب النقل البحري دورًا فعالاً في مرحلة نقل المواد الخام أو النصف مصنعة أو التامة الصنع من دولة إلى أخرى وعاملاً حاسمًا الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج للمصانع التي تقوم بإنتاج تلك السلع، وهو من العوامل الأساسية التي تؤثر على توطن الصناعة واختيار مواقع الإنتاج ومراكز التوزيع(٢). وتستورد مصانع المحافظة المواد الخام والآلات والمعدات من خلال موانى الإسكندرية والسويس والعين السخنة.

(هـ) النقل الجوي:

يخدم النقل الجوي محافظة بنى سويف حيث يوجد إلى الشمال منها مطار القاهرة الدولي، حيث تبعد المحافظة عن مدينة القاهرة بمسافة لا تتعدى ١٢٥ كم، حيث يمكن نقل الخامات المستوردة من القاهرة إلى المحافظة، وفي الوقت نفسه تصدير المنتجات المصنعة التي تنتجها مصانع المحافظة للخارج، كما يوجد إلى الجنوب من المحافظة مطار دولي في محافظة أسيوط، ويقع المطار في شمال غرب المدينة إلى الغرب من

(1) Lall, S.V., et al., Diversity Matters, the Economic Geography of Industry Location in India, policy Research, working paper, No. 3072, Developing Research Group In frastructure and Environment, the world Bank, Washington, June 2003, p.6.

(٢) سمية بدوي، اقتصاديات النقل البحري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ٢٠٠٥، ص٢٩٦.

طريق أسيوط/الوادي الجديد، وقد بدأ تشغيل المطار في أكتوبر عام ١٩٩٧، وتقلع العديد من الرحلات الدولية من أسيوط إلى كل من السعودية والكويت وباقي الدول العربية. ويمكن الاستفادة من هذا المطار في إتمام الكثير من الصفقات الصناعية مع المستثمرين العرب والأجانب من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية، حيث يستطيع المستثمرين القدوم مباشرة من بلادهم إلى أسيوط ثاني أقرب مطار بعد القاهرة يخدم محافظة بنى سويف وباقي محافظات أقاليم شمال الصعيد لكي يتعرفوا على الواقع الصناعي من خلال مناخ الاستثمار الحالي، واتخاذ قرار إنشاء مشروعاتهم من عدمه.

[٦] السوق:

تهدف الصناعات التحويلية فيما يختص بالأسواق تحقيق أحد هدفين أو كليهما: الأول: إحلال السلع الصناعية المنتجة محليا محل السلع الصناعية المستوردة، وثانيهما: فتح أسواق لفائض الإنتاج الصناعي في الأسواق الخارجية[١]. ولا شك أن الطلب المحلى على السلع الصناعية قد تزايد بتزايد أعداد السكان وارتفاع مستوى المعيشة شيئًا فشيئًا، ويمكن ملاحظة ذلك في محافظة بنى سويف من التوسع في إنتاج بعض السلع الصناعية الاستهلاكية أو الوسيطة. يختلف مدى اتساع السوق الداخلي من مكان لأخر تبعًا لأعداد السكان ومستوى معيشتهم، فالأسواق تمثل القوة الشرائية لمنتجات الصناعة وهي التي تشكل الإنتاج كمًا وكيفًا، وبالتالي تحدد حجم المصنع وطاقته الإنتاجية.

تعد محافظة بنى سويف ذات طبيعة خاصة حيث تصرف غالبية منتجاتها إلى الأسواق الداخلية والخارجية خاصة الأسواق العربية عن طريق الموانئ التجارية القريبة منها خاصة موانئ البحر الأحمر التجارية، الذي تنقل منه معظم المنتجات إلى الدول الأجنبية مثل تركيا واليونان وإيطاليا والدول العربية مثل دول الخليج ولا سيما السعودية والأردن، وليبيا وتونس والجزائر. أما باقي المنتجات فتصدر إلى الأسواق الداخلية المتمثلة في مراكز المحافظة أو إلى المحافظات المجاورة مثل القاهرة والجيزة والمنيا وأسيوط، ومن هذه المنتجات الأجهزة الهندسية والكهربائية خاصة منتجات شركة سامسونج العالمية، والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والملابس والمواد الكيماوية ومواد البناء خاصة منتجات مصانع الإسمنت المنتشرة بالمحافظة ومنتجات مصنع الحديد والصلب.

ويوجه عام تميل المصانع الكبيرة في المحافظة إلى تسويق منتجاتها محليا داخل نطاق المحافظة ومحافظات شمال وجنوب الصعيد، فضلاً عن تسويق جزء من إنتاجها إلى القاهرة خاصة الأجهزة الكهربائية والهندسية لشركة سامسونج العالمية للإلكترونيات، فضلاً عن المنتجات الغذائية، وتسويق منتجاتها إلى العالم الخارجي وأهم هذه المصانع هي: شركة أسمنت بنى سويف، شركة أسمنت جنوب الوادي، شركة حديد المصريين، شركة مايوركا لصناعة السيراميك (سيراميكا مايوركا)، شركة الشرق لصناعة السيراميك والبورسلين، في حين تقوم المصانع الصغيرة بتسويق إنتاجها محليا داخل نطاق المحافظة.

(١) فؤاد محمد الصقار: الصناعات الكويتية، دراسة جغرافية تحليلية، سلسلة رسائل جغرافية، العدد ١٠٩، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت يناير ١٩٨٨، ص٩٢.

[٧] السياسات الحكومية:

تقوم الحكومات في معظم دول العالم باتباع سياسة الهدف منها الحد من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على المنشآت الصناعية وتقديم المزيد من الحوافز لجذب رؤوس الأموال لنشر التنمية الاقتصادية إلى معظم الأقاليم(١).

ويكمن دور السياسات الحكومية في توطين الصناعة وتركيزها في مدن صناعية جديدة بغرض تحقيق العديد من الأهداف الحيوية والاستراتيجية خاصة توفير فرص العمل وخلق بيئة عمرانية جديدة بعيدًا عن مناطق السهل الفيضي لنهر النيل من خلال تشجيع المستثمرين، وتقديم المساعدات المالية وتوفير خدمات البنية الأساسية(٢).

تبرز فكرة تدخل الدولة بتوجيه التوطن الصناعي كنتيجة للدعوات المتزايدة لضرورة تدخل الدولة بدرجة أكبر في توجيه النشاط الاقتصادي، فضلاً عن أن تزايد المهام والمسئوليات الملقاة على عاتق الدولة في العصر الحالي كان هو الآخر حافزًا يدعو إلى استخدام سلطة الدولة في هذا المجال(٣). وقد أدركت الحكومة بأنه لابد من وضع سياسة حكومية مدروسة للتوزيع الجغرافي للصناعة في مصر والالتزام بتنفيذ هذه السياسة بكل دقة، وذلك بهدف ضبط هذا التوزيع والتحكم في عملية التنمية الإقليمية، ومن هنا فقد سعت الحكومة لتحقيق هذه السياسة من خلال إنشاء مجموعة من المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، ونالت محافظة بنى سويف حظها من خلال إنشاء العديد من المدن الصناعية الجديدة حيث كان نصيبها ٨ مناطق صناعية جدول (١٥)(٤).

جدول (١٥) المناطق الصناعية بمحافظة بنى سويف وتبعيتها الإدارية عام ٢٠١٥

م	المنطقة	قرار الإنشاء وتاريخه		التبعية الإدارية وقرار التعديل
		رقم القرار	السنة	
١	كوم أبو راضي	٢٠٧	١٩٩٧	المحافظة الامتداد: قرار المحافظ رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠١
٢	بياض العرب	٢٠٧	١٩٩٧	المحافظة
٣	مدينة بنى سويف الجديدة	١٩٣	٢٠٠٠	المدن الجديدة
٤	١ / ٣١ للصناعات الثقيلة	٢٠٩١	٢٠٠٠	المحافظة التعديل: قرار جمهوري رقم ١٣ لسنة ٢٠١١
٥	٢ / ٣١ للصناعات الثقيلة	٢٠٩١	٢٠٠٠	المحافظة التعديل: قرار جمهوري رقم ١٣ لسنة ٢٠١١
٦	٣ / ٣١ للصناعات الثقيلة	٢٠٩١	٢٠٠٠	المحافظة التعديل: قرار جمهوري رقم ١٣ لسنة ٢٠١١
٧	٤ / ٣١ للصناعات الثقيلة	٢٠٩١	٢٠٠٠	المحافظة التعديل: قرار جمهوري رقم ١٣ لسنة ٢٠١١
٨	منطقة غراب للصناعات الثقيلة	٣٥٨	٢٠٠٨	المحافظة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:
١- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للتوثيق والنشر، بيانات غير منشورة، القاهرة، أغسطس ٢٠١٤.
٢- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للتوثيق والنشر، نشرة داخلية، العدد الخامس، يناير، ٢٠١١.

(1) Guimaraes, P. et al., Regional incentives and Industrial Location in Puerto Rico, center for International Business Education and Research, U.S. Department of Education, Columbia, December 1996, P.1

(٢) علي وهب: الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٦، ص٢٦٩.

(٣) محمد محمود الديب: كيف يختار موقع المشروع الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص٢٤.

(٤) الهيئة العامة للتنمية الصناعية: مقومات التنمية الصناعية بمحافظة بنى سويف، الإدارة العامة للتوثيق والنشر، القاهرة، يوليو ٢٠١١ ص٢٣.

تهدف السياسة الحكومية من نشأة وتخطيط وتوطين تلك المدن الصناعية إلى تحقيق العديد من الأهداف العامة والاستراتيجية والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- المساهمة في تخفيف الضغط السكاني والازدحام عن مدينة بني سويف حاضرة المحافظة.
- منع الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بمراكز المحافظة وما يتبعه من حل للمشاكل العمرانية والاقتصادية والاجتماعية للمحافظة.
- أن تشكل المحافظة مركز جذب للصناعات الجديدة مع تدعيم وتوسع الصناعات القائمة بإقليم شمال الصعيد.
- توفير ما يقرب من ٨٠٪ من العمالة بالمحافظة لسكانها عملاً على استغلالها.
- خلق بيئة متميزة عمرانيًا واقتصاديًا مع التركيز على النشاط الصناعي كمصدر هام للدخل.
- اتجاه السياسة الحكومية إلى إنشاء المدن الصناعية الجديدة، وذلك منذ أواخر فترة السبعينيات وأوائل الثمانينات حيث صدر قرار إنشاء مدن الجيل الأول والتي كانت مدينة بنى سويف الجديدة إحدى هذه المدن حيث صدر لها القرار عام ١٩٨٦، ثم توالت بعدها قرارات باقي المدن الصناعية في إقليم شمال الصعيد، خاصة محافظة بنى سويف. ويعتبر التوجه الحكومي والسياسات العامة التي تضعها الدولة صاحبة الدور الأساسي الذى لا يمكن إغفاله في التوطن الصناعي بالمدن الصناعية الجديدة، حيث تحاول الحكومة رعايته من خلال تقديم الحوافز المالية التي تكون في صورة قروض مخفضة أو تعمل على تخفيض معدلات الضرائب، كما قد تتدخل الحكومة في توجيه النشاط الصناعي، وترسم له سياسة تقنن نموه وتوطنه(١).
- تعمل الدولة من خلال السياسات الحكومية المتبعة في توطين الصناعات الثقيلة في محافظة بنى سويف وذلك في ٤ مناطق صناعية يوجد بها مصانع الإسمنت والحديد والصلب والصناعات الكيماوية، وذلك عن طريق تخصيص مساحات كبيرة لتلك الصناعات على أن يقوم المستثمر بترفيقها على نفقته الخاصة. كما تعمل الدولة على وضع بعض الحوافز للاستثمار طبقًا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ومن هذه الحوافز:

خامساً: التركيب الحجمي للمنشآت الصناعية في محافظة بنى سويف عام ٢٠١٥.

تهدف دراسة فئات أحجام المنشآت الصناعية جدول (١٦) بمحافظة بنى سويف إلى التعرف على أهم الأنماط الحجمية للمنشآت السائدة بالمحافظة، وحجم العاملين بها ومتوسط حجم المنشآت الصناعية بغرض معرفة أي الأحجام السائدة، وحجم العمالة بها، للعمل على تنميتها وإعادة توجيهها.

(1) Robinson H,Economic Geography,London,1968, p. 188.

جدول (١٦) فئات أحجام المنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

فئات الحجم	المنشآت		العمالة		الاستثمارات (ألف جنيه)		متوسط حجم المنشآت عامل/ منشأة(١)
	العدد	٪	العدد	٪	قيمة	٪	
القزمية (١-٩) عامل	١٠٣	٣٤,٠	٤٧٠	٢,٦	١٢١٧٨٣,٧	٠,٩	٤,٦
الصغيرة (١٠-٤٩) عامل	١٣٩	٤٥,٩	٢٦١٧	١٤,٤	١١١٧١٧٣	٧,٩	١٨,٨
المتوسطة (٥٠-١٩٩) عامل	٤٣	١٤,٢	٤١٠٣	٢٢,٦	١٨١٢٨١٧	١٢,٨	٩٥,٤
الكبيرة (٢٠٠-٤٩٩) عامل	١١	٣,٦	٣٩٥٧	٢١,٨	٦٣٥٠٠٨٦	٤٤,٨	٣٥٩,٧
الضخمة (٥٠٠ فأكثر)	٧	٢,٣	٦٩٧٠	٣٨,٥	٤٧٦٠٤٤٥	٣٣,٦	٩٩٥,٧
الإجمالي	٣٠٣	١٠٠,٠	١٨١١٧	١٠٠,٠	١٤١٦٢٣٠٤	١٠٠,٠	–

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٥.

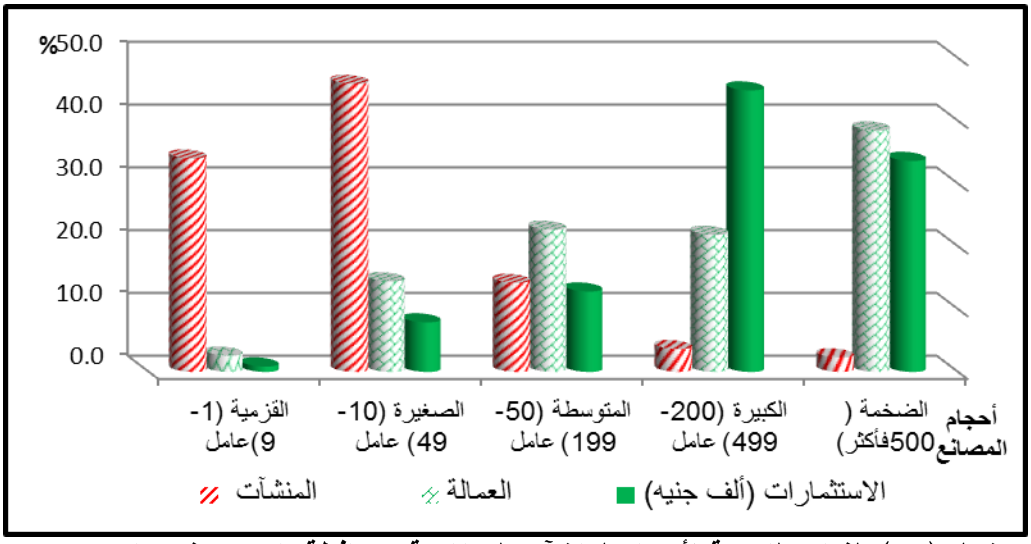

شكل (١٨) الفئات النسبية لأحجام المنشآت الصناعية بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥

يتضح من الجدول (١٧)، والشكل (18) ما يلي:

[١] المنشآت الصغيرة (١٠-٤٩) عاملاً:

تستحوذ تلك الفئة من المنشآت على المرتبة الأولى، ويوجد بتلك الفئة ١٣٩ منشأة بنسبة ٤٥,٩٪ من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها نسبة ١٤,٤٪، من إجمالي العاملين، باستثمارات تزيد على ١,١ مليار جنيه وهو ما يوازي ٧,٩٪ من إجمالي الاستثمارات، وبلغ متوسط حجم المنشآت الصناعية في هذه الفئة ١٩عاملاً، ويرجع السبب في انتشار هذه الفئة واحتلالها تلك المكانة المتقدمة من حيث عدد المنشآت والعاملين والاستثمارات إلي السياسة الحكومية التي تسعى إلى التوسع في تلك المنشآت الصناعية الصغيرة

(*) تم حساب متوسط حجم المصنع من المعادلة الآتية: حجم المصنع = عدد العمال ÷ عدد المنشآت

راجع: حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، مارس ٢٠٠٧، صص١٦٥-١٦٦.

حيث تعد قاعدة صناعية كبيرة تنطلق منها تنمية اقتصادية شاملة، فضلاً عن اعتماد بعض الصناعات الأخرى عليها لذا نجدها تتوزع في جميع مراكز المحافظة.

[٢] المنشآت القزمية (١-٩) عاملاً:

تأتي هذه الفئة في المرتبة الثانية، ويوجد بتلك الفئة ١٠٣منشأة بنسبة ٣٤٪ من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها عدد محدود جدًا من العاملين بنسبة ٢,٦٪، من إجمالي العاملين، واستثمارات بلغت ما يقرب من ١٢٢ مليون جنيه أي أقل من ١٪ من إجمالي الاستثمارات، وبلغ متوسط حجم المنشآت الصناعية في هذه الفئة نحو ٥ عمال، ويرجع قلة عدد العاملين والاستثمارات بتلك الفئة إلى كونها منشآت حرفية صغيرة برأس مال قليل، ويرجع السبب في انتشار هذه الفئة واحتلالها تلك المكانة المتقدمة إلي السياسة الحكومية التي تسعى إلى التوسع في تلك المنشآت الصناعية القزمية الحجم لأنها تعد قاعدة وركيزة صناعية أساسية تنطلق منها تنمية اقتصادية شاملة، وتعتمد عليها العديد من الصناعات الأخرى، لذا نجدها تتوزع في جميع مراكز المحافظة لسد جزء من الاحتياجات المحلية، فضلاً عن نقص رأس المال الذى يقف عائقًا أمام نمو معظم المصانع الصغيرة.

[٣] المنشآت المتوسطة (٥٠-١٩٩) عاملاً:

تستحوذ تلك الفئة على المرتبة الثالثة حيث يوجد بها ٤٣ منشأة بنسبة ١٤,٢٪، من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها عدد كبير من العاملين، بنسبة ٢٢,٦٪، من إجمالي العاملين، واستثمارات بلغت نحو ١.٨ مليار جنيه أي ما يوازي ١٢,٨٪ من إجمالي الاستثمارات، وبلغ متوسط حجم المنشآت الصناعية في هذه الفئة نحو ٩٥عاملاً، ويرجع استحواذها على نسبة عاملين واستثمارات كبيرة إلى كونها صناعات تحتاج إلى عمالة كثيفة مثل صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الهندسية والكهربائية، والصناعات الكيماوية وكل تلك الصناعات تعتمد على العمالة الكثيفة خاصة مع زيادة الطلب على منتجاتها لتغطية الطلب في الأسواق المحلية وزيادة فرص التصدير.

[٤] المنشآت الكبيرة (٢٠٠-٤٩٩) عاملاً:

تستحوذ المصانع في تلك الفئة على المرتبة الرابعة، ويوجد بها ١١ منشأة بنسبة ٣,٦٪، من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها عدد كبير من العاملين بنسبة ٢١,٨٪، من إجمالي العاملين، واستثمارات أكثر من ٦,٣ مليار جنيه أي ما يوازي ٤٤,٨٪ من إجمالي الاستثمارات، حيث تحتاج تلك المنشآت الصناعية الكبيرة إلى رأس مال كبير، وبلغ متوسط حجم المنشآت الصناعية في هذه الفئة نحو ٣٦٠ عاملاً.

[٥] المنشآت الضخمة (٥٠٠ فأكثر) عاملاً:

تشغل تلك الفئة المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث جملة المنشآت الصناعية في المحافظة، وبالرغم من ضعف عدد هذه المنشآت والتي لا يزيد عددها عن ٧ منشآت بنسبة ٢,٣٪، من إجمالي المنشآت الصناعية إلا أنها تستوعب أعداد كبيرة من العاملين بنسبة ٣٨,٥٪ من إجمالي العاملين،

واستثمارات بلغت أكثر من ٤,٨ مليار جنيه أي ما يوازي ٣٣,٦٪ من إجمالي الاستثمارات، وبلغ متوسط حجم المنشآت الصناعية في هذه الفئة نحو ٩٩٦عاملاً، وهو أكبر المتوسطات من حيث عدد العمال بالنسبة لباقي الفئات الحجمية الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن تلك المنشآت وان كانت تعتمد علي تقنيات تكنولوجية عالية المستوى وعمالة فنية متطورة، إلا أنها ذات قاعدة عمالية كبيرة، وتحتاج إلي أيدي عاملة بصورة كبيرة وكثيفة نتيجة تعدد مراحل الإنتاج المختلفة في تلك الصناعات، خاصة بعض الصناعات كثيفة العمال مثل صناعة مواد البناء والحراريات والصناعات الهندسية والكهربائية، وتوجد العديد من المزايا التي تحققها المنشآت الصناعية نتيجة لكبر حجمها منها:

أ- المشروع الصناعي الكبير الحجم يستطيع شراء كمية كبيرة من المواد الخام في عملية شرائية واحدة مما يمكنه من الحصول على هذه المواد بأسعار رخيصة تؤدى لتوفير في نفقات الإنتاج(١).

ب- المشروع الصناعي الكبير إذا كان أحد المشروعات القليلة في السوق يكون له مركز مساومة ممتاز أمام مورديه بالمقارنة مع المشروعات الصغيرة، ومثال ذلك مصنع شركة سامسونج إلكترونيكس مصر بمنطقة كوم أبو راضي الصناعية بمركز الواسطي، حيث يعد المصنع الأول من نوعه والذي يعمل في صناعة الإلكترونيات في صعيد مصر ولا يوجد له منافس على مستوى المحافظة، مما يمكنه نوعا من الحصول على (المادة الخام) بأسعار رخيصة لانعدام المنافسة، وقد بلغت التكاليف الاستثمارية للمصنع نحو ٦٠٥ مليون جنيه ويعمل به ٣٥٠٠ عامل.

ج- المصنع الكبير الحجم يستطيع تخزين كمية كبيرة من المنتجات بحيث يستطيع الوفاء باحتياجات السوق في أي وقت عكس المشروع الصغير الذى لا يستطيع ذلك ويحتاج لفترة من الزمن لتوفير الكميات المطلوبة منه، مما يحقق ميزة تنافسية للمصنع الكبير.

د- المشروع الكبير نتيجة قيامه بإنتاج كميات ضخمة من المنتجات، يؤدى ذلك في النهاية لخفض تكلفة الوحدة المنتجة، في حين أن مشروع صغير مماثل ينتج كميات صغيرة من نفس المنتجات مما يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج في المشروع الصغير وانخفاضها في المشروع الكبير لإتباعه أسلوب الإنتاج الكبير.

هـ-المصانع الكبيرة الحجم تستطيع الحصول على الأموال اللازمة لها للقيام بالتطوير، وغير ذلك من خلال البنوك والمؤسسات المالية التي تمدها بالقروض وبأسعار فائدة تقل عن السعر الذى تقرض به المشروعات الصغيرة، وذلك لثقتها في هذه المشروعات، ولقلة درجة المخاطرة التي تتعرض لها في الإقراض لهذه المصانع عكس الصناعات الصغيرة، وإن كانت الدولة في الفترة الأخيرة أنشأت بعض المؤسسات التمويلية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية لتمويل هذه المشروعات بأسعار فائدة منخفضة.

و- المشروع الكبير الحجم يستطيع استغلال معظم الكفاءات الموجودة في المصنع استغلالاً تامًا، وكلما زاد حجم المصنع انخفضت تكاليف الإدارة(٢).

سادساً: المشكلات التي تواجه الصناعة في محافظة بنى سويف ووسائل علاجها:

(١) أحمد أبو إسماعيل: هيكل الصناعة التحويلية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص٥٩.

(٢) المرجع السابق ، ص٦٠.

تواجه الصناعة بمحافظة بنى سويف العديد من المشكلات والمعوقات الفنية والتقنية، وبعض الآثار السلبية، والتي تعمل على تأخير عملية التنمية الصناعية بالمحافظة، وأهم هذه المشكلات هي:

[1] المشكلات المتعلقة بالمواد الخام:

تعد المواد الخام أحد المقومات الأساسية للصناعة والتنمية الصناعية، وتأتي أهمية المواد الخام من مقارنة تكلفتها إلي إجمالي تكاليف الإنتاج في أية صناعة، وتعتبر المواد الأولية المستخدمة في الصناعة، أول عناصر الإنتاج التي تبدأ بها العملية الإنتاجية لذا فكلما كانت تلك المواد من النوع الجيد كانت المنتجات النهائية ذات جودة مرتفعة، ويتم الإنتاج بأكبر كفاية إنتاجية، وهناك بعض المواد الأولية المستخدمة في الصناعة تحدد طبقًا لمواصفات قياسية معينة، ولكن ليست كل المواد الخام لها مواصفات رسمية، ترتب علي ذلك أن تضع كل منشأة صناعية مواصفاتها الخاصة، بحيث تتفق مع متطلبات الإنتاج أو حسب ما تقتضيه ظروفها الصناعية(*).

وتعد مشكلة استيراد الخامات هي المشكلة الأساسية التي تعاني منها مصانع المحافظة حيث إن بعض هذه المصانع تستورد خاماتها بالكامل من الخارج خاصة الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا واليابان والهند وغيرها من الدول الأجنبية(**).

كما تعانى المصانع في المحافظة بلا استثناء من ارتفاع أسعار المواد الخام على مستوى جميع الصناعات فضلاً عن سوء بعض أنواع الخامات وعدم تطابق مواصفاتها وخصائصها مع المطلوب، علاوة على ذلك المشكلات الخاصة بالاستيراد حيث يتم معظم الاستيراد عن طريق بعض الشركات الحكومية وقطاع الأعمال العام والكثير من شركات القطاع الخاص حيث يعمل كلاهما على نسبة ربح كبيرة. كما تعاني المصانع من ارتفاع تكلفة نقل الخامات للمحافظة مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع ثمن المنتج النهائي. وتخضع أسعار الخامات الأساسية إلى ظروف العرض والطلب في السوق، حيث يؤدي نقص هذه الخامات في بعض الأحيان إلي ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلي اضطرار أصحاب المصانع إلي استلام حصصهم المقررة لهم بأسعار مرتفعة مما يرفع تكلفة الإنتاج على المستهلك النهائي، ومن أهم هذه الخدمات التي تقوم عليها بعض الصناعات في المحافظة:

- السكر والجلوكوز والدقيق والنشا المستورد الذى يدخل في صناعة الحلوى.
- الشحوم والزيوت النباتية والحيوانية المهدرجة وغير المهدرجة لصناعة الزيوت والمسلي الصناعي.
- ارتفاع أسعار العبوات الزجاجية وعبوات التغليف بكافة أنواعها.
- ارتفاع أسعار الجلود الخام ومواد الدباغة والكيماويات لصناعة الجلود ومنتجاتها.
- ارتفاع أسعار الأقطان المتوسطة والطويلة التيلية اللازمة لصناعة الأقمشة القطنية.
- نقص المواد الخام الخشبية المستوردة من الخارج، وارتفاع أسعاره العالمية من حين إلى آخر.
- نقص المواد الخام الورقية حيث يتم الاعتماد في إنتاجه على المواد الخام المستوردة من الخارج.

(*) هاني عبده قتاية: أسباب ومعوقات الصناعة العربية وعوامل الضعف المؤثرة بها، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية"، كلية التجارة جامعة المنصورة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، القاهرة من ٢٢- ٢٤ أبريل ٢٠٠٣، ص٤.

(**) محمد محمود الديب، السياسة الحكومية والتوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في مصر، المحاضرات العامة للموسمين الثقافيين ١٩٨٨/١٩٨٩-١٩٨٩/١٩٩٠، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٩١، ص١٠٣.

- ارتفاع أسعار ونقص المواد الخام المستخدمة في الصناعات الدوائية حيث تعتمد تلك الصناعات على المستلزمات والمواد الخام المستوردة كليًا.
- ارتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة في الصناعات الكيماوية مثل الدهانات والبويات المستوردة.
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج للمواد الغذائية مثل اللحوم المستوردة من الخارج.
- ارتفاع تكلفة المواد الخام التي تدخل في صناعة مواد البناء والحراريات.
- عدم جودة بعض المواد الخام التي تدخل في الصناعات الغذائية مثل بعض محاصيل البطاطس التي تقوم عليها مصانع الشيبسي، بالإضافة إلى عدم جودة بعض أنواع الفاكهة التي تقوم عليها صناعة العصائر الطبيعية.
- ارتفاع أسعار المواد الخام اللازمة لتصنيع الأجهزة الكهربائية والهندسية والتي تقوم بتصنيعها شركة سامسونج إلكترونيكس مصر والتي تستورد معظم مكونات الأجهزة من كوريا الجنوبية ونظرًا لارتفاع الأسعار بدأت تستورد جزء من هذه المكونات من الصين الشعبية ، وقد أدى هذا إلى إقبال أصحاب المصانع على الأنواع الرديئة من الخامات، فيؤثر ذلك سلبيًا علي مستوى الإنتاج والجودة، مما يؤدي إلي التخلي عن ممارسة النشاط الصناعي والتحول إلي نشاط آخر أو غلق الموقع الصناعي(١).

يجب مراعاة الآتي لعلاج المشكلات المتعلقة بالمواد الخام:

- العمل على توفير الدعم على واردات القطاع الأعمال والمؤسسات الحكومية من المواد الأولية اللازمة للإنتاج وذلك حتى تصل المادة الخام بسعر مناسب يستطيع معها المصنع أن ينتج بأسعار مخفضة ومناسبة فيمكن أن تصل بعد ذلك إلى المستهلك بسعر يتناسب مع دخله.
- يجب أن تشارك الدولة القطاع الخاص في تسويق إنتاجه بالخارج بمعنى أن تساعد المصانع في تصدير منتجاتها إلى الدول الأجنبية، وكذلك إلى الدول العربية والأفريقية في نظير أخذ نسبة على ذلك مقابل التسويق، حيث يعد التسويق من أهم الأسس التي يعتمد عليها لضمان نجاح الصناعة واستمرارها عن طريق المحافظة على السوق وعن طريق فتح أسواق جديدة للمنتجات وهذا ما تفتقر إليه الصناعات في المحافظة(*). ويرجع ضعف الإنفاق على السلع المصنوعة في السوق المحلية المصرية أساسًا إلى الضعف الشديد في القدرة الشرائية للأفراد الناتج عن القصور في رأس المال الحقيقي الناجم عن صغر حجم الإنتاج وضعف الإنتاجية للعاملين.
- العمل على منح تراخيص جمعيات متخصصة بمشاركة المستثمرين والدولة تعمل على البحث عن توفير أفضل المواد الخام المستوردة بأسعار مناسبة، فضلاً عن تقديم التسهيلات التي تساعد تلك الجمعيات في الحصول على المستلزمات المستوردة عن طريق نقاط التجارة الدولية ومكاتب وزارة الاستثمار و مكاتب وزارة الخارجية المنتشرة في كافة أنحاء العالم. فضلاً عمل دورات تدريبية للمستثمرين على كيفية اختيار أفضل المواد الخام للغلب على مشاكل رداءة المنتجات التي يتم إنتاجها من مواد خام رديئة.

---

(١) أحمد حلمي عبد اللطيف: الصناعات الصغيرة وأثرها علي مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص٦٢.

(*) محمد إبراهيم رمضان، مدينة العاشر من رمضان، (دراسة في جغرافية الصناعة)، رسالة دكتوره غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٩، ص٣١٢.

[٢] المشكلات المتعلقة بنقص الطاقة والوقود:

تمثل الطاقة والوقود عنصرًا أساسيًا وهامًا من عناصر الإنتاج الصناعي الحديث، وأحد المقومات الأساسية للتنمية الصناعية العصرية، وتأتي أهمية الطاقة والوقود في كونهما يدخلان – خاصة الطاقة الكهربائية في المحافظة في كافة القطاعات الصناعية المختلفة وعليها يتوقف تنفيذ المشروعات الجديدة وتوسيع القائمة منها. ويعد انقطاع التيار الكهربائي سببًا من أسباب انخفاض الإنتاج الصناعي، ويظهر هذا الوضع في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في المحافظة، حيث إن بعضها لا يمتلك محطات كهربائية أو مولدات كهربائية تستخدم في حالة انقطاع التيار الكهربائي، حيث يؤثر انقطاع التيار الكهربائي علي ضعف وتأخير الإنتاج، فضلاً عن تلف بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات التي تحتاج إلى التبريد باستمرار مثل اللحوم والدواجن المجمدة ومنتحاتهما المختلفة وبعض أنواع الألبان والجبن والتي تحتاج إلى تبريد خاصة في فترات الصيف(١).

وتعاني معظم المصانع في المناطق الصناعية بالمحافظة من ارتفاع أسعار الكهرباء ومواد الوقود، مما أدي إلي زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية ومع استمرارية ارتفاع النفقات فغالبًا ما يفضل المشروع الإغلاق عن الاستمرار في الإنتاج.

يجب مراعاة الآتي لعلاج تلك المشكلات المتعلقة بنقص الطاقة والوقود:

- توجيه المزيد من الاستثمارات لإمدادات شبكات الطاقة وصيانتها بالمحافظة خاصة وأن بها صناعات ثقيلة كثيفة الاستهلاك مثل صناعات الحديد والصلب وصناعات الإسمنت. فضلاً عن صيانة الشبكات والتركيبات، والتأكد الدائم من سلامتها وسلامة التوصيلات.
- العمل على إقامة محطات توليد كهرباء صغيرة خاصة لكل موقع صناعي لتعمل احتياطيا في حالة انقطاع التيار الكهربائي. بالإضافة إلى توصيل شبكات الكهرباء ذات الجهد العالي إلي المناطق الصناعية الجديدة بجميع المناطق الصناعية بالمحافظة والتي تمثل أمل التنمية وهدفها الأول.

[٣] المشكلات المتعلقة برأس المال:

تعاني كثير من المنشآت الصناعية في المحافظة من عجز في رؤوس الأموال النقدية بشكل يعوق نموها وتنميتها خاصة وأن أغلب هذه المنشآت صغيرة أو متوسطة والقليل منها من المنشآت الكبيرة، مما يعرضها بذلك للتعثر أو التوقف لفترة أو الأغلاق نهائيًا أو الاقتراض من البنوك وتحملها أعباء مالية باهظة. حيث يؤدى العجز في عمليات التمويل إلي عدم توافر السيولة اللازمة لاستيراد الآلات والمعدات والمواد الخام.

يعاني أصحاب المصانع من ارتفاع أسعار الفائدة ورفض الكثير من البنوك والجهات المقرضة جدولة هذه الديون، حيث تفضل البنوك التعامل مع عدد محدود من المنشآت الكبيرة الحجم حتى تضمن أموالها، وذلك بالمقارنة بالتعامل مع عدد كبير من أصحاب الصناعات الصغيرة. وقد أدى ارتفاع سعر الدولار وبالتالي انخفاض قيمة الجنيه المصري وعدم ثبات سعر صرف الدولار إلى العديد من المشاكل الكبيرة نظرًا لاعتماد معظمها علي التكنولوجيا الأجنبية المستوردة. فضلاً عن استيراد مستلزمات الإنتاج من

(١) أحمد عيد: معايرة الفقد في الطاقة كأداة في ترشيد التكاليف في قطاع الكهرباء، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد السابع، ١٩٩٦، ص٢٥.

الخارج وهذا التفاوت في أسعار العملات الأجنبية وعدم وجود ضوابط في سوق الصرف المصري لا يمكن المستثمرين من التنبؤ الدقيق للصناعة في المستقبل.

يجب مراعاة الآتي لعلاج تلك المشكلات المتعلقة برأس المال:

- العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات الاقتصادية، لتشجيع رأس المال الخاص الوطني والأجنبي علي تمويل أكبر قدر ممكن من مشروعات التنمية الصناعية بفوائد ميسرة على المستثمرين بالمناطق الصناعية الجديدة بالمحافظة.
- الحد من التدخل الحكومي بفرض تسعيرتها الجبرية علي المنتجات الضرورية وترك هامش ربح علي المنتجات ليعينها علي أداء مهامها.
- العمل على تطبيق مزايا قوانين الانفتاح علي القطاع الخاص الصناعي خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية والضريبية، كي تستطيع الشركات أن تكون في وضع تنافس أمام شركات الاستثمار الكبيرة.
- العمل مع المستثمرين الجادين عن الابتعاد عن الاقتراض الاضطراري من البنوك التجارية بالخارج، وذلك لصعوبة وإجحاف شروطها ومعاملاتها المالية، والعمل على رفع مستوى الآلات والأدوات المستخدمة في الإنتاج وتيسير الحصول عليها بشروط سهلة وأسعار معقولة.

[٤] المشكلات المتعلقة بالعمالة:

تُعد العمالة أحد محاور التنمية الاقتصادية بوجه عام، والصناعية بشكل خاص، وأن أية مشكلات بها سوف تؤدي إلي تعثر التنمية كثيرًا، وبالرغم من معدلات النمو السكاني المرتفعة في المحافظة إلا أن أغلب هذه العمالة تصنف ضمن العمالة العادية ونصف الماهرة[١] ومن ثم تعاني من نقص في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة حيث تفتقد إلي المهندسين والحرفيين والمستويات المتوسطة في الإنتاج، وقد أدى الافتقار إلي مثل هذه المهارات الفنية، فضلاً عن هجرة الكفاءات والمهارات من العمالة إلي الأسواق الخارجية إلي انخفاض الكفاءة الإنتاجية في العديد من الصناعات المنتشرة في المحافظة.

وتعد مشكلة غياب العاملين نظرًا لعدم توافر وسائل المواصلات وعدم استقرار العمالة في المناطق الصناعية بالمحافظة فيها، ونظرًا لبعد مسكن العامل عن تلك المناطق فقد قامت بعض المصانع بتوفير وسائل النقل لتقوم بنقلهم في رحلة الذهاب والعودة من خلال الأتوبيسات أو تقوم بتأجيرها لنقل العمال من المحلات العمرانية من خلال نقاط التجمع، مثال مصانع أسمنت بني سويف، مصر بني سويف للإسمنت، سامسونج للإلكترونيات، شركة الشرق لصناعة السيراميك والبورسلين، والشركة الدولية لصناعة السيراميك (سيراميك روندي)، وإذا ما وصل العامل متأخرًا إلى نقاط التجمع هذه (بسبب زحام المواصلات والمرور) فإنه يتغيب اليوم بأكمله عن المصنع مما يؤثر على الإنتاج.

يجب إتباع الآتي لتفادى المشكلات الناجمة عن العمالة:

- يجب العمل على أن تؤدى الصناعة دورًا رئيسًا في إيجاد فرص العمالة الجديدة، وذلك بالتوجه نحو الصناعات التصديرية الكثيفة العمالة مثل التوجه نحو صناعات الغزل والنسيج.
- العمل على الاهتمام بالتدريب بأنواعه المختلفة، وتشمل برامج التدريب الفنية والإدارية لكافة مستويات العاملين بالصناعة، ابتداء من العامل محدود المهارة إلي العامل متوسط المهارة إلي العامل الماهر إلي

(١) حسام الدين جاد الرب: المناطق الصناعية غرب الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص٢٦١.

العامل المحترف إلي رجال الإدارة الوسطى والقيادات العليا. خاصة وأن محافظة بني سويف يوجد بها نحو ٧ مراكز تدريب مهني على الأعمال والحرف المختلفة.

- التوسع في إنشاء العديد من المدارس الفنية الصناعية والمعاهد المتوسطة والعليا، فضلاً عن معاهد وكليات التكنولوجيا، حيث يوجد منها عدد محدود في المحافظة، وتشجيع إقامة الجامعات الخاصة جنبًا إلى جنب مع الجامعات الحكومية، حيث يوجد في المحافظة جامعة بني سويف وبها كلية للهندسة، فضلاً عن جامعة النهضة الخاصة والتي يوجد بها كلية للهندسة والتكنولوجيا
- العمل على ربط مستويات أجور العاملين بالإنتاجية، حتى لا يتساوى العامل المنتج بالعامل غير المنتج فتضيع حقوق العاملين المهرة.
- يجب العمل على توفير كافة الضمانات التأمينية والاجتماعية للعاملين بالمصانع حتى يشعر بالأمان، فضلاً عن توفير الرعاية الصحية والطبية والترفيهية للعاملين.

[٥] المشكلات المتعلقة بالتسويق:

تعد عملية التسويق من أهم الدعائم الرئيسة بالنسبة للمنشآت الصناعية ، ويمثل السوق ضرورة لابد منها لتصريف المنتجات النهائية، كما أنه ضرورة لاستيراد الخامات، وبوجه عام كلما ضعف تأثير عامل المادة الخام والطاقة المحلية علي توطن المصنع أصبح تأثير عامل السوق أقوى علي توطن الصناعة[١].

تعاني الصناعة في المحافظة من عدة مشكلات متعلقة بالتسويق، ويأتي علي رأسها صغر حجم السوق المحلي، وضآلة قدرته الاستيرادية للمنتجات الصناعية، وخاصة مع انخفاض مستوى معيشة السكان، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية لهم، فضلاً عن منافسة المنتجات الأجنبية للصناعات الوطنية وخاصة منتجات دول جنوب شرق آسيا وعلي رأسها الصين، تايوان، ماليزيا، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، حيث تمتاز هذه المنتجات بأنها أجود من المنتجات المصرية، كما أنها رخيصة الثمن.

كما تعاني الصناعة في المحافظة من مشكلات التسويق الخارجي وخاصة إلي السوق الأوربية والدول العربية، نظرًا لمنافسة بعض المنتجات الأجنبية للصناعات المصرية في الأسواق العربية. وإن كانت بعض المصانع الكبيرة قد وجدت سوقا خارجية لها في الكثير من الدول مثل مصانع الإسمنت والسيراميك المنتشرة بالمحافظة.

يجب إتباع الآتي لتفادى المشكلات الناجمة عن التسويق:

- العمل على تحسين مستوى الصناعات لخفض أسعارها لتقوي علي المنافسة الأجنبية داخليًا وخارجيًا، حيث بدأت كثير من المنشآت الصناعية تتبع مقاييس الجودة العالمية في الصناعة خاصة الشركات الكبيرة بالمحافظة.
- العمل على أن تقوم الجهات المختصة بدراسة الأسواق الخارجية وعمل مسح عام وشامل بشكل دوري، للتعرف علي خصائص مستهلكيها من حيث الذوق العام لها وطبيعة احتياجاتهم.
- الاشتراك في المعارض والأسواق الخارجية الخاصة بكافة الأنشطة الصناعية بصفة دائمة، حتى يمكن تعريف المستهلك والموزع في الخارج بالإنتاج المحلي من السلع المختلفة. كما يجب الاهتمام بالاشتراك بالمعارض الداخلية وتعريف سكان المحافظة بالمنتجات الصناعية الخاصة بها. خاصة وأن مصر تقوم

(1) Bale, J, The Location of Manufacturing Industry, London, 1977, P. 47.

بعمل معرض سنوية بالنسبة لجميع المنتجات في منطقة أرض المعارض بشارع صلاح سالم بالقاهرة خاصة بالنسبة لمنتجات مواد البناء والأخشاب والورق والأجهزة الكهربائية والإلكترونية.

- تلبية المصانع للطلبات الخارجية للهيئات والأفراد في دول العالم في مواعيدها دون تأخير عن مواعيد التسليم المتفق عليها، وذلك حفاظًا علي الأسواق التي اكتسبها بعض المنتجين في الخارج.
- الاهتمام بالدراسات التسويقية وعقد المؤتمرات والورش العلمية لدراسة الأسواق الداخلية والخارجية واحتياجاتها من السلع والمنتجات.

سابعاً: مستقبل التنمية الصناعية في محافظة بنى سويف:

تمثل التنمية الصناعة والتخطيط الصناعي مقياسًا مهما من مقاييس التطور الاقتصادي لأهمية الصناعة ودورها الكبير في الاقتصاد القومي لأي دولة في العالم، فهي تخلق العديد من فرص العمل للأيدي العاملة، إلى جانب أرباحها الكبيرة بالمقارنة بأرباح الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وتوفيرها الكثير من السلع المختلفة، مما يقلل من الاعتماد علي الأسواق الخارجية، ومن هنا كانت أهمية التخطيط المستقبلي للصناعة.

عند تناولنا لمستقبل التنمية الصناعية في المحافظة سوف نستعرض التخطيط الصناعي في محافظة بنى سويف ثم نتبعها بدراسة حجم الاستثمارات الصناعية تحت التنفيذ.

[١] التخطيط الصناعي في محافظة بنى سويف:

يوجد بمحافظة بنى سويف ثمانية مناطق صناعية شكل (19) معتمدة مخصصة للنشاط الصناعي بعضها يتبع إداريًا محافظة بني سويف، والبعض الآخر يتبع الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية والمدن الجديدة، وتتوزع تلك المواقع الصناعية على عدة مراكز مختلفة بالمحافظة، وإن كان أغلبها يقع شرقي نهر النيل في الظهير الصحراوي للمحافظة باستثناء منطقة كوم أبو راضي الصناعية والتي تقع غربي نهر النيل في الظهير الصحراوي لمركز الواسطى، وفيما يلى نتناول دراسة المخططات الصناعية لتلك المناطق وهي:

أ- المخطط الصناعي لمنطقة كوم أبو راضي الصناعية:

تقع المنطقة شمال غرب المحافظة بمركز الواسطى وتظهر منطقة كوم أبو راضي الصناعية ، والتي يتم تصنيفها كمنطقة صناعات خفيفة ومتوسطة حسب المخطط الصناعي بالمحافظة شمال ورش سكك حديد كوم أبو راضي على بعد نحو ١كم من الطريق الرئيسي مباشرة (القاهرة/ أسيوط الغربي) في الظهير الصحراوي لمركز الوسطى غربي نهر النيل، وتبعد المنطقة نحو ٦٥كم من القاهرة ذات الثقل السكاني والتجاري والخدمي في مصر كما أنها تبعد نحو ٥٠كم من مدينة ٦أكتوبر الصناعية مما يساعد على زيادة التبادل الصناعي والتجاري بينهما، كما تقع المنطقة إلى الجنوب مباشرة من منطقة هرم ميدوم الأثرية، وقد أنشأت المنطقة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٧ لعام ١٩٩٧، وتقع المنطقة التابعة إداريًا للمحافظة على مساحة ٧٩٩كم٢، وتشمل المنطقة العديد من الأنشطة الصناعية المختلفة والمنتجة، حيث يوجد بها ٣١ منشأة، يعمل بها ٩٠٨٥ عاملاً باستثمارات بلغت ١١٧٦ مليون جنيه[١].

(١) تم الحصول على هذه البيانات من: أ- الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث خلال الفترة من شهري يناير ومارس ٢٠١٦
ب- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للمناطق الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، يونيو ٢٠١٦.

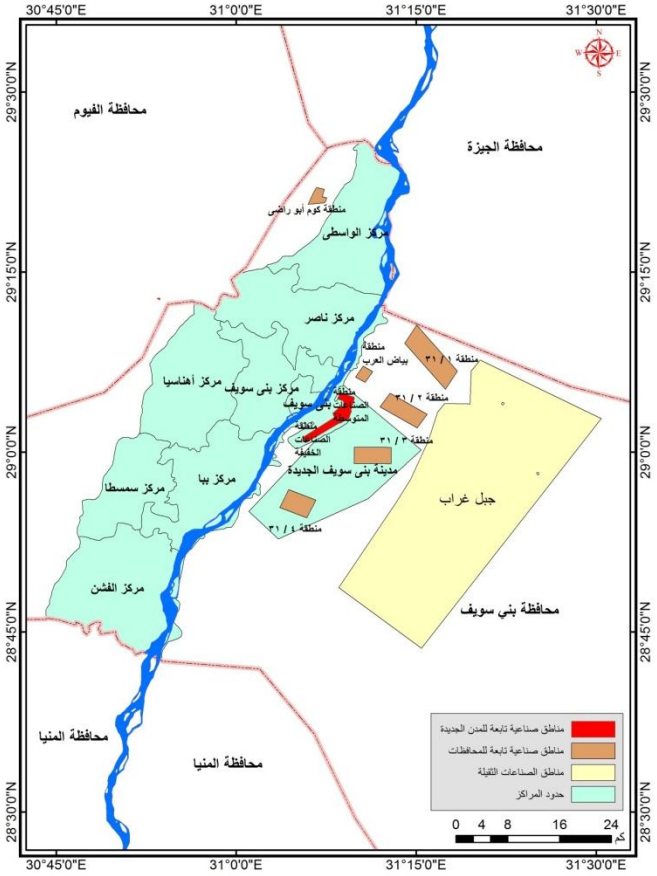

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على:

١- الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخريطة الطبوغرافية لمحافظة بني سويف، مقياس ١:٥٠٠٠٠، مرجع سبق ذكره.

٢- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، المناطق الصناعية، مرجع سبق ذكره.

شكل (١٩) التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية بمحافظة بنى سويف وتبعيتها الإدارية عام ٢٠١٥

وقد تم تخطيط منطقة كوم أبو راضي لتشمل على ١١١١ قطع آراضي صناعية تشمل القطاعات الصناعية التالية: صناعة المواد الغذائية والمشروبات، صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الورقية، الصناعات الخشبية، الصناعات الكيماوية ومنتجاتها، الصناعات الهندسية والكهربائية والإليكترونية، الصناعات المعدنية الأساسية، والصناعات التعدينية، وتم مراعاة البعد البيئي في تخطيطها حيث توجد خارج الكتلة العمرانية لمدينة الواسطى، وبعيدًا عن الزمام الزراعي للمحافظة، وتم تخطيطها إلى الجنوب مباشرة من منطقة هرم ميدوم السياحية حتى لا تؤثر الأدخنة والأتربة الناتجة عن العمليات الصناعية بالمنطقة على المنطقة الأثرية، فضلاً عن مراعاة عامل الرياح حيث تم اختيار تخطيط الصناعات الأقل تلوثًا للبيئة مثل الصناعات الغذائية والورقية والخشبية في مواجهة الرياح في الجزء الشمالي من المنطقة، والصناعات الأكثر تلوثًا مثل الصناعات الكيماوية والمعدنية إلى الجنوب منها.

اتضح من خلال الدراسة الميدانية أنه توجد نحو ٧٧ منشأة صناعية تحت الإنشاء بتكاليف استثمارية تصل إلى ١١٠٩ مليون جنيه، وتوفر فرص عمل لنحو ٧٠٠٣ عامل[١(*)].

(*) الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث خلال الفترة من شهري يناير وأبريل ٢٠١٦.

ويوجد بمخطط منطقة كوم أبو راضي الصناعية مجمع للصناعات الصغيرة حيث تم تخصيص مساحة تبلغ نحو ٥٠ فدانًا تشمل المشاريع الصناعية الصغيرة ويشرف على تنفيذها جهاز المشروعات الصغيرة التابع لوزارة التجارة والصناعة، كما تم تخصيص منطقة تبلغ مساحتها نحو ٥٠ فدانًا للورش الحرفية بغرض العمل على نقلها من داخل الكتلة العمرانية بالمحافظة إلى المنطقة الصناعية، وتجاهل المخطط كما أشار بعض أصحاب المصانع أثناء الدراسة الميدانية تخصيص أراضي صناعية لمواد البناء والحراريات والتي تحتاج إليها الكثير من المنشآت أثناء تشييدها، وللوقوف على الحقيقة قام الباحث بسؤال المسؤولين سواء بالمحافظة أو هيئة التخطيط العمراني التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة و تم تخصيص أكثر من موقع لذلك القطاع شرقي نهر النيل فيما يعرف بالمناطق (٣١/١، ٣١/٣،٣/٢، ٣١/٤).

ب- المخطط الصناعي لمنطقة بياض العرب الصناعية:

تقع منطقة بياض العرب شرقي نهر النيل عند الكيلو ١١٠ طريق (القاهرة/ أسيوط الشرقي) على بعد نحو ٥ كم شمال مدينة بنى سويف الجديدة، وتصنف على أنها منطقة صناعات متوسطة، وتتبع مركز بنى سويف إداريًا، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٧ لتكون تبعيتها الإدارية للمحافظة بمساحة ٧٣٦ فدانًا، منها نحو ٤٩٥ فدانًا مخصص للصناعة وباقي المساحة مخصص للخدمات والمرافق العامة، والمناطق الخضراء، والطرق، وتم تقسيمها إلى ٧٧٧ قطعة أرض صناعية.

وقد ساعد قرب المنطقة من مدينة بنى سويف الجديدة وتزويدها بالمرافق والخدمات الأساسية والذى انعكس على الإقبال عليها من قبل المستثمرين، حيث أشار الكثير من أصحاب المشروعات الصناعية للباحث أثناء الدراسة الميدانية أن السبب الرئيس لإقامة مصانع في هذه المنطقة هو الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة، و قربها من محافظة القاهرة والتي تبعد عنها بنحو ١٢٠ كم، وتبعد عن طريق الكريمات بنحو ٢٠كم، ويمكن الوصول إليها عن طريق نهر النيل حيث تقترب من النيل ولا تبعد عنه أكثر من ٢كم إلى الشرق منه مباشرة.

يشمل المخطط الصناعي للمنطقة على القطاعات الصناعية التالية: صناعة المواد الغذائية والمشروبات، صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الورقية، الصناعات الخشبية، الصناعات الكيماوية ومنتجاتها، الصناعات الهندسية والكهربائية والإليكترونية، الصناعات المعدنية الأساسية، والصناعات التعدينية، وصناعة مواد البناء والحراريات.

وتم مراعاة البعد البيئي في تخطيطها حيث توجد خارج الكتلة العمرانية لمدينة بنى سويف، وخارج الزمام الزراعي، وتم تخطيطها إلى الشمال من منطقة بنى سويف الجديدة حتى يسهل إمدادها بالمرافق والخدمات ويحدث تكامل بينهما، فضلاً عن مراعاة عامل الرياح حيث تم اختيار تخطيط الصناعات الأقل تلوثًا للبيئة مثل الصناعات الغذائية في مواجهة الرياح في الجزء الشمالي من المنطقة، والصناعات الأكثر تلوثًا مثل الصناعات الكيماوية والمعدنية إلى الجنوب منها.

تبين للباحث أثناء الدراسة الميدانية أن المنطقة تضم العديد من الأنشطة الصناعية المنتجة، حيث يوجد بها ١١٤ منشأة، يعمل بها ٦٦٦٥ عاملاً باستثمارات بلغت ٩٣٩ مليون جنيه[١].

(١) تم الحصول على هذه البيانات من: أ- الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث خلال الفترة من شهري يناير وأبريل ٢٠١٦.
ب- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للمناطق الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، يونيو ٢٠١٦.

ج – المخطط الصناعي للمنطقة الصناعية رقم (٣١/١):

تقع المنطقة الصناعية رقم (١/ ٣١) شرقي نهر النيل خارج زمام جزيرة أبو صالح في الظهير الصحراوي على طريق (القاهرة/ أسيوط الشرقي)على بعد نحو ٧ كم شمال مدينة بنى سويف الجديدة،، وتتبع مركز ناصر إداريًا، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٩١ لسنة ٢٠٠٠ بإنشائها لتكون تبعيتها الإدارية للمحافظة، وتبلغ مساحتها نحو ٢٧كم٢ وهي وتصنف على أنها منطقة للصناعات الثقيلة والملوثة مثل صناعة الإسمنت والحديد والصلب للاستفادة من المقومات الموجودة بالمحافظة، ويقع الترفيق بالكامل على عاتق المستثمر، وتم تقسيمها إلى قطع آراضي صناعية بلغت نحو ٤٠ قطعة أرض صناعية كبيرة المساحة.

أشار بعض أصحاب المشروعات الصناعية للباحث أثناء الدراسة الميدانية في شهر يناير ٢٠١٦ إلى التكلفة الباهظة التي تحتاجها المنشأة الصناعية والتي تفوق قدراتهم المالية وتعثرت منشآتهم ولم تبدأ الإنتاج، في حين رأى البعض الأخر إلى أن الإنتاج الصناعي قد تأخر نتيجة تحمل المستثمر القيام بأعباء إنشاء المرافق والخدمات لمنشأته. كما تبين من خلال الدراسة الميدانية أيضًا أن المنطقة تضم ٢٠ منشأة صناعية تعمل في نشاط مواد البناء والحراريات والصناعات الكيماوية، ومن أهم المصانع التي بدأت العمل والإنتاج بالمنطقة مصنعين للإسمنت، الأول شركة جنوب الوادي للإسمنت، والثاني شركة وادى النيل للإسمنت، ومصنع لإنتاج الحديد الصلب والتسليح وهو شركة حديد المصريين، ومصنع لإنتاج الوحدات الكهروضوئية وشاسيهات الخلايا الشمسية، وبعض المنشآت الصناعية التي تنتج الفلسبار المطحون والمجروش والكوارتز والكاولين، ومصنع الشركة الدولية لتصنيع الأسمدة الكيماوية وإنتاج الفوسفات لتغطية الإنتاج المحلى بالمحافظة[1].

د– المخطط الصناعي للمنطقة الصناعية رقم (٣١/٢):

تقع المنطقة الصناعية رقم (٣١/٢) شرقي نهر النيل في الظهير الصحراوي، قبالة بياض العرب على طريق (القاهرة/ أسيوط الشرقي) على بعد نحو ٣ كم شمال مدينة بنى سويف الجديدة، وتصنف على أنها منطقة صناعات ثقيلة، وتتبع إداريًا مركز ناصر، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٩١ لسنة ٢٠٠٠ لتكون تبعيتها الإدارية للمحافظة، وتبلغ مساحتها نحو ١٥كم٢، وقد خصصت للصناعات الثقيلة والملوثة مثل صناعة الإسمنت والحديد والصلب للاستفادة من المقومات الموجودة بالمحافظة، ويقع الترفيق بالكامل على عاتق المستثمر، وتم تقسيمها إلى قطع أراضي صناعية بلغت نحو ١٥٥ قطعة أرض صناعية كبيرة المساحة.

تبين من الدراسة الميدانية وجود ١٢ منشأة صناعية منتجة وهي مخصصة لصناعات مواد البناء والحراريات، والصناعات الكيماوية والصناعات التعدينية مثل شركة مرسى علم للتجارة والتعدين، وشركة العريش للرخام والجرانيت بمساحة تتجاوز ٢٠ ألف م٢ واستثمارات تبلغ نحو ٢٥٠ مليون جنيه، ومصنع شركة بولينيا لإنتاج الأدوات الصحية، ومصنع الشركة الدولية للسيلكون كاربيد، ومصنع الشركة المصرية السعودية لتصنيع الأسمدة بمساحة ٨٠٠٠ م٢، واستثمارات ١١ مليون جنيه، وشركة الخليج الصناعي

(١) تم الحصول على هذه البيانات من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث خلال شهر يناير ٢٠١٦.

للاستثمار والتنمية بمساحة ٣٠ ألف م٢، واستثمارات تبلغ ٨٠٠ مليون جنيه، كما تبين تخصيص منطقة كبيرة للتجارة الداخلية بمساحة ١٣٤ فدان.

هـ- المخطط الصناعي للمنطقة الصناعية رقم (٣١/٣):

تقع المنطقة الصناعية رقم (٣١/٣) شرقي نهر النيل في الظهير الصحراوي في مواجهة مدينة بنى سويف، قبالة بياض العرب على طريق (القاهرة/ أسيوط الشرقي)، وتبلغ مساحتها ١٢.٥كم٢، وتنقسم إلى جزئين الجزء الشمالي (٣ أ/ ٣١)، وهو القسم الأكبر من حيث المساحة، والجزء الجنوبي (٣ ب/ ٣١)، وهو القسم الأصغر من حيث المساحة، وتصنف على أنها منطقة صناعات ثقيلة، وتتبع إداريًا مدينة بنى سويف الجديدة، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٩١ لسنة ٢٠٠٠ بإنشائها لتكون تبعيتها الإدارية للمحافظة، والمنطقة مخصصة للصناعات الثقيلة والملوثة للاستفادة من المقومات الموجودة بالمحافظة. وتبين من الدراسة الميدانية أنها غير مخططة ولم يتم ترفيقها، ولا يوجد بها إلا مصنع واحد وهو مصنع شركة ساميت لمواد البناء ويوجد في الجزء الشمالي بمساحة ٢٨٥ فدان ويقع الترفيق بالكامل على عاتق المستثمر.

و- المخطط الصناعي للمنطقة الصناعية رقم (٣١/٤):

تقع المنطقة الصناعية رقم (٣١/٤) شرقي نهر النيل في الظهير الصحراوي للمحافظة جنوب مدينة بنى سويف الجديدة عند قرية غياضة الشرقية على طريق (القاهرة/أسيوط الشرقي)، وتصنف على أنها منطقة صناعات ثقيلة، وتتبع إداريًا مركز ببا، وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٩١ لسنة ٢٠٠٠ بإنشائها لتكون تبعيتها الإدارية للمحافظة، وتبلغ مساحتها نحو ١٢كم٢ مخصص للصناعات الثقيلة والملوثة مثل صناعة الإسمنت والجبس للاستفادة من المقومات الموجودة بالمحافظة ، ويقع الترفيق بالكامل على عاتق المستثمر، ويوجد بها مصنعان للإسمنت الأول مصنع مصر بنى سويف للإسمنت، والمصنع الثاني مصنع دلتا للإسمنت، والمصنع الثالث شركة سيناء مصر للجبس، وتستوعب تلك المصانع نحو ٤٠٠٠ عامل حيث تعد من الصناعات الكثيفة العمالة.

ز- المخطط الصناعي لمدينة بنى سويف الجديدة:

تقع مدينة بنى سويف الجديدة شرقي نهر النيل في الظهير الصحراوي للمحافظة على مساحة ١٠٠٢ فدان، وتنقسم إلى منطقتين الأولى مخصصة للصناعات الخفيفة بمساحة ١٩٦ فدان، والمنطقة الثانية تقع إلى الشمال من منطقة الصناعات الخفيفة وهي مخصصة للصناعات المتوسطة بمساحة ٨٠٦ فدان، وقد شغلت معظم أراضي منطقة الصناعات الخفيفة بالكامل بالمنشآت الصناعية، في حين أن منطقة الصناعات المتوسطة يوجد بها ٧٥٢ فدان شاغر لم تستغل بعد في النشاط الصناعي ويبلغ سعر المتر المربع من الأرض بالمنطقة ٥٠ جنيها ، و تتمتع المشروعات المقامة بالمنطقة بمزايا قانون وحوافز الاستثمار رقم٨ لسنة ١٩٩٧. وتشمل المدينة على منطقة خدمات مركزية، ومساحات أخرى مخصصة للإسكان الاجتماعي والعاملين بمدينة بنى سويف الجديدة.

ويوضح الجدول التالي الموقف التنفيذي للمشروعات بمدينة بني سويف الجديدة:

جدول (١٧) الموقف التنفيذي للمشروعات الصناعية بمنطقة الصناعات الخفيفة والمتوسطة بمدينة بني سويف الجديدة عام ٢٠١٥

البيان	العدد	التكاليف الاستثمارية بالمليون	العمالة
الموقف التنفيذي للمشروعات بالمنطقة الصناعية الصناعات الخفيفة			
مشروعات منتجة	٨٠	٧٤	٢٠٦٩
مشروعات تحت الإنشاء	٩٨	٤٥	٧٣٩
مشروعات تم تخصيصها	١٧٨	١١٨,٢	٢٨٠٨
إجمالي	٣٥٦	٢٣٧,٢	٥٦١٦
الموقف التنفيذي للمشروعات بالمنطقة الصناعية الصناعات المتوسطة			
مشروعات منتجة	٩	٢٥٤	١٤٩٧
مشروعات تحت الإنشاء	٣	٣	١٠
مشروعات تم تخصيصها	١٢	٢٥٧,٥	١٥٠٧
إجمالي	٢٤	٥١٤,٥	٣٠١٤

المصدر: الهيئة العامة للطرق والكباري، محافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، بني سويف٢٠١٦.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بلغ عدد المشروعات الصناعية المنتجة في منطقة الصناعات الخفيفة نحو ٨٠ مشروعًا يعمل بها ٢٠٦٩ عاملاً باستثمارات تصل إلى ٧٤ مليون جنيه، في حين بلغ عدد المشروعات الصناعية تحت الإنشاء نحو ٩٨ مشروعًا يعمل بها ٧٣٩ عاملاً باستثمارات تصل إلى ٤٥ مليون جنيه، بينما بلغ عدد المشروعات الصناعية التي تم تخصيصها في منطقة الصناعات الخفيفة نحو ١٧٨مشروعًا يعمل بها ٢٨٠٨ عاملاً باستثمارات تتعدى ١١٨ مليون جنيه.
- بلغ عدد المشروعات الصناعية المنتجة في منطقة الصناعات المتوسطة نحو ٩ مشروعات يعمل فيها ما يقرب من ١٥٠٠ عامل باستثمارات تصل إلى ٢٥٤ مليون جنيه، في حين بلغ عدد المشروعات الصناعية تحت الإنشاء نحو ٣ مشروعات يعمل بها ١٠ عمال باستثمارات تصل إلى ٣ مليون جنيه، بينما بلغ عدد المشروعات الصناعية التي تم تخصيصها في منطقة الصناعات المتوسطة نحو ١٢ مشروعًا يعمل بها ما يزيد قليلاً عن ١٥٠٠ عامل باستثمارات تتعدى ٢٥٧ مليون جنيه.

[٢] حجم الاستثمارات الصناعية تحت التنفيذ بالمحافظة عام ٢٠١٥:

أ- التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية والعمال والاستثمارات تحت الإنشاء حسب القطاع الصناعي بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥:

تمثل المصانع تحت الإنشاء أو الجاري تنفيذها مستقبل التنمية الصناعية فهي تمثل الخطط التوسعية الجاري إنشائها في الوقت الحالي، وسيتم تناول تلك المصانع من حيث العمالة والاستثمارات الصناعية المستهدفة حسب القطاع الصناعي، بغرض معرفة مستقبل التنمية الصناعية بالمحافظة، ويتضح من الجدول(١٨)، إلى أنه يوجد بمحافظة بنى سويف ١٦١ منشأة صناعية أخذت الموافقات المبدئية ومازالت تحت الإنشاء، وهو ما يقرب من ربع المنشآت المنتجة بالمحافظة أي ما يوازي ٥٣,١٪ من إجمالي المنشآت المنتجة، والتي بلغت ٣٠٣ مصنعًا منتجًا، وتبلغ استثماراتها المستهدفة ٢,٦ مليار جنيه، ومن المتوقع أن تستوعب عمالة مباشرة نحو ٨٣٤٠ عامل تتوزع

على العديد من القطاعات الصناعية بمختلف المناطق الصناعية بالمحافظة، وتمثل تلك المنشآت الصناعية المستهدفة مستقبل التنمية الصناعية حيث تمثل باستثماراتها المستهدفة وفرص العمالة التي ستوفرها في حالة تشغيلها مستقبلاً واعدًا للصناعة بالمحافظة

جدول (١٨) عدد المصانع تحت الإنشاء وعدد العاملين بها وحجم الاستثمارات موزعة حسب القطاع الصناعي بمحافظة بنى سويف ٢٠١٥ (القيمة بالألف جنيه)

القطاع الصناعي	المصانع	٪	العمالة	٪	الاستثمارات	٪
الصناعات الغذائية والمشروبات	٥١	٣١,٧	٢٧٠٤	٣٢,٤	١٦٩٤٨٤٠	٦٦,١
صناعة الغزل والنسيج والملابس	٤	٢,٥	٣٠٠	٣,٦	٢٠٤١٧٤	٨,٠
صناعة الخشب ومنتجاته	٧	٤,٣	١٠٥	١,٣	٢٥٧٥٠	١,٠
صناعة الورق ومنتجاته	٢	١,٢	١١٥	١,٤	١٦٥٠٠	٠,٦
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	٤٥	٢٨,٠	٣٩٥٩	٤٧,٥	٤٦٠٢٣٣	١٧,٩
الصناعات المعدنية الأساسية	٢٢	١٣,٧	٤٨١	٥,٨	٧٠١٥٠	٢,٧
الصناعات الهندسية والكهربائية	٢٠	١٢,٤	٤٤٣	٥,٣	٥٣٧٩٢	٢,١
صناعة مواد البناء والحراريات	١٠	٦,٢	٢٣٣	٢,٨	٤٠١١١	١,٦
الإجمالي	١٦١	١٠٠	٨٣٤٠	١٠٠	٢,٥٦٥,٥٥٠	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

١- مجمع من بيانات الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث في شهر مارس ٢٠١٦.

٢- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للموافقات الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٥.

٤- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مجلة هيئة التنمية الصناعية، العدد الرابع، نشرة شهر مايو، القاهرة ٢٠١٥.

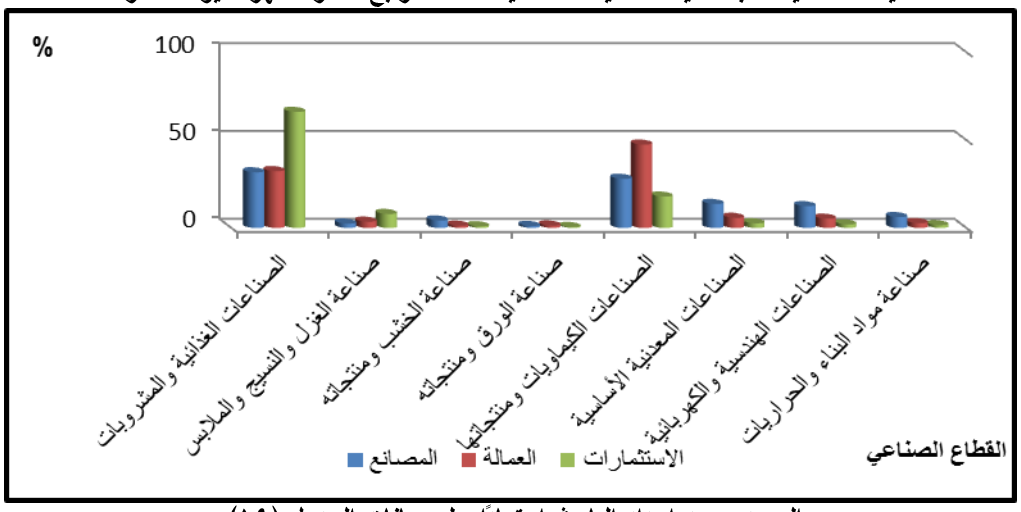

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول (١٩).

شكل (٢٠) التوزيع النسبي للمصانع تحت الإنشاء والعمالة والاستثمارات موزعة حسب القطاع الصناعي بمحافظة بنى سويفعام ٢٠١٥م

يتضح من الجدول (١٨) والشكل (٢٠)، ما يلي:

١- تستحوذ المنشآت الغذائية تحت الإنشاء على المركز الأول في عدد المصانع والاستثمارات بنحو ٥١ منشأة، وهو ما يوازي ٣١,٧٪ من إجمالي المنشآت الغذائية تحت الإنشاء، يعمل بها أكثر من ٢٧٠٠ عاملاً، وهو ما يوازي ٣٢,٤٪، من إجمالي العمالة المستهدفة، باستثمارات تقترب من ١,٧ مليار جنيه، وهو ما يوازي ٦٦,١٪ من إجمالي الاستثمارات الغذائية تحت الإنشاء بالمحافظة، ويرجع ذلك

إلى ارتفاع القيمة المضافة من هذه الصناعات، فضلاً عن زيادة الطلب عليها من جانب المستثمرين لوفرة الأيدي العمالة المدربة والماهرة، وقرب الأسواق الاستهلاكية الكبيرة.

٢- تأتي الصناعات الكيماوية ومنتجاتها في المركز الثاني من حيث عدد المنشآت؛ ورأس المال المستثمر، وقد بلغ عدد تلك المنشآت نحو ٤٥ منشأة، أي ما يوازي ٢٨٪ من إجمالي المنشآت تحت الإنشاء، وسوف يعمل بتلك المنشآت ما يقرب من ٤٠٠٠ عامل أي ما يوازي ٤٧,٥٪ من إجمالي العاملين بالمنشآت وهى بذلك تحتل المركز الأول على مستوى العمالة، وذلك باستثمارات تبلغ نحو تزيد على من ٤٦٠ مليون جنيه أي ما يوازي ١٧,٩٪ من إجمالي الاستثمارات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة من هذه الصناعات، فضلاً عن زيادة الطلب عليها من جانب المستثمرين، بالإضافة إلى تخصيص مساحات كبيرة لتلك الصناعات وقرب الأسواق الاستهلاكية الكبيرة متمثلة في إقليم القاهرة الكبرى لتصريف المنتجات.

٣- يحقق قطاع الصناعات المعدنية الأساسية تحت الإنشاء المركز الثالث من حيث المنشآت والعاملين والاستثمارات وقد بلغ عدد المنشآت نحو ٢٢ منشأة، وهو ما يوازي ١٣,٧٪ من إجمالي المنشآت، وسوف يعمل بها نحو ٤٨١عاملاً، وهو ما يوازي ٥.٨٪ من إجمالي العاملين، باستثمارات تزيد على ٧٠مليون جنيه، وهو ما يوازي ٢,٧٪ من إجمالي الاستثمارات بالمنشآت تحت الإنشاء بالمدينة.

٤- تشغل الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية تحت الإنشاء المركز الرابع من حيث عدد المنشآت، ويرجع ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة من هذه الصناعات، فضلاً عن زيادة الطلب عليها من جانب المستثمرين لوفرة الأيدي العمالة المدربة والماهرة، وقربها من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة، بالإضافة إلى تخصيص مساحات كبيرة لتلك الصناعات، وقد بلغ عدد تلك المنشآت نحو ٢٠منشأة، أي ما يوازي ١٢,٤٪ من إجمالي المنشآت تحت الإنشاء بالمحافظة، وسوف يعمل بتلك المنشآت نحو ٤٤٣ عامل أي ما يوازي ٥,٣٪ من إجمالي العاملين بالمنشآت تحت الإنشاء، وذلك باستثمارات تجاوزت ٥٣ مليون جنيه أي ما يوازي ٢,١٪ من إجمالي الاستثمارات تحت الإنشاء بالمحافظة.

٥- تحتل صناعات مواد البناء تحت الإنشاء المركز الخامس من حيث عدد المنشآت حيث بلغت ١٠ منشآت، وهو ما يوازي ٦,٢٪ من إجمالي المنشآت تحت الإنشاء بالمدينة، ويرجع ذلك إلى زيادة مواجهة الطلب على التنمية العمرانية بالمدينة، كما جاء قطاع الصناعات الخشبية ومنتجاته في المركز السادس بنحو ٧ منشآت وهو ما يوازي ٤,٣٪ من إجمالي المنشآت تحت الإنشاء.

٦- تأتي صناعة الغزل والنسيج تحت الإنشاء في المركز السابع بعدد ٤ منشآت يعمل بها نحو ٣٠٠ عاملا وباستثمارات تبلغ ٢٠٤ مليون جنيه، وهو ما يوازي نحو ٨٪ من إجمالي الاستثمارات بالمنشآت تحت الإنشاء بالمحافظة، وتحتل صناعة الورق ومنتجاته تحت الإنشاء المركز الثامن والأخير بعدد منشأتين فقط وهو ما يمثل ١.٢٪ من إجمالي المنشآت تحت الإنشاء بالمدينة، يعمل بها ١١٥ عامل وباستثمارات تبلغ ١٦,٥ مليون جنيه، وهو ما يوازي نحو٠,٦٪ من إجمالي الاستثمارات بالمنشآت تحت الإنشاء بالمحافظة.

ب- التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية والعاملين والاستثمارات تحت الإنشاء حسب المناطق الصناعية بمحافظة بنى سويف عام ٢٠١٥:

يوجد بمحافظة بنى سويف العديد من المناطق الصناعية التي مازال يوجد بها العديد من الأراضي الصناعية التي مازالت شاغرة خاصة المناطق الحديثة النشأة جدول (١٩) وهذه المناطق هي التي يتم أغلب طرح الأراضي الصناعية بها.

جدول (١٩) توزيع المصانع والعمالة والاستثمارات تحت الإنشاء على مستوى المناطق الصناعية في محافظة بنى سويف عام٢٠١٥

المنطقة	المصانع	٪	العمالة	٪	التكاليف الاستثمارية	٪
منطقة بياض العرب	٥٨	٣٦,٠	٣٨٠٩	٢٨,٩	٣٦٠,٣	١٣,٦
منطقة كوم أبو راضي	١٩	١١,٨	٣٨٠٠	٢٨,٨	٤١٣,٧	١٥,٦
مدينة بنى سويف الجديدة (الصناعات الخفيفة)	٦٨	٤٢,٢	٢٠٤٥	١٥,٥	٤٩,٨	١,٩
مدينة بنى سويف الجديدة (الصناعات المتوسطة	١٤	٨,٧	١٦٥٠	١٢,٥	٢٨١	١٠,٦
المنطقة ٣/ ٣١	١	٠,٦	٨٩٠	٦,٧	٧٥٠	٢٨,٣
المنطقة ٤/ ٣١	١	٠,٦	١٠٠٠	٧,٦	٨٠٠	٣٠,١
الإجمالي	١٦١	١٠٠,٠	١٣١٩٤	١٠٠,٠	٢٦٥٤,٨	١٠٠,٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات:

١- مجمع من بيانات الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث في شهر مارس ٢٠١٦.

٢- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للموافقات الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٥.

٣-الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مجلة هيئة التنمية الصناعية، العدد الرابع، نشرة شهر مايو، القاهرة ٢٠١٥.

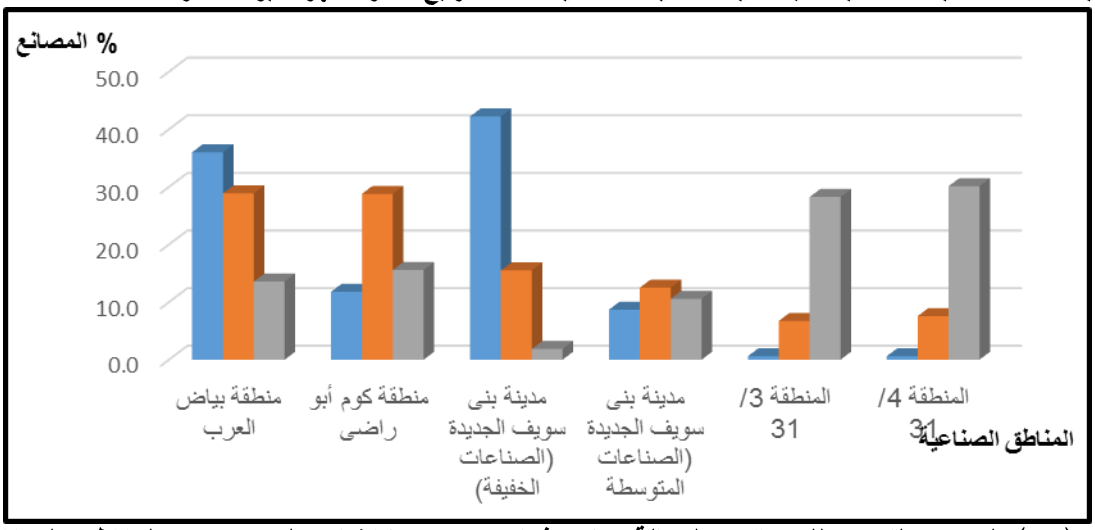

شكل (٢١) التوزيع النسبي للمصانع والعمالة والاستثمارات تحت الإنشاء على مستوى المناطق الصناعية في محافظة بنى سويف

يتضح من الجدول (١٩)، والشكل (٢١)، ما يلي:

١- تستحوذ المنطقة الصناعية (منطقة الصناعات الخفيفة) في مدينة بنى سويف الجديدة على المركز الأول بالنسبة لعدد المصانع تحت الإنشاء حيث بلغت حصتها نحو ٦٨ منشأة، وهو ما يوازي ٤٢,٢٪ من إجمالي المنشآت تحت الإنشاء، ويرجع ذلك إلى أنها تعد من المناطق الحديثة النشأة، والتي يوجد بها قطع آراضي صناعية شاغرة، والمستهدف أن يعمل بها نحو ١٦٥٠ عاملاً، أي ما يوازي نحو ١٢,٥٪ من إجمالي العاملين بالمدينة، وذلك باستثمارات تبلغ نحو٢٨١ مليون جنيه، وهو ما يوازي ١٠,٦٪ من إجمالي الاستثمارات تحت الإنشاء بالمحافظة.

٢- تأتى المنطقة الصناعية في بياض العرب في المرتبة الثانية بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية تحت الإنشاء والتي بلغت نحو ٥٨ منشأة، وهو ما يوازي ٣٦٪ من إجمالي المنشآت الصناعية تحت الإنشاء، وسوف يعمل بتلك المصانع أكثر من ٣٨٠٠ عامل، وهو ما يوازي نحو ٢٨,٩٪ من إجمالي العاملين، وذلك باستثمارات بلغت نحو ٣٦٠,٣ مليون جنيه، وهو ما يوازي ١٣,٦٪ من إجمالي الاستثمارات المستهدفة، ويرجع ذلك إلى أن المنطقة تعد من أكبر المناطق في المحافظة والتي تضم قطع أراضي صناعية، ولا يزال يوجد بها أراضي صناعية شاغرة، فضلاً عن تمتعها بشبكة مرافق وخدمات جيدة مما ساعد على زيادة الطلب عليها.

٣- تستحوذ المنطقة الصناعية في كوم أبو راضي على المركز الثالث حيث بلغت المنشآت بها نحو ١٩ منشأة، وهو ما يوازي ١١,٨٪ من إجمالي المنشآت تحت الإنشاء، وسوف يعمل بها نحو ٣٨٠٠ عامل، وهو ما يوازي ٢٨,٨٪ من إجمالي العاملين، وذلك باستثمارات بلغت نحو ٤١٣,٧ مليون جنيه، أي ما يوازي ١٥,٦٪ من إجمالي الاستثمارات تحت الإنشاء، ويرجع ذلك إلى وفرة الأراضي الصناعية.

٤- تأتى المنطقة الصناعية (الصناعات المتوسطة) في مدينة بنى سويف الجديدة في المرتبة الرابعة بنحو ١٤منشاة صناعية تحت الإنشاء، وهو ما يوازي ٨,٧٪ من إجمالي المنشآت تحت الإنشاء، وسوف يعمل بها نحو ١٦٥٠ عاملاً، أي ما يوازي ١٢,٥٪ من إجمالي العاملين، باستثمارات بلغت ٢٨١ مليون جنيه، وهو ما يوازي ١٠,٦٪ من إجمالي الاستثمارات تحت الإنشاء، ويرجع ذلك إلى كونها من المناطق الصناعية حديثة النشأة بالمحافظة، ووفرة الأراضي الصناعية بها.

٥- تشكل المنطقة الصناعية (٣١/٣)، و (٣١/٤) للصناعات الثقيلة المرتبة الخامسة من حيث عدد المنشآت والمركز الأول في الاستثمارات الصناعية، بالرغم من أنها من المناطق الصناعية الحديثة نسبيًا، ومن المستهدف أن يعمل بتلك المنطقتان ما يقرب من ١٩٠٠ عاملا، وهو ما يوازي ١٤,٣٪ من إجمالي العاملين، وذلك باستثمارات مستهدفة نحو ١٥٥٠ مليون جنيه، أي ما يوازي ٥٨,٤٪ من إجمالي الاستثمارات المستهدفة، ويرجع ذلك إلى نوعية الصناعة المخصصة بهما ويأتي في مقدمتها مصانع الإسمنت ذات العمالة الكثيفة ورأس المال الكبير.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق للصناعات التحويلية في محافظة بنى سويف يمكن أن نخرج بمجموعة من النتائج والمقترحات والتوصيات كما يلى:

(أ) النتائج:

- تطور عدد المصانع في محافظة بنى سويف حيث كانت لا تتجاوز عددهم ١٠ مصانع عام ١٩٨٥، حتى وصلت إلى ما يقرب من ١٨١ مصنعًا في عام ٢٠١٠ تتوزع على مختلف القطاعات الصناعية، وذلك نتيجة تخصيص العديد من المناطق الصناعية بالمحافظة والتي وصل عددها إلى ٨ مناطق منها أكثر من نصفها مخصص لصناعات مواد البناء والحراريات.
- يستحوذ قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات على المركز الأول في عدد المصانع حتى وصل عدد المصانع المنتجة إلى ٦٤ مصنعًا عام ٢٠١٠، يليه قطاع صناعة مواد البناء والحراريات الذى جاء في المركز الثاني بعدد ٣٦مصنعًا، يليه قطاع الصناعات الكيماويات ومنتجاتها في المركز الثالث بعدد ٢٣ مصنعًا بالمحافظة عام ٢٠١٠.
- بلغ عدد العمالة على مستوى القطاعات الصناعية المختلفة بالمحافظة ما يقرب من ١٧٠٠عاملا عام ١٩٨٥، ثم وصل عددهم إلى ما يقرب من ١١ ألف عامل في عام ٢٠١٠ مما يعنى الزيادة المضطردة في أعداد العاملين بصفة مستمرة في المحافظة نتيجة التوسع في إنشاء المواقع الصناعية الجديدة، ويستحوذ قطاع صناعة مواد البناء والحراريات على النسبة الأكبر من أعداد العاملين حيث وصل عدد العاملين بالقطاع إلى ٤٦٤٦ عاملاً عام ٢٠١٠.
- زادت قيمة الاستثمارات على مستوى القطاعات الصناعية بالمحافظة من ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٥ لتصل إلى ٧.٩ مليار جنيه عام ٢٠١٠، مما يؤكد على تطور ونمو الاستثمارات بصفة مستمرة خلال فترة الدراسة نتيجة تطور الصناعة ونشأة مناطق صناعية جديدة، وزيادة الطلب على المنشآت الصناعية بالمحافظة، ويستحوذ قطاع صناعة مواد البناء والحراريات على المركز الأول بالنسبة لقيمة الاستثمارات على مستوى المحافظة، نتيجة طبيعية لزيادة حركة العمران.
- بلغ عدد المصانع بمحافظة بنى سويف ٣٠٣ مصنعًا يعمل بها ١٨١١٧عاملا، باستثمارات تقدر بنحو ١٤,٢ مليار جنيه، وإنتاج صناعي يقدر بنحو ١٧,٢ مليار جنيه وذلك عام ٢٠١٥، ويتميز نمط التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي بالمحافظة بالتركز، حيث تستحوذ مدينة بنى سويف على المركز الأول، أي أقل من نصف عدد المنشآت الصناعية بقليل ١٣٧ منشأة، ويعمل بها ٦٦٦٠ عامل، ورأس مال مستثمر بلغ ٥.٨مليار جنيه، وتستحوذ مدينة بنى سويف الجديدة على المركز الثاني من حيث أعداد المنشآت الصناعية والعاملين بها حيث يوجد به ٦٠ منشاة صناعية، ويعمل بها ما يزيد على ٤٢١٦ عامل، باستثمارات تصل إلى ١,٦ مليار جنيه.
- استحوذت الصناعات الغذائية والمشروبات على المركز الأول في أعداد المنشآت الصناعية والمركز الثاني في أعداد العاملين بها حيث يوجد بتلك الصناعات ١٠٨ منشأة، و يعمل بها ما يقرب من ٤٦٠٠ عامل وهو ما يمثل أكثر من ربع العاملين بالمحافظة، وذلك باستثمارات تصل إلى حوالى ١,٤ مليار جنيه، وتأتى صناعة مواد البناء والحراريات في المركز الثاني من حيث أعداد المنشآت والمركز الأول في أعداد العاملين

والاستثمارات الصناعية حيث يوجد بها ٦٠ منشأة صناعية يعمل بها ٥٧٣٤ عامل، باستثمارات تصل إلى ٩.٤ مليار جنيه، وتحتل الصناعات الهندسية والكهربائية المرتبة الثالثة من حيث أعداد المنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات على مستوى المحافظة.

- تبلغ مساحة الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي محافظة بنى سويف نحو ١٥.١ مليون م٢عام ٢٠١٥ تتوزع على العديد من الأنشطة الصناعية الرئيسية بالمحافظة، وتحتل صناعة مواد البناء والحراريات المركز الأول من حيث المساحة التي تشغلها، بمساحة تقدر بنحو ٨.٢ مليون م٢، أي أكثر من نصف المساحة المخصصة للنشاط الصناعي، وتشغل الصناعات الغذائية المركز الثاني من حيث المساحة، وذلك بمساحة تخطت نحو ١.٦مليون م٢.
- يوجد بمحافظة بنى سويف ٨ مناطق صناعية معتمدة مخصصة للنشاط الصناعي بعضها يتبع المحافظة إداريا، والبعض الآخر يتبع الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية والمدن الجديدة، وهذه المناطق: كوم أبو راضي، بياض العرب، مدينة بنى سويف الجديدة (منطقة الصناعات الخفيفة، منطقة الصناعات المتوسطة)، (٣١/١)، (٣١/٢)، (٣١/٣)، (٣١/٤).
- تبين من خلال دراسة مقومات التوطن الصناعي في محافظة بنى سويف عن توافر المواد الخام الزراعية الحيوانية والمحجرية حيث يقوم العديد من الصناعات الغذائية والصناعات الثقيلة على تلك المواد الخام خاصة الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء مثل صناعة الإسمنت. كما تتوافر بالمحافظة باقي المقومات الأخرى مثل الأيدي العاملة ورأس المال ومصادر الطاقة خاصة الكهرباء، بالإضافة إلى النقل من طرق ومواصلات والأسواق الداخلية والخارجية
- تستحوذ فئة المنشآت الصغيرة على المرتبة الأولى من حيث أحجام المنشآت، ويوجد بتلك الفئة ١٣٩ منشأة بنسبة ٤٥,٩٪ من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها ١٤,٤٪، من إجمالي العاملين، باستثمارات تزيد على ١,١ مليار جنيه، ويبلغ متوسط حجم المنشآت الصناعية في هذه الفئة ١٩عاملاً، تليها منشآت الفئة القزمية في المرتبة الثانية ويوجد بتلك الفئة ١٠٣منشأة بنسبة ٣٤٪ من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها عدد محدود جدًا من العاملين بنسبة ٢,٦٪، من إجمالي العاملين، واستثمارات نحو ١٢١ مليون جنيه، تليها فئة المنشآت المتوسطة حيث يوجد بها ٤٣ منشأة بنسبة ١٤,٢٪، من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل بها عدد كبير من العاملين، بنسبة ٢٢,٦٪، من إجمالي العاملين، واستثمارات بلغت نحو ١,٨ مليار جنيه.
- تستحوذ محافظة بنى سويف على المرتبة الأولى على مستوى محافظات إقليم شمال الصعيد الذى تنتمى إليه المحافظة حيث بلغ معامل قوة الصناعة ١٤٥,٥٪، مما جعلها تأتى في الرتبة الأولى، حيث أن المحافظة بها أقدم المدن الصناعية بالإقليم (مدينة بنى سويف الجديدة) كما تعد من أكبر المحافظات الصناعية بالإقليم يوجد بها ٨ مناطق صناعية.
- تواجه الصناعة بمحافظة بنى سويف العديد من المشكلات والمعوقات الفنية خاصة المشكلات المتعلقة بنقص بالمواد الخام، والطاقة والوقود، ورأس المال، والمشكلات المتعلقة بنقص العمالة الماهرة والمدربة، وبعض المشكلات المتعلقة بالتسويق، والإعفاءات الضريبية والجمركية.

- يوجد بمحافظة بنى سويف العديد من المناطق الصناعية التي مازال يوجد بها العديد من الأراضي الصناعية التي مازالت شاغرة خاصة المناطق الحديثة النشأة ولاسيما منطقة الصناعات المتوسطة والتي يوجد بها ٧٥٢ فدان شاغر، وهذه المناطق هي التي يتم أغلب طرح الأراضي الصناعية بها، ومن المستهدف الوصول إلى ١٦١ منشأة صناعية يعمل بها أكثر من ١٣ ألف عاملاً باستثمارات تتعدى ٢٦٥٤ مليون جنيه، وهو ما يمثل مستقبل التنمية الصناعية بالمحافظة.

(ب) المقترحات والتوصيات:

- العمل على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية وذلك من خلال منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للصناعات الرأسمالية وعلى رأسها صناعات مواد البناء والحراريات والصناعات الهندسية والكهربائية والإلكترونية والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية الأساسية، نظرًا لارتفاع نسبة القيمة المضافة من هذه الصناعات، وتوفير المزيد من العملات الصعبة التي تدفعها الدولة للحصول على هذه المنتجات.
- يجب أن تقوم الهيئة العامة للتنمية الصناعية وهي الجهة المخولة بالنشاط الصناعي في مصر بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار بمراجعة قانون حوافز وضمانات الاستثمار وهو القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بحيث تمنح على أساس نوعية الصناعة وليس على أساس جغرافي كما هو متبع حاليًا. والجدير بالذكر أن هذا القانون قد كفل للمستثمرين إعفاءات ضريبية عند نهاية العام المالي الأول من تاريخ بداية النشاط وإعفاء لمدة عشر سنوات للمشروعات المقامة في المناطق الصناعية بالمجتمعات الجديدة أو المناطق النائية.
- ضرورة أن يكون دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أساسًا هو العمل كبيت خبرة قومي يقدم دراسات الجدوى للمستثمرين ويحفز جذب رؤوس الأموال الكبيرة بكل فنون العرض وإقرار سعر فائدة منخفض للاستثمارات الصناعية الجديدة وأنشطة التصدير وهو ما يتبع حاليًا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ومعظم بلدان جنوب شرق آسيا بل وفي الكثير من الدول العربية ولاسيما دول الخليج العربي والأردن.
- حصر المشكلات التي يعاني منها المستثمرين في المناطق الصناعية والتي تتطلب تعديلات تشريعية موحدة لمنع التداخل بين الجهات بما يحفظ حق الدولة ومنح الأمان للمستثمرين.
- وضع رؤية واضحة لتخصيص الأراضي وآليات طرحها وتحديد الجهات التي لها الحق في التصرف فيها.
- التركيز في التنمية الصناعية بالمحافظة على الصناعات ذات الميزة التنافسية في ظل السوق العالمي المفتوح وعلى رأسها الصناعات الكيماوية وصناعة الإسمنت وصناعة الأدوية، والتي تتوافر معظم مقوماتها في محافظة أسيوط.
- تبنى الاهتمام بالتوسع في الصناعات الرأسمالية الثقيلة دون الصناعات الخفيفة كأن يصدر قانون يعفى بعض أصحاب المصانع التي تعمل في هذا المجال من جميع الرسوم الضريبية، على أن تقوم الهيئة العامة للتنمية الصناعية بإصدار لائحة تضم هذه الصناعات، حتى تستطيع المنتجات المصرية اختراق السوق العربية والأفريقية فيما يخص هذه الصناعات كمرحلة أولى، ثم السوق العالمية وعلى رأسها دول شرق أوروبا كمرحلة ثانية، ثم السوق العالمية دول أوروبا وأمريكا كمرحلة ثالثة.
- إنشاء المزيد من البنوك والجهات المقرضة للنشاط الصناعي مع تقليل معدل الفائدة الصناعية بحيث تتمشى مع الأوضاع العالمية، وإنشاء فروع لهذه البنوك في جميع المناطق الصناعية الثماني الجديدة بالمحافظة.

- استكمال كافة المصانع والمنشآت الصناعية والتوسعات التي بدء العمل فيها في المناطق الصناعية الثماني بالمحافظة، وعدم الخوض في إنشاء لمناطق صناعية أخرى إلا بعد اكتمال هذه المنشآت، لأن عدم استكمالها سوف يؤدي إلى مزيد من إهدار الأموال والتي يحتاجها النشاط الصناعي في المحافظة، حتى تقوم الصناعة التحويلية في المحافظة بالدور التي كلفت به وهو استيعاب المزيد من العمالة وتحد من البطالة في المحافظة.
- التوسع في الصناعات المغذية والتي تخدم بعض القطاعات الصناعية وعلى رأسها الصناعات الهندسية والكهربائية نظرًا لارتفاع القيمة المضافة لهذه الصناعات، فضلاً عن استيعاب المزيد من الأيدي العامة.
- تسهيل الإجراءات عند الاستيراد والتصدير والبناء والتشغيل وخاصة للمنشآت الصناعية الجديدة، وإعفاء معظم الآلات والمعدات التي تقوم هذه المنشآت لاستيرادها على الأقل أول مرة من كافة الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات وغيرها.
- إعادة النظر في أسعار الطاقة وخاصة الكهرباء بالنسبة للمنشآت الصناعية، حيث تمثل أسعار الطاقة نسبة كبيرة من تكلفة المنتج الصناعي.
- ضرورة دراسة إنشاء موانى جافة وخاصة في المناطق الصناعية الجديدة في المحافظة، مما يسهم كثيرًا في إزالة المعوقات الخاصة بالتخزين والتكدس، والإجراءات الخاصة بأعمال الشحن والتفريغ.
- أن تقوم المصانع الكبيرة في المحافظة بالتسويق لمنتجاتها في الخارج عن طريق إنشاء معارض دائمة ومكاتب تسويق في بعض الدول الأجنبية لتسويق منتجاتها الصناعية واقتحام هذه الأسواق بدلا من الانغلاق على أنفسها والانفراد بالمستهلك المصري والاستعانة بنقاط التجارة الدولية التابعة لوزارة التجارة والصناعة والتي أنشأتها الدولة لهذا الغرض.
- ضرورة إلزام المنشآت الصناعية بمراعاة البعد البيئي عند بداية نشاطها الصناعي، مع الحرص على عدم الموافقة على إنشاء أي منشأة صناعية إلا بدون الحصول على التصريح المسبق من جهاز شئون البيئة مع ضرورة المراجعة البيئية لكل منشأة كل عام على الأقل.

جامعة أسيوط

كلية الآداب

قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

ملحق (١)

استمارة استبيان رقم (١) خاصة بالمنشآت الصناعية في محافظة بني سويف

ملحوظة: بيانات هذه الاستمارة سرية للغاية وخاصة بأغراض البحث العلمي فقط

خريطة الصناعات التحويلية في محافظة بني سويف - تحليل في التنظيم المكاني

أولاً- بيانات خاصة بالمنشأة:

١- اسم المنشأة وتاريخ الإنشاء.....

٢- موقع المنشأة وعنوان الإدارة (القسم/ الحي/ القرية/ المركز التابع له المنشأة) .....

٣- إجمالي مساحة المنشأة.....

٤- فرع النشاط الصناعي – القطاع التابع له المنشأة: .....

ثانيًا: النشاط الصناعي القائم:

١- كمية وقيمة الإنتاج: .....

٢- طبيعة المنتج: مادة تامة الصنع – مادة نصف مصنعة – مادة أولية لصناعة أخرى.

ثالثًا- مقومات الإنتاج:

١- رأس المال المستخدم.....

٢- المواد الخام المستخدمة في الصناعة.....

٣- نوع الطاقة المستخدمة ونسبة كل منها. بترول – كهرباء – غاز طبيعي.

٤- مصادر المياه اللازمة للعملية الصناعية نوع..... كمية..... قيمة.....

رابعًا- نوع الإنتاج/ قيمة الإنتاج:

م	اسم الصنف	كمية	قيمة	وسيلة النقل المستخدمة
١				
٢				
٣				

خامسًا: بيانات خاصة بالعمالة:

١-عدد العمال: **الجنس:** ذكر ( ) أنثى ( )

٢-الحالة الاجتماعية: أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( )

٣-الحالة التعليمية: أمي ( ) يقرأ ويكتب ( ) مؤهل متوسط ( ) فوق متوسط وعالي ( )

٤-محل الإقامة الحالي: قرية/ مدينة ..... مركز ..... محافظة .....

٥-المهنة: إداري ( ) خدمات الإنتاج ( ) إنتاج ( ) أخرى ( )

٦-كم تبلغ المسافة الفاصلة بين محل إقامتك والمصنع؟..... كم.

٧-هل تستخدم وسيلة الانتقال الخاصة بالمصنع؟ نعم ( ) لا ( )

سادسًا- المشكلات التي تواجه المصنع:

١- .....

٢- .....

٣- .....

المراجع والمصادر

أولاً– المراجع العربية:

١- إبراهيم زيادي، ملامح جغرافية مصر العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
٢- إبراهيم شريف وآخرون: جغرافية الصناعة، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، بغداد ١٩٨١م.
٣- إبراهيم علي عبد الهادي غانم: الصناعات التحويلية في مدن الدلتا– دراسة جغرافية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس،القاهرة ١٩٨٥م.
٤- اتحاد الصناعات المصرية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٦م.
٥- أحمد أبو إسماعيل: هيكل الصناعة التحويلية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٥م.
٦- أحمد حلمي عبد اللطيف: الصناعات الصغيرة وأثرها علي مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٩٤م.
٧- أحمد عيد: معايرة الفقد في الطاقة كأداة في ترشيد التكاليف في قطاع الكهرباء، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد السابع، القاهرة ١٩٩٦م.
٨- أحمد موسى: الصناعة في محافظة المنيا، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، المنيا ١٩٩٠م.
٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، مرجع رقم ٧١–١١١١٠–٢٠٠٣، القاهرة سبتمبر ٢٠١٤م.
١٠- حسام الدين جاد الرب: المناطق الصناعية غرب الإسكندرية خلال السنوات الـ٢٥ سنة الأخيرة دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة ٢٠٠١م.
١١- ـــــــ: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، مارس ٢٠٠٧م.
١٢- ـــــــ: جغرافية الصناعة في مدينة السادات، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد ٤٢، السنة ٣٥، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ٢٠٠٣م.
١٣- حسين طه الفقير، التوطن الصناعي في مصر حتى عام ٢٠٠٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٨٨م.
١٤- سعيد عبده: أسس جغرافية النقل، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٤م.
١٥- سمية بدوي، اقتصاديات النقل البحري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ٢٠٠٥م.
١٦- سميحة فوزي، الصناعة في مدينة العاشر من رمضان، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤م.
١٧- علي وهب: الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٦م.
١٨- فؤاد محمد الصقار: الصناعات الكويتية دراسة جغرافية تحليلية، سلسلة رسالة جغرافية، العدد ١٠٩، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت يناير ١٩٨٨م.
١٩- محمد إبراهيم رمضان، المراكز الصناعية في مصر، (نظرة جغرافية عربية)، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن والثلاثون، الجزء الثاني، ١٩٩٠م.
٢٠- ـــــــ: مدينة العاشر من رمضان، (دراسة في جغرافية الصناعة)، رسالة دكتوره غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩م.

٢١- محمد أزهر السماك، عباس على التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٨٧م.
٢٢- محمد أزهر السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران، عمان، ١٩٨٨م.
٢٣- محمد زكى السديمي، النقل والتنمية في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، العدد ١٤، طنطا، ٢٠٠٠م.
٢٤- ـــــــ، محافظة الإسماعيلية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩١م.
٢٥- محمد محمود الديب، تصنيع مصر ١٩٥٢-١٩٧٢، ١٩٨٠، الجزء الأول، القاهرة ١٩٨٠م.
٢٦- ـــــــ، الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة السادسة، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٦م.
٢٧- ـــــــ، السياسة الحكومية والتوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في مصر، المحاضرات العامة للموسمين الثقافيين ١٩٨٨/١٩٨٩-١٩٨٩/١٩٩٠، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٩١م.
٢٨- ـــــــ، كيف يختار موقع المشروع الصناعي دراسة تطبيقية كمية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م.
٢٩- محمود محمد سيف: المواقع الصناعية، دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.
٣٠- هاني عبده قتاية: أسباب ومعوقات الصناعة العربية وعوامل الضعف المؤثرة بها، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية"، كلية التجارة جامعة المنصورة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، القاهرة من ٢٢-٢٤ أبريل ٢٠٠٣م.

ثانياً: المصادر العربية:

١- اتحاد الصناعات المصرية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٦م.
٢- ديوان عام محافظة بنى سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بنى سويف عام ٢٠١٤م.
٣- ـــــــ، بنى سويف عام ٢٠١٦م.
٤- ـــــــ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: دليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي، مرجع رقم ٣-١١٣، القاهرة، فبراير ١٩٧٠م.
٥- ـــــــ، وحدة نظم المعلومات الجغرافية، الخريطة الرقمية لمحافظة بني سويف، القاهرة ٢٠١٤م.
٦- ـــــــ، تقديرات السكان في عام ٢٠١٥، محافظة بنى سويف، القاهرة ٢٠١٦م.
٧- جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة، محافظة بنى سويف ٢٠١٥م.
٨- شركة مصر الوسطى، الشئون الفنية، بيانات غير منشورة، بنى سويف، ٢٠١٦م.
٩- محافظة بنى سويف، إدارة التخطيط والمتابعة، التعديل المقترح للقرار الجمهوري ٢٤ سنة ١٩٩٤م، محافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، عام ٢٠٠٥م.
١٠- ـــــــ، البوابة الإلكترونية، بنى سويف في أرقام ٢٠١٥م.
١١- ـــــــ، مكتب خدمة المستثمرين، بيانات غير منشورة، بنى سويف ٢٠١٥م.
١٢- ـــــــ، البوابة الإلكترونية لمحافظة بني سويف، بني سويف ٢٠١٦م.

١٣- مديرية الطب البيطري بمحافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، بني سويف ٢٠١٦م.
١٤- مديرية الزراعة بمحافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، بني سويف ٢٠١٥م.
١٥- مركز معلومات ديوان عام محافظة بني سويف، بيانات غير منشورة، بنى سويف عام ٢٠١٥م.
١٦- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة بني سويف، بيانات غير منشورة، بنى سويف عام ٢٠١٦م.
١٧- الهيئة العامة للتنمية الصناعية: مقومات التنمية الصناعية بمحافظة بنى سويف، الإدارة العامة للتوثيق والنشر، نشرة داخلية، العدد الخامس، القاهرة، يوليو ٢٠١١م.
١٨- ـــــــــ، الإدارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٢م.
١٩- ـــــــــ، الإدارة العامة للمناطق الصناعية، (المناطق العامة)، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٣م.
٢٠- ـــــــــ، الإدارة العامة للسجل الصناعي، تقارير غير منشورة، القاهرة، عام ٢٠١٣م.
٢١- ـــــــــ، الإدارة العامة للمناطق الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، يونيو ٢٠١٦م.
٢٢- الهيئة العامة للطرق والكباري، محافظة بنى سويف، بيانات غير منشورة، بني سويف ٢٠١٦م.
٢٣- الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخريطة الطبوغرافية لمحافظة بني سويف، مقياس ١:٥٠٠٠٠، القاهرة ١٩٩٦م.
٢٤- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م، القاهرة ٢٠١٥م.
٢٥- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠١٥م.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

1- Bale, J., The Location of Manufacturing Industry, London 1977.
2- Dennison, S, the Location of Industry and the depressed Areas, London 1993.
3- Guimaraes, P. et. al., Regional incentives and Industrial Location in Puerto Rico, center for International Business Education and Research, U.S. Department of Education, Columbia, December 1996.
4- Kirkpatrik, C. N., et al, Industrial structure , and policy in less-developed countries, George Allan & Unwin, London, 1984.
5- Lall, S.V., et al., Diversity Matters, the Economic Geography of Industry Location in India, policy Research, Infrastructure and Environment, the world Bank, Washington, June 2003.
6- Robinson H, Economic Geography,London,1968.
7- Sander's, R., Industrial Geography, University of Texas, Austin 2002.
8- Watts, H. D., Industrial Geography, Longman Group Limited, New York 1987.